



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الموضوع:

القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي
دراسة حالة -المجمع الصناعي بباهم الجزائر-

GIBA

إشراف الأستاذ(ة):

➤ د/بروية إلهام

إعداد الطالب:

➤ شراد صابر

...../2018	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الدراسي 2018/2017

قسم العلوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"یرفع اللّٰهُ الذّٰلِیْنَ اٰمَنُوا مِنْكُمْ وَالذّٰلِیْنَ اٰتَوْا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللّٰهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِیْرٌ"

{سورة المجادلة الآية 11}

صدق اللّٰهُ العظیم

إهداء

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى، نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

إلى خير الأنام، الحبيب المصطفى، سيدنا محمد وكفى

إلى من حملتني تسعا وأرضعتني حولين وإلى من سقت منبت حياتي وترعرعت في كنفها وإلى من

جعلت الجنة تحت أقدامها أمي الحنون

إلى من يزيدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا وإلى من سهر الليالي من أجل تربيته وتعليمي،

وجعلني اكبر في أركى واطهر فضيلة أبي العزيز

إلى بسمة فؤادي وعماد حياتي أخواتي وإخوتي

إلى اعز الأصدقاء وإلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة

وتجعل منهم أشقاء

إلى كل أهلي وأقاربي وأحبابي

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلبي

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى: " وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ " صدق الله العظيم.

ولقد حثنا الله عز وجل على الشكر إذ قال : "واشكروني ولا تكفرون" واقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها".

نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم من قريب ومن بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، نشكر الأستاذة المشرفة " بوروية إلهام " التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة وكانت عوناً وسنداً في كل وقت.

إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزاهم الله خيراً خاصة " الأستاذ: علون أمين ".

إلى من ساعدنا من زملاء وعمال المجمع "GBA" في هذا العمل المتواضع خاصة "المحاسب حملاوي مهدي"

إلى كل من ساعدنا ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل

شكراً

المخلص :

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الاشكالية التالية: كيف تساهم القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية ؟ حيث ان المجمع يقوم بإعداد القوائم المالية المدمجة كونه يتميز عن باقي الشركات بقيام شركة تسمى بالشركة الأم بالمساهمة في رأس مال شركات أخرى تسمى الشركات التابعة، بالتالي كان لزاما مسايرة هذا الوضع بتقديم قوائم مالية مدمجة لأجل إعطاء صورة صادقة لمستخدمي القوائم المالية، حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مالية مناسبة .

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وثانيتها تطبيقي، تمثل في اجراء دراسة ميدانية بالمجمع الصناعي بباهم الجزائر، وهذا لمعرفة مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية بالاعتماد على منهج دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف ابعاده، من خلال الزيارات الميدانية للمجمع محل الدراسة، إضافة الى الملاحظة والمقابلات مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية المدمجة لها دور كبير في عملية اتخاذ القرار المالي، حيث يقوم متخذ القرار بدراسة محتوى تلك القوائم المالية وفهمها وتحليلها كذا تفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي من أجل الكشف عن نقاط القوة والضعف لتعديلها بغية اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية المدمجة، الشركة الأم، الشركة التابعة، المجمع، التحليل المالي، اتخاذ القرارات المالية.

Résumé

Cette étude vise à résoudre les problèmes suivants: Comment les états financiers consolidés contribuent-ils à la prise de décisions financières? Comme l'établissement prépare les états financiers consolidés parce qu'il se distingue du reste des sociétés par une société appelée société mère pour contribuer au capital d'autres sociétés appelées filiales cette situation doit être accompagnée de la présentation d'états financiers consolidés afin de donner une image fidèle des utilisateurs des états financiers. Des décisions financières appropriées.

Pour atteindre cet objectif, nous avons présenté un cadre théorique pour le sujet de l'étude et la deuxième appliquée dans le Groupe industriel de BaBAhM Algérie afin de comprendre la contribution des états financiers consolidés à la prise de décision financière basée sur une méthodologie d'étude de cas. Au cours des visites sur le terrain du composé à l'étude, en plus de l'observation et des entrevues avec l'étude et l'analyse de divers documents, des données et des données réelles.

L'étude a conclu que les états financiers consolidés jouent un rôle important dans le processus de prise de décision financière et que le décideur examine, comprend et analyse le contenu de ces états financiers, afin d'identifier les forces et les faiblesses pour les ajuster.

LES MOTS CLES: États financiers consolidés, société mère, filiale, Groupe, analyse financière, prise de décision financière.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الإهداء
-	شكر وتقدير
-	الملخص
-	فهرس المحتويات
-	قائمة المختصرات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة
-	الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية و اتخاذ القرار المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاندماج و المجمع
3	المطلب الأول: ماهية الاندماج
7	المطلب الثاني: مفهوم المجمع والشركات القابضة
11	المطلب الثالث: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالتجميع
15-31	المبحث الثاني: الإطار التشريعي للقوائم المالية المدمجة و كيفية إعدادها
16	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المدمجة
23	المطلب الثاني: إجراءات إعداد القوائم المالية المدمجة
30	المطلب الثالث: الإطار التشريعي للقوائم المالية المدمجة والشركات الملزمة بعرضها
34-58	المبحث الثالث: القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي
35	المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار
39	المطلب الثاني: كيفية اتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات التحليل المالي
51	المطلب الثالث: مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية
59	خلاصة الفصل الأول

102-60	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية شركة نפטال
61	تمهيد
72-62	المبحث الأول : تقديم عام للمجمع الصناعي بباهم الجزائر -GIBA-
63	المطلب الأول: التعريف بالمجمع
63	المطلب الثاني: الشركات المكونة للمجمع
72	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع
87-73	المبحث الثاني : تقديم وعرض القوائم المالية المدمجة للمجمع
74	المطلب الأول: الشروط الواجبة لإعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع
74	المطلب الثاني: مراحل وتقنية إعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع
78	المطلب الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية المدمجة للمجمع
102-88	المبحث الثالث : مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي
89	المطلب الأول: إتخاذ القرار المالي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي
94	المطلب الثاني: إتخاذ القرار المالي من خلال النسب المالية
98	المطلب الثالث: إتخاذ القرار المالي من خلال القوائم المالية المدمجة
104	خاتمة
113-106	قائمة المراجع
121-114	الملاحق

فهرس المختصرات:

الترجمة باللغة العربية	الترجمة باللغة الأجنبية	رمز المختصر
معايير لتقارير الإبلاغ المالية الدولية	International Financial Reporting Standards	IFRS
شركة إدارة الاستثمار	Société de Gestion des Participations	SGP
معايير المحاسبة الدولية	international accounting stards	IAS

فهرس الجدول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
75	جانب الأصول لسنتي 2015 - 2016	01
76	جانب الخصوم لسنتي 2015 - 2016	02
78	جدول حسابات النتائج لسنتي 2015 - 2016	03
81	سيولة الخزينة لسنة 2016 - الطريقة المباشرة-	04
83	تغير الأموال الخاصة لسنة 2016	05
85	الميزانية المختصرة لسنتي 2015-2016.	06
87	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية.	07
87	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.	08
88	حساب رؤوس الاموال العاملة لسنتي 2014-2015.	09
89	حساب إحتياجات رأس المال العامل لسنتي 2014-2015.	10
90	حساب الخزينة لسنتي 2014-2015.	11
91	حساب نسب التمويل لسنتي 2015 و 2016.	12
92	حساب نسب السيولة لسنتي 2015 و 2016.	13
93	حساب معدلات المردودية لسنتي 2015 و 2016.	14

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	ورقة العمل (نموذج يستخدم لتفريغ بيانات القوائم المالية للشركتن المندمجتين)	01
41	مصادر التمويل للشركة	02
63	الهيكل التنظيمي للشركة الام	03
64	الهيكل التنظيمي لشركة قديلة	04
65	الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت الجاهز.	05
66	شكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لشركة باباهم للآجر	06
68	الهيكل التنظيمي للمجمع	07
86	تمثيل بياني لجانب الأصول لسنتي 2015-2016	08
86	تمثيل بياني لجانب الخصوم لسنتي 2015-2016	09

مفلمة

شهد النظام العالمي في السنوات الأخيرة تطورات هائلة إلى درجة أن أصبح العالم كدولة واحدة، هذا تحت مظلة العولمة حيث إزدادت التدفقات الرأسمالية والمد التجاري العالمي والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات كل هذه التحولات صاحبها تشكل شركات عالمية التي أعتبرت كإحدى الدعائم الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في تجسيد العولمة الاقتصادية، حيث بدأت على شكل شركات أموال ضخمة، ثم قامت بتدويل استثماراتها كنتيجة أساسية لتنامي إنتاجها من السلع والخدمات، فسعت للبحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها.

وبذلك ظهرت مجتمعات الشركات العالمية، تكون الشركة الأم في دولة والشركات التابعة لها منتشرة في دول أجنبية أخرى أو ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك على المستوى الوطني ظهرت هذه التشكيلة، من الشركة الأم والشركات التابعة لها تتمتع بكامل شخصيتها المعنوية أين كان لظهورها أثر على المجال المحاسبي للدول، والجزائر من بين هذه الدول التي وجدت نفسها مجبرة على إدراج إصلاحات مالية لمواكبة التطورات وتبني نظام إقتصاد السوق الذي أدى لظهور وإنشاء المجتمعات وحتمية تطبيق التجميع المحاسبي في إعداد القوائم المالية.

كما ويجب الاعتراف أن القوائم المالية الفردية للشركة الأم المعدة تعجز عن إعطاء صورة حقيقية للوضع الاقتصادي والمالي للمجمع، بالتالي لا تمكن من إتخاذ قرار مالي صائب، نفس الشيء للقوائم المالية بالشركات التابعة، إذا ما أخذت كل واحدة على حدى، بحيث يعود توافر المعلومات المحاسبية اللازمة والمعبرة عن هذا المجمع لاتخاذ قرارات مالية بالفائدة على جميع الأطراف، كما يؤدي إلى بث الاطمئنان لدى المستثمرين مما يدفعهم لتوجيه استثماراتهم نحو الخيار الأمثل وهذا يساعد المجمع في تجميع الأموال اللازمة له مما ينعكس على فعاليته وترجع أهمية إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة في وجهة نظر المستثمرين بأن المعلومات الناتجة عنها تعبر بصورة صادقة عن المجمع فهي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار المالي ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ كيف يتم إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة ؟
- ✓ فيما تتمثل القرارات المالية وكيف يتم اتخاذها ؟
- ✓ ما هو دور إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي ؟

فرضيات البحث:

يمكن صياغة عدة فرضيات كإجابات احتمالية عن أسئلة الموضوع :

- ✓ إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة يتم بناء على قواعد ومعايير متعارف عليها مسبقا.
- ✓ القرارات المالية هي وسيلة لتسيير وتوجيه الموارد و تحقيق اهداف المجمع، ويتم إتخاذها بناء على أسس مدروسة.

✓ تساهم القوائم المالية المدمجة في اتخاذ قرار مالي من خلال تحليل المؤشرات المالية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله لموضوع القوائم المالية المدمجة، وذلك بظهور ما يسمى بالشركات القابضة فأنت هذه الدراسة لتوضيح أهمية إعداد القوائم المالية المدمجة والتي تمكن مستخدميها من إتخاذ القرارات الملائمة كما اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية بالإضافة إلى أهمية المعلومات التي تقدمها.

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث إلى:

- ✓ محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال اتخاذ القرار المالي اعتمادا على القوائم المالية المدمجة.
- ✓ التعرف على كيفية إعداد القوائم المالية المدمجة.
- ✓ ترسيخ المعرفة النظرية والتطبيقية لكيفية إعداد القوائم المالية المدمجة.
- ✓ الوقوف على واقع الممارسة المحاسبية في المجمعات الجزائرية حول كيفية إعداد القوائم المالية المدمجة ودورها في اتخاذ القرار المالي.

مبررات إختيار الموضوع :

لكل عمل وبحث علمي ممهدهاته ومبرراته لقيام الباحث به لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع وليد الصدفة ولكن كان نتيجة عدة اعتبارات منها ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

الاسباب الموضوعية : وتتمثل فيما يلي:

- ✓ ظهور أنواع جديدة من الشركات نتيجة الاندماج مما يستوجب على المختصين التحكم في متطلبات المحاسبة لإعداد قوائم مالية مدمجة من أجل إعطاء صورة صادقة واتخاذ قرارات صائبة.
- ✓ محاولة معرفة الخلفيات النظرية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة بشكل عام.
- ✓ إعتبار هذا الموضوع من مواضيع المحاسبة المتقدمة.
- ✓ الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بالقوائم المالية المدمجة .

الأسباب الذاتية : و تتمثل فيما يلي:

- ✓ تخصصنا في مجال التدقيق المحاسبي والذي يفترض الدراية الكافية بمواضيع المحاسبة.
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع و إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المراجع.
- ✓ الرغبة الشخصية في البحث بهذا المجال.

تحديد إطار الدراسة (موضوع الدراسة):

تتناول هذه الدراسة في جانبها النظري مفاهيم حول توحيد الأعمال، كذا ما يتعلق بمجمع الشركات وكيفية إعداد القوائم المالية المدمجة، أما التطبيق الميداني فأخترنا أن يكون بالمجمع الصناعي باباهم الجزائر المتواجد مقره الإجتماعي بولاية بسكرة من خلال القوائم المالية لسنتي 2015 و 2016.

منهج البحث:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المعتمدة، واختيار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على لمختلف المفاهيم و العناصر المتعلقة بالقوائم المالية المدمجة وكذلك القرارات المالية، ومنهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للشركة محل الدراسة، إضافة إلى الملاحظة والمقابلات مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية.

الدراسات السابقة:

✓ الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للخدمات في الآبار خلال سنة 2013، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

تهدف الي الإحاطة بالنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية كذا التعرف على كيفية إدماج الحسابات والوقوف على واقع الممارسة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كما خلصت الدراسة أن النصوص التشريعية الجزائرية والمتعلقة بالتجميع لا تعكس الواقع الإقتصادي الجزائري في ظل غياب فعالية البورصة والإقتصاد الحر، كما تعتمد القوائم المالية المدمجة عند إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي على قواعد وأسس محاسبية دقيقة وكفاءات مكونة ومتخصصة، كما انه يمكن للشركات المتعددة الجنسيات الإعتماد على النظام المحاسبي المالي عند إعداد القوائم المالية المدمجة النظام المحاسبي المالي يعتمد على أسلوب التكامل الشامل وطريقة المعادلة عند إعداد الحسابات المدمجة وذلك وفقا لما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية وبذلك أصبحت القوائم المالية المدمجة تعبر أكثر عن الصورة الصادقة والشفافية وتسهل عملية إجراء المقارنات.

ويكمن الاختلاف بين دراسة الباحث والدراسة الحالية، أن دراسة الباحث ركزت على واقع تطبيق القوائم المالية المدمجة في ظل النظام المحاسبي المالي، دون التحدث عن مفهوم للمجمع ومكوناته، كذا عدم التطرق إلى دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي وهو ما جاءت به الدراسة الحالية، كما بين الباحث أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية على جودة القوائم المالية المدمجة دون توضيح أثر إعداد تلك القوائم على إتخاذ القرارات بالمجمع.

✓ محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014\2015،

الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي والتعرض للقوائم المالية التي يصدرها النظام المحاسبي المالي، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.

وقد خلصت الى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغيير في حصيللة القوائم المالية للشركات الاقتصادية، القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تسمح بإنتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم تعتبر القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار، وقرار توزيع الارباح) من أهم العناصر في الشركة إذ على

أساسها يتحدد مستقبل هذا الأخير، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيدا كلما أدى هذا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف الشركة.

حيث يكمن الاختلاف بين دراسة الباحث والدراسة الحالية، في أن دراسة الباحث تناولت دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية للشركات بصفة عامة، أما الدراسة الحالية فقد ركزت على توضيح هذا الدور في المجمع، مع تبيان أن القوائم المالية التي يقدمها المجمع هي مختلفة عن باقي القوائم المالية للشركات الأخرى، كونها تتميز بمكانزمات خاصة عند إعدادها.

هيكل البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة قام الباحث بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين:

حيث تطرق في الفصل الأول الموسوم الإطار النظري للقوائم المالية المدمجة وإتخاذ القرار المالي، إلى مفاهيم عامة حول الاندماج و المجمع ، ثم الإطار التشريعي للقوائم المالية المدمجة وكيفية إعدادها، بعدها حاول إبراز دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي من خلال تحليل القوائم المالية المدمجة بإستخدام مؤشرات التوازن المالي، أما الفصل الثاني المعنون إستخدام القوائم المالية في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA ، فقسم إلى تقديم المجمع محل الدراسة، ومن ثم تقديم وعرض القوائم المالية المدمجة، وفي الأخير توضيح مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي بالمجمع الصناعي بياهم الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقوائم المالية
وإخلاء القرار المالي

تمهيد

تقوم الشركات في نهاية كل فترة أوفي كل دورة بإعداد قوائم مالية وتقديمها للمستخدمين، لتوفر المعلومات الكافية عن وضعية الشركة وأدائها المالي من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة والعقلانية في الوقت المناسب، لكن عندما تمتلك الشركة أسهم أو حصص في شركة أخرى أو حقوق التصويت للتحكم في قرارات الجمعية العامة لهذه الشركة، فتمثل بذلك الشركة الأولى الشركة القابضة يقوم نشاطها على إدارة المشاركات في الشركات الأخرى ومراقبتها، بينما تمثل هذه الأخيرة الشركات التابعة التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة القابضة من الناحية القانونية وجميعهم يشكلون بما يسمى المجمع.

كما تلعب عملية اتخاذ القرار المالي دورا أساسيا، ذلك لاعتبارها من أصعب القرارات التي تقع على عاتق المدير المالي، حيث يتطلب تحليل البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية ومناقشة نتائجها إنجاز ثلاثة خطوات رئيسية هي: إعداد القوائم المالية المدمجة، التحليل المالي لها، تقييم الوضع المالي للشركة واتخاذ القرارات الضرورية.

ونظرا لهذا الأهمية سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول الاندماج والمجمع ومن ثم إلى الإطار التشريعي للقوائم المالية المدمجة وكيفية إعدادها وبعد ذلك إلى القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاندماج والمجمع .

إن الاندماج يعد الوسيلة المثلى التي تحقق أقصى درجة من درجات التركيز الاقتصادي للشركات المندمجة، وفي الواقع إن تجمع الشركات و تكتلها بأشكال و صور مختلفة أصبح سمة من سمات العصر الحديث، بحيث تجد الشركات المتوسطة نفسها مضطرة إلى قبول أحد الأمرين إما التجمع مع شركة أو مجموعة من الشركات وإما الحكم على نفسها بالفناء نتيجة وجودها في ظروف منافسة غير متكافئة ومما سبق سننترق من خلال هذا المبحث لماهية الاندماج وكذلك مفهوم المجمع والشركات القابضة نظرا لما تتمتع به هذه الظاهرة من أهمية خاصة في ظل ما يشهده عالمنا اليوم.

المطلب الأول: ماهية الاندماج.

يؤدي الاندماج إلى تغيرات هيكلية و خاصة على القدرة التنافسية للشركات المندمجة ، فحدوث اندماج أو قيام شركات بشراء شركات أخرى يؤثر بشكل كبير على المنافسة.

1- تعريف الاندماج ومزاياها:

1-1- تعريف الاندماج: سنقوم بتقديم مجموعة من التعريفات للاندماج التي تصب في نفس القالب كما يلي:

❖ تعريف الاندماج لغة:

يشير الجذر اللغوي لمصطلح (دمج) إلى معنى الدخول في الشيء فيقال دمج دمجاً في الشيء أي دخل

فيه أو استحکم 1.

❖ تعريف الاندماج اصطلاحاً تم تعريفه اصطلاحاً من عدة زوايا مختلفة نذكر منها:

▪ عرف بأنه "إلتحام شركتين أو أكثر التهاماً يؤدي إلى زوالهما و انتقال جميع أموالهما إلى الشركة

الدامجة" 2 .

▪ وعرف كذلك بأنه "ضم شركتين أو أكثر قائمتين من قبل إما بإدماج إحداهما في الأخرى أو بتأليف

شركة جديدة تندمج فيها الشركات القائمة، و يفترض لاندماج شركتين قائمتين من قبل على الأقل" 3.

▪ كما عرف أيضاً أنه "عبارة عن جمع شركات منفصلة في شركة واحدة ذات شخصية معنوية مستقلة

أو هو عبارة عن شراء كامل أو جزء من شركات قائمة لتحقيق أهداف اقتصادية مرغوبة للمجموعة" 4 .

▪ كما عرفه معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS/03 بأنه "هو مجموعة شركات منفصلة في شركة واحدة

كنتيجة لقيام إحدى الشركات بالاندماج مع أو السيطرة على صافي أصول وعمليات شركة أخرى" 5.

¹ خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 18.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العلمية، الأردن، 2009، ص 542.

³ رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، الاندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 57.

⁴ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 21.

⁵ سليمان سفيان، وليد الشرع، القوائم المالية، الدار العلمية للنشر، سوريا، 2010، ص 15.

■ من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للاندماج على أنه: " عبارة عن اندماج مؤسستين أو أكثر ذات شخصية معنوية مستقلة في شركة واحدة معدة للقوائم المالية المدمجة لتحقيق أهداف اقتصادية" نرى أن الكتاب لم يختلفوا على حقيقة الاندماج نفسه، و لكنهم اختلفوا على كيفية هذا الاندماج وطريقته، فمنهم من ركز على الشركة المندمجة، ومنهم من ركز على الشركة الدامجة وجانب آخر ركز على الشخصية المعنوية.

1-2- مزايا الإندماج: تلجأ الشركات إلى الإندماج لتحقيق عدة مزايا فمثلا على سبيل الذكر وليس الحصر نذكر: 1:

❖ الوفورات الناتجة عن الإندماج: هذه الوفورات تكون وفورات تشغيلية التي تنتج من تحقيق مزايا إنتاجية وتوزيعية نتيجة تجمع الخبرات الإدارية و الفنية للشركتين المندمجتين، مما يؤدي إلى زيادة القوة الإنتاجية للشركة الجديدة الميزة التفاضلية الناتجة من تجمع هذه الميزات، كما قد تكون هذه الوفورات في شكل وفورات مالية و التي تنتج من زيادة القدرة المالية للشركة الجديدة و الناتجة من زيادة قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لعملياتها.

❖ زيادة القوة التسويقية: قد يؤدي الاندماج إلى زيادة قدرة الشركة الجديدة على توزيع منتجاتها عن طريق تخفيض المنافسة.

❖ شراء الأصول بأقل من تكلفتها الاستبدالية: يمكن في بعض الأحيان أن تشتري شركة أخرى أو تندمج معها لان تكلفة استبدال الأصول الخاصة بالشركة المشتراة أو المدمجة تكون عالية عن قيمتها السوقية.

❖ التنويع: يعتبر الاندماج بمثابة تنويع للاستثمارات سواء في نفس نوع الصناعة أو في أنواع مختلفة تماما و يؤدي هذا التنويع إلى تحقيق ما يسمى بمحفظة الاستثمارات وهو ما يؤدي إلى تقليل في العائد وإستقراره بالتالي تخفيض عامل المخاطرة المنتظم للشركة الجديدة.

2- أشكال الاندماج:

يوجد في الواقع العملي أشكال متعددة للاندماج، وقد ينظر إلى الأشكال المتعارف عليها من زاويتين كمايلي:

2-1- حسب طبيعة نشاط الشركات المندمجة : نميز ثلاثة أشكال لاندماج الشركات كالتالي: ²

❖ **الاندماج الأفقي horizontal:** حيث يكون هذا النوع بين شركات تنتمي إلى نفس المجال مثل قيام شركتين لصناعة الأدوية بالاندماج مع بعضها.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، عبدالله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لأحداث المعايير الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص 9-11.

² فاطمة بن يوب ، الاندماج كعلاج للاضطرابات المناخ المالي الدولي الحديث، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2011، ص17.

❖ **الاندماج الرأسي vertical:** حيث يكون هنا الاندماج بين شركة معينة و شركة أخرى تمدها بالمواد الخام الرئيسية، مثل قيام شركة بضاعة إطارات السيارات بالاندماج مع شركة أخرى تقوم بتوزيع هذه الإطارات.

❖ **الاندماج المختلط conglomerate:** حيث يكون الاندماج بين شركات تعمل في مجالات و أنشطة مختلفة تماما و الهدف هنا هو تنويع الأعمال والاستثمارات للحد من المخاطر الإقتصادية، مثل اندماج شركة لصناعة إطارات السيارات مع شركة تأمين.

2-2- حسب بقاء أو إختفاء الصفة القانونية للشركة أو الشركات المندمجة: نميز ثلاثة أشكال لاندماج الشركات كالتالي: 1

❖ **الاندماج Merger:** وأهم ما يميز هذه الطريقة لتكوين الإندماج هو أن الشركة الدامجة فقط هي التي تستمر في الإحتفاظ بكيانها القانوني بعد إتمام عملية الإندماج، بينما تفقد الشركة المندمجة كيانها القانوني المستقل.

❖ **الإتحاد Consolidation:** في حالة تكوين توحيد بين شركتين أو أكثر عن طريق الإتحاد، يتم تكوين شركة جديدة (لم تكن موجودة من قبل) تتولى إتمام عملية الإتحاد، وتقوم الشركة الجديدة بإصدار أسهم يتم استخدامها كمقابل لإقتناء صافي أصول كل من الشركتين الداخلتين (أو الشركات الداخلة) في عملية الإتحاد.

❖ **السيطرة Acquisition:** قد يتم تكوين توحيد بين شركتين أو بين مجموعة من الشركات مع استمرار كل منها في الوجود، ليس فقط ككيانات مادية مستقلة، وإنما أيضا ككيانات قانونية مستقلة و يطلق على هذا النوع من تكوين الاتحادات أسلوب السيطرة، و في هذه الحالة تتم عملية السيطرة عن طريق قيام شركة معينة باقتناء غالبية (أكثر من 50%) من الأسهم العادية لشركة أخرى، مع استمرار تلك الشركة الأخرى محتفظة بوجودها ككيان قانوني مستقل.

3- تحديد سعر الاندماج

سعر الاندماج هو تكلفة الشراء المدفوعة من الشركة الأم إلى ملاك أو مساهمي الشركة أو الشركات المندمجة ويعتبر تحديد هذا السعر من الأمور المهمة عند التخطيط لعملية الاندماج، ويحدد هذا السعر بإحدى الطريقتين التاليتين: ²

❖ **الطريقة الأولى:** رسملة متوسط صافي الدخل المتوقع سنويا للشركة المندمجة باستخدام معدل العائد الجاري.

❖ **الطريقة الثانية:** تحديد القيمة العادلة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة بما فيها الشهرة.

➤ إذا سدد الثمن نقدا أو تعهدت الشركة الأم بسداده بسند أدنى عندها يكون السعر هو المبلغ الإجمالي المدفوع أو المتعهد بدفعه.

¹ محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، المحاسبة المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 16.

² عبد الفتاح أبو المكارم وصفي، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديد، مصر، 2004، ص 566.

➤ إذا تم السداد عن طريق إصدار أسهم عادية عندئذ يكون السعر هو معدل التبادل بين عدد الأسهم التي تصدرها الشركة الأم مقابل كل سهم من أسهم الشركة المندمجة.

المطلب الثاني: مفهوم المجمع والشركات القابضة

برزت ظاهرة مجمع الشركات نتيجة للتوسع الاقتصادي وتوفر الإنتاجية في أسواق مختلفة، بحيث يمكن لشركة ما أن تمتلك أسهم أو حصص في شركة أخرى، فتمثل بذلك الشركة الأولى الشركة القابضة يقوم نشاطها على إدارة المشاركات في الشركات الأخرى ومراقبتها بينما تمثل هذه الأخيرة الشركات التابعة التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة القابضة من الناحية القانونية، رغم تبعيتها لها من الناحية الواقعية.¹

1- تعريف المجمع:

يرتبط ظهور مجمع الشركات من الناحية التاريخية بتطور الشركات ونتيجة للتوسع الاقتصادي و توفر الإنتاجية في أسواق مختلفة، سواء كانت وطنية أم أجنبية، إن هذا التوسع جعل مسيرى الشركات أمام خيارين أساسيين:

✓ إما الحفاظ على الوحدة القانونية للشركة وإنشاء فروع أو أقسام أو مكاتب مختلفة.

✓ أو إنشاء شركات تابعة متخصصة، تتمتع بشخصية معنوية مستقلة غير أنها مراقبة من طرف الشركة

الأم.

من خلال الخيار الأخير، برزت ظاهرة مجتمعات الشركات، والتي أصبحت تتحكم في الاقتصاديات العالمية فنجد عدة تعاريف لهذا التنظيم من خلال مجموعة من المواد المنصوص عليها في القانون التجاري، حيث نجد المادة 796 التي نصت على أنه " يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا ، و لفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط وتنميته".²

▪ كذلك ما نصت عليه المادة 799 مكرر: "يتمتع المجمع بالشخصية المعنوية و بالأهلية التامة ابتداء

من تاريخ تسجيله في السجل التجاري ويحدد الخاضع للإشهار القانوني ، شروط التجميع و موضوعه".³

▪ وبمفهوم أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المنشأ بموجب المادة

14 من قانون المالية لسنة 1997، يُعرّف تجمع الشركات على أنه " كل كيان اقتصادي، مكون من شركتين

أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها "الشركة الأم" تحكم الأخرى المسماة "الأعضاء" تحت

تبعيتها بامتلاكها المباشر لـ 90% أو أكثر من رأس المال الاجتماعي، والذي لا يكون رأس المال ممتلكا كليا

¹ طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة-بين النظرية والتطبيق-، دار البازوري، الأردن، 2012، ص ص 12-13.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في 25/04/1993، المتضمن القانون التجاري، المادة 796، العدد 27، مؤرخة في 27/04/1993، الموافق لـ 05 ذي القعدة 1413 هـ، ص 55.

³ موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 125.

أو جزئياً من طرف هذه الشركات أو نسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم.¹

■ ومن الناحية الاقتصادية: "المجمع هو عبارة عن المجموعة المتكونة من شركات تابعة من الناحية المالية والاقتصادية لشركة أخرى تدعى "الشركة الأم"، هذه الشركة تضمن الإدارة والمراقبة على مجمل الشركات التابعة".

■ كما تطلق تسمية مجمع الشركات على المجموعة المتكونة من عدة شركات التي كل واحدة منها تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، ولكنها تجمع فيما بينها روابط مختلفة، واحدة منها تدعى "شركة الأم"، التي تقع الشركات الأخرى تحت سيطرتها وتمارس عليها رقابة محدثة بذلك مركزية في اتخاذ القرار.²

■ وحسب تعريف آخر: "عندما شركة تسيطر على شركة أخرى أو عدة شركات، وتجمعها بإدارة موحدة للشركة المسيطرة، فهي تشكل مجمع للشركات".³

■ مما سبق نستخلص أن مجمع الشركات يتكون من هيكليين الشركة القابضة التي تأتي على رأس المجمع والشركات التابعة التي تربطها بالشركة القابضة علاقة تبعية، ولها إستقلالية قانونية التي تجر عنها ميزة الفصل بين الذم المالية للشركات التابعة والشركة القابضة.

2- تعريف الشركة القابضة:

لقد حاول التشريع التجاري الجزائري عند صدوره سنة 1975 إعطاء مفهوم للشركة القابضة بطريقة ضمنية دون أن يعطيها تسمية معينة، وذلك بمناسبة تطرقه لتعريف الشركة التابعة وشركة المساهمة، إذ اعتبر أن الشركة تكون تابعة لشركة أخرى عندما تمتلك الثانية أكثر من نصف رأس مال الأولى، أما إذا لم تتجاوز ملكيتها هذا النصاب فإنها تعتبر مساهمة في هذه الشركة.⁴

■ وحسب القانون التجاري الجزائري هي الشركة التي تمتلك أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى أو عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءاً من رأسمالها و يخولها ذلك الحصول على أغلبية الأصوات في الجمعية العامة لهذه الشركة، أو عندما تمتلك وحدها أغلبية الأصوات في هذه الشركة بموجب اتفاق مع باقي الشركاء الآخرين أو المساهمين، كما اعتبر الشركة بأنها قابضة عندما تملك في الواقع حقوق التصويت للتحكم في قرارات الجمعية العامة لهذه الشركة.

¹ وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص 34.

² أحمد مقدمي، النظام المحاسبي والجبايي لمجمع الشركات، حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006/2005، ص 43.

³ أمال فريد أوماطة، تقنية تجميع الحسابات: حالة الشركة القابضة سوناطراك، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 13.

⁴ فوزي محمد سامي، الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 561.

- وقد أعطى المشرع التجاري الجزائري حالة أخرى تكون فيها الشركة قابضة وذلك عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء يتعدى 40% من حقوق التصويت، ولا يحوز أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزءا أكبر منها.¹
- في حالة اقتصار الشركة الأم على الدور المالي فقط، تسمى الشركة الأم "الشركة القابضة" هذه الأخيرة لا تمارس أي نشاط صناعي أو تجاري ويقتصر نشاطها على تسيير المساهمات المالية المتعددة التي تملكها في مختلف الشركات، وعليه تعرف الشركات القابضة على أنها "شركات لا تملك في أصولها إلا أسهم شركات أخرى، أو يتكوّن الجزء الأكبر من أصولها من أسهم شركات أخرى، حيث تعمل هذه الشركات على إتمام العمليات المالية التي تعدّ مهمة بالنسبة للشركات التي تراقبها وفي نفس الوقت تقوم بتوجيه ومراقبة نشاطاتها الصناعية والتجارية".²
- وحسب تعريف الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي للشركة القابضة هي: "عبارة عن شركة مالية تمتلك حصة هامة من رأسمال شركات تنشط في نفس القطاع أو قطاعات متشابهة، ولهذا فهي تمارس رقابة، تنسيق وتوجيه النشاطات، وبالمقابل الشركة القابضة تشارك في تمويل شركاتها التابعة بزيادة رأسمالها أو بإقراضها بديون طويلة الأجل".³
- وقد حاول التشريع الجزائري إعطاء مفهوم متميز للشركة القابضة العمومية في مجال الشركات الاقتصادية العمومية مقارنة بمفهومها في ظل قواعد القانون التجاري، بحيث أوكل إليها تسيير وتنظيم ومراقبة الأموال العمومية التجارية التي تحوزها الدولة و الأشخاص المعنوية العامة التي تشكل رأسمال الشركات القابضة وتوزع في شكل أسهم أو مساهمات أو شهادات استثمار أو أي قيم منقولة أخرى.
- ومنذ 20 أوت 2001، تم إنشاء شركات جديدة تحل محل Holding سميت بشركة تسيير المساهمات (SGP)* والتي أنيطت لها المهام التالية:⁴
- ✓ ترجمة ووضع قيد العمل في الأشكال التجارية الملائمة لمخططات التقويم وإعادة الاعتبار و تنمية الشركات العمومية الاقتصادية وتجسيد ذلك في الأشكال التجارية المناسبة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 96-27، مؤرخ في 09/12/1996، المتضمن القانون التجاري، المادة 796، العدد 77، مؤرخة في 11/12/1996، الموافق لـ 30 رجب 1417 هـ، ص 7.

² أمال فريد أوماطة، مرجع سابق، ص 20.

³ خالد زعباط، أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة وجباية معقدة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص 15.

⁴ خالد زرموت، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة و تدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 9.

*منذ 20 أوت 2001، تم إنشاء شركات جديدة تحل محل الهولدينغ سميت بشركة تسيير المساهمات SGP.

✓ ترجمة و وضع قيد العمل في الأشكال التجارية الملائمة لبرامج إعادة الهيكلة و الخصوصية للشركات العمومية والاقتصادية وعلى وجه الخصوص إعداد ووضع قيد العمل لكل التركيبات القانونية والمالية الملائمة كعمليات الدمج والانفصال و التقديمات الجزئية للأصول وإحالة الأصول المادية والمالية.

✓ ضمان التسيير والمراقبة الإستراتيجية والعملية لحافظات الأسهم والقيم المنقولة الأخرى ضمن ضوابط الفعالية و المرودية الدنيا المطلوبة.

✓ ممارسة صلاحيات الجمعيات العامة للشركات الاقتصادية العمومية ضمن الحدود المرسومة بموجب تفويض التسيير وكذا قرارات الجمعية العامة.

✓ يتولى إدارة الشركة مجلس مديرين يتألف من عضو واحد إلى ثلاثة أعضاء يعينون بالنسبة للعهد الأولى لمدة سنتين من قبل الجمعية العامة التي تقوم بتعويض الأعضاء المتوفين أو المستقلين طبقاً للقانون.

▪ وبالرجوع لنص المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، نجدها تطلق تسمية الشركة الأم بدل القابضة على الشركة التي تأتي على رأس المجمع، كما أنها تشترط لإعطائها هذا الوصف أن تكون لها ملكية مباشرة لنسبة لا تقل عن 90% من رأسمال الشركات التابعة، كما أن هذه الأخيرة لا يجوز لها أن تمتلك أي نسبة من رأسمال الشركة الأم، تحت طائلة إقصائها من الاستفادة من النظام الجبائي الخاص بمجمعات الشركات.¹

▪ من التعاريف السابقة نستخلص أن الشركة القابضة هي التي تمتلك أسهم في شركات أخرى تسمى بالشركات التابعة بالفرد الذي يمكنها من السيطرة عليها، كما أنها تتميز بجملة من الخصائص التي لا توجد عند بقية شركات الأموال، وأهم خاصية في إدارة الشركة القابضة هي الرقابة التي تقوم بها على الشركات التابعة لها.

3- تعريف الشركة التابعة

من خلال التعاريف السالفة الذكر للشركة القابضة، يمكننا استخلاص تعريف للشركة التابعة، و التي هي الشركة التي يسيطر عليها من قبل شركة أخرى، وهذا ما نصت عليه المادة 729 من القانون التجاري الجزائري " إذا كانت لشركة أكثر من 50 % من رأسمال شركة أخرى تعد الثانية تابعة لأولى".²

▪ من خلال نص هذه المادة نعرف الشركة التابعة بأنها: "الشركة التي يسيطر عليها من قبل شركة أخرى (الأم أو القابضة) على أن يكون رأس مالها على الأقل مكتسب بنسبة 50% ، وهو ما يمكنها من التحكم في التسيير و الإدارة و ممارسة الرقابة، وهذا لا يمنع من امتياز الشركة التابعة بشخصية معنوية خاصة بها". كما تجدر الإشارة، أنه يجب التفرقة بين الشركات التابعة التي تتميز بشخصية معنوية خاصة بها والشركات الفرعية (Succursales)، أو المكاتب التي ليس لها شخصية معنوية خاصة بها، حيث يمكننا أن نعرف الشركة

¹ وزارة المالية للجمهورية الجزائرية ، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017 ، ص36.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 96-27 ، مرجع سابق، ص6.

الفرعية على أنها: "وكالات وفروع ثانوية تختلف عن الشركات التابعة (Filiales) من حيث أنها لا تملك شخصية معنوية تميزها، وبذلك فهي لا تشكل هياكل قانونية مستقلة، كما أنها تتمتع بنوع من اللامركزية البسيطة وهذا لضمان سير النشاط فقط"، حتى أن محاسبة الشركة الفرعية تدرج مباشرة ضمن محاسبة الشركة الأم بصفة مباشرة.¹

■ نستنتج من التعاريف السابقة أن الشركة التابعة هي الهيكل الثاني في مجمع الشركات تبعيتها ناتجة عن تملك الشركة القابضة لأكثر من نصف رأسمالها، كما أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركة القابضة فهي بذلك تختلف عن الفروع.

المطلب الثالث: معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الخاصة بالتجميع

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض المعايير المحاسبية الدولية والمتعلقة بالتجميع، من خلال التطرق إلى المعايير الدولية للإقرار المالي IFRS، ومعايير المحاسبة الدولية IAS.

1- معايير المحاسبة الدولية IAS الخاصة بالتجميع

صدرت سنة 2005 و 2013 معايير محاسبية جديدة خاصة بالتجميع تركز على أن حقوق التصويت هي العامل الحاسم لتحديد محيط التجميع.

1-1- المعيار رقم 27 والمتعلق بالقوائم المالية المدمجة والمستقلة

يسري هذا المعيار على البيانات المالية للفترة المفتوحة التي تبدأ من أو بعد 01 جانفي 2005 ويهدف إلى بيان كيفية إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة من قبل الشركة الأم، و البيانات المالية المنفصلة المحددة لمساهمات الشركات التابعة، وحسب هذا المعيار نقول عن شركة أنها تسيطر على شركة أو شركات أخرى إذا كانت الشركة القابضة تمتلك النصف أو اقل من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت في شركة ما أو إذا توافر لها ما يلي:²

✓ السيطرة على أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت نتيجة اتفاق مع مستثمرين آخرين.

✓ القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بسبب قانوني أو بناء على اتفاق.

✓ القدرة على تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة.

✓ القدرة على الحصول على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة .

كما يجب تطبيق هذا المعيار عند إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة لمجموعة شركات خاضعة لسيطرة شركة أم، كذا على الاستثمارات في شركات تابعة لأغراض إعداد القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم.³

¹ حسينة بركات، مجمع الشركات في القانون التجاري الجزائري و المقارن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص15.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، المكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص 125.

³ غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية، نوميديا للطباعة والنشر، الجزائر، 200، 9، ص193.

❖ وقد تضمن هذا المعيار مجموعة من المصطلحات:¹

➤ السيطرة: تعني القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لشركة ما من أجل تحقيق منافع من أنشطة تلك الشركة.

➤ شركة تابعة: عبارة عن شركة تسيطر عليها شركة أخرى تعرف بالشركة القابضة أو الشركة الأم.

➤ الشركة القابضة: عبارة عن شركة تمتلك شركة تابعة أو أكثر.

➤ المجموعة: عبارة عن الشركة القابضة والشركات التابعة لها.

➤ القوائم المالية المدمجة: عبارة عن قوائم مالية للمجموعة يتم عرضها باعتبار المجموعة شركة واحدة.

1-2- المعيار رقم 28 المتعلق بالاستثمارات في الشركات الشريكة

يهدف هذا المعيار إلى وصف محاسبة أحد المستثمرين الذين لديهم نفوذ ملحوظ في شركات مشاركة ونعني بالشركات المشاركة هي التي يكون فيها للمستثمر نفوذ ملحوظ عليها، ولا يمكن اعتبارها شركة تابعة للمستثمر أو شركة مشتركة.²

حيث يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة من جانب المستثمر عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بواسطة القوائم المالية المدمجة باستخدام طريقه حقوق الملكية إلا إذا كان شراء تلك الاستثمارات للاحتفاظ بها قد يتم بنية التخلص منها في المستقبل القريب وفي هذه الحالة يجب استخدام طريقه التكلفة.³

❖ وقد جاء هذا المعيار بمجموعة من المصطلحات هي:⁴

➤ الشركة الزميلة: هي الشركة التي يكون للمستثمر تأثير فعال عليها ولا يمكن اعتبارها شركة تابعة للمستثمر أو شركة مشتركا معه.

➤ التأثير الفعال: هو القدرة على المشاركة في وضع السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها دون ان تكون هناك سيطرة على تلك السياسات.

1-3- المعيار رقم 31 والمتعلق بالمصالح في المشاريع المشتركة

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية اللازمة للمصالح والشركات المشتركة، أيًا كان الشكل القانوني لهيكل أو إطار الأنشطة التي يضطلع بها هذه الشركة المشتركة.

¹ OMPILATION des normes IAS/IFRS et des interprétations SIC/IFRIC, comprendre le nouveau monde de l'information financière IFCRS, p 65. Disponible en ligne l'adresse: <http://www.focusifrs.com/content/view/full/202,10/03/2018A19:00>.

² محمد أبو ناصر، حميدات جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص435.

³ COLLECTION les codes RF, Code IFRS Normes et interpretation, 5 éme édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2011, p 265.

⁴ غانم شطاط: مرجع سابق، ص202.

كما يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن الحقوق في العمليات الخاضعة للرقابة المشتركة، ويجب على القائمين بالشركة الاعتراف في كشوفاتهم المالية المنفصلة وبالتالي القوائم المالية المدمجة بما يلي:¹

- ✓ الموجودات التي تقع تحت رقابتهم والخصوم المستحقة عليهم.

- ✓ الأعباء التي يتحملونها وحصتهم من الإيراد الذي يتحقق من بيع سلع وخدمات في شركة مشتركة.

كما يجب على القائم بالشركة بيان حقوقه في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة في كشوفات المالية المدمجة باستخدام إحدى طريقتي التجميع الجزئي أو طريقه حقوق الملكية.

❖ وقد تضمن هذا المعيار بعض المصطلحات:²

➤ الشركة المشتركة: هي ترتيب تعاقدية بين طرفين أو أكثر لمباشرة نشاط اقتصادي خاضع للرقابة المشتركة.

➤ التأثير الجوهري: القدرة على المساهمة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لنشاطات اقتصادية و لكن دون مستوى الرقابة أو الرقابة المشتركة على تلك السياسات.

2- المعايير الدولية للإقرار المالي IFRS الخاصة بالتجميع .

جاءت هذه المعايير لتعديل و تكمل المعايير السابقة الخاصة بالتجميع وتتمثل هذه المعايير في:

IFRS10-11-12.

1-2- المعيار (IFRS10) القوائم المالية المدمجة:

بدأ تطبيق هذا المعيار من 01 جانفي 2013 ، وقد جاء ليعوض المعيار IAS 27 هذا بسبب اختلاف الممارسة العملية في تطبيق IAS 27 وذلك من خلال اختلاف الشركات في تطبيق مفهوم السيطرة مما أدى إلى تطبيق غير مناسب لهذا المفهوم.³

حيث حسب هذا المعيار يمكن أن تنشأ السيطرة حتى مع أقل من نصف حقوق التصويت من خلال ترتيب تعاقدية مع مستثمرين آخرين، ويمكن أن تنشأ أيضا من خلال تشتت حقوق تصويت المستثمرين الآخرين.

كما يهدف هذا المعيار إلى وضع خطوات إعداد القوائم المالية المدمجة لشركة تراقب عدة شركات ومنها:⁴

- ✓ المطالبة من الشركة الأم التي تراقب عدة شركات بتقديم قوائم مالية مدمجة.
- ✓ تقديم تعريف للمراقبة يؤسس للسيطرة كأساس للتجميع.
- ✓ تحديد كيفية تطبيق المراقبة لتحديد ما إذا كان المستثمر مسيطرا على الشركة ومنه القيام بعملية التجميع لهذه الشركة.

¹ COLLECTION les codes RF,op.Cit.,p285.

² غانم شطا، مرجع سابق، ص211.

³ http://www.afges.com/template/images/upload/files/Flashes_et_Newsletters/IFRS%20et%20consolidation%20-%20janvier%202018.pdf,p10/view/full/202,10/03/2018A20:30.

⁴ OBRET ROBERT, **Pratique Des Normes IAS/IFRS**, Edition Dunod, France, 2004,p135.

2-2- المعيار الدولي الترتيبات المشتركة (IFRS11):

دخل هذا المعيار حيز التنفيذ إبتداء من 01 جانفي 2013، ويطبق على كل الشركات التي لها ترتيبات تعاقدية مشاركة، وبحسب هذا المعيار فإن التسجيل المحاسبي للشركة المشاركة يكون بحسب طريقة التكامل النسبي أو عن طريق المعادلة، حيث كانت المعالجة المحاسبية لترتيبات المشتركة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 تعتمد في المقام الأول على الهيكل أو الشكل القانوني للترتيب، بدلا من جوهر الترتيبات. حيث قدم المعيار تعريفا للسيطرة المشتركة وفرضها على الشركات المشاركة كما حدد نموذج للترتيب التعاقدية الذي من خلاله تقيم الحقوق والالتزامات، أين عرفها أنه تكون هناك سيطرة مشتركة فقط عند وجود قرار بشأن الأنشطة المهمة وتتطلب موافقة بالإجماع من الأطراف المراقبة، فالرقابة المشتركة لا تمكن لطرف وحيد أن يتحكم في الترتيب.¹

2-3- المعيار الدولي الإفصاح حول الحصص المحازة في شركات أخرى (IFRS12) :

ويطبق هذا المعيار على جميع الشركات التي تملك مساهمات في فروع أخرى سواء بصفة تشاركيه أو شركة تابعة أو شركة ضمن الهيكل ولا يدخل ضمن محيط التجميع وذلك إبتداء من 01 جانفي 2013. حيث يهدف هذا المعيار إلى وصف المعلومات التي تنشرها الشركات والتي تسمح لمستعملي القوائم المالية بتقييم: 2

- ✓ طبيعة المخاطر المرتبطة بالمساهمات في الشركات الأخرى.
- ✓ أثر المساهمات على الوضعية المالية والأداء المالي وتدفق الخزينة.

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص95.
² خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS- IAS، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص109.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للقوائم المالية المدمجة وكيفية إعدادها

تحظى القوائم المالية المدمجة بأهمية كبيرة على مستوى مستخدمي المعلومات المحاسبية باعتبارها عنصر مهم في اتخاذ القرار سواء كانت الأطراف داخل الشركة أو خارجها، كما تعد محور التقرير المالي و من المستبعد من الوهلة الأولى الحديث عن نقائص هذه القوائم في وقت تفرض فيه القوانين والنظم المحاسبية أن تعطي تلك القوائم صورة صادقة ووفية عن الشركة.

حيث سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، خصص المطلب الأول منها لماهية القوائم المالية المدمجة أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى إجراءات إعدادها، وفي المطلب الأخير قمنا بتوضيح الإطار التشريعي للقوائم المالية المدمجة والشركات الملزمة بعرضها.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المدمجة

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الإقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى بعض التعاريف وأنواع القوائم المالية المدمجة كذا الفروض الأساسية وخصوصيات المعلومات المتضمنة لها.

1- مفهوم القوائم المالية المدمجة وأنواعها

1-1- مفهوم القوائم المالية المدمجة

تضمن المرسوم التنفيذي 08 - 156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 مايو سنة 2008 تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتعلق بالنظام لمحاسبي المالي، والصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 27 سنة 2008 القوائم المالية المدمجة في المواد التالية:¹

المادة 39 تطبيقا للمادة 36 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمذكور أعلاه، تعد الحسابات المدمجة من طرف أي شركة تراقب شركة أو عدة شركات أخرى.

تعرف الرقابة على أنها: "سلطة إدارة السياسات المالية والعملياتية لشركة بغرض الحصول على امتيازات من هذه النشاطات".

❖ المادة 40 : يعتبر أن شركة تراقب شركة أخرى في الحالات الآتية :

➤ الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيطرة الفروع، لأغلبية حقوق التصويت في شركة أخرى السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت المتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156، مؤرخ في 25 نوفمبر 2011، متضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، الموافق لـ 29 ذو الحجة 1432، ص15.

➤ سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري شركة آخر .

➤ سلطة تحديد السياسات المالية والعملياتية للشركة.

➤ سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير لشركة .

❖ المادة 41: تعد الشركات المذكورة في المادتين 31 و34 من القانون رقم 07-11 المؤرخ

في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 ، حسابات مدمجة وحسابات مركبة وفقا لطريقة التكامل الشامل وطريقة المعادلة .

ومن خلال نص الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 25 مارس سنة 2009، تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات والوضعيات المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الشركات كما لو تعلق الأمر بكيان واحد .

▪ كما تعرف القوائم المالية المدمجة *Etats financiers consolidés* على أنها تلك القوائم المالية

للمجموعة والتي يتم عرضها وكأنها لكيان اقتصادي واحد .¹

▪ كما تعرف على أنها "قوائم مالية فعلية تهدف إلى تقديم الممتلكات و الوضعيات المالية و نتيجة الأعمال

لعدة شركات باعتبارها تمثل شركة واحدة، وتقوم بإعدادها الشركة الأم".²

▪ أيضا عرفت على أنها "قوائم فعلية تعد على مستوى المجموعة والتي ترأسها شركة أم تسيطر على

شركة أو أكثر تابعة وذلك من منطلق أنها تمثل جميعا وحدة إقتصادية واحدة إلا أن كل منها يعتبر بمثابة وحدة محاسبية مستقلة".³

▪ كما تعرف حسب الإعتماد على معايير المحاسبة الدولي رقم IAS27 كما يلي: 4

"القوائم المالية لمجموعة ما، هي التي يتم إظهارها على أنها قوائم مالية لشركة إقتصادية واحدة"، حيث

تهدف إلى تقديم الممتلكات والوضعيات المالية و حساب النتيجة الخاصة بالدمج كما لو تعلق الأمر لذمة واحدة، كل ذمة لها مقر أو نشاط رئيسي في الإقليم الوطني و تراقب ذمة أو عدة ذمم و تعد كل سنة قوائمها المالية المدمجة للمجموع المكون من هذه الذمم تقوم إدارة الشركة (الشركة الأم) المهيمنة على مجموعة مدمجة بإعداد و نشر البيانات المدمجة.

¹ مسعود صديقي ، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود، ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي المالي

الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، جانفي 2010، ص8.

² جمعة هوام، المحاسبة المعقدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمفاهيم المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص10.

³ منير سلامي ، القوائم المالية المدمجة على ضوء المعايير الدولية IFRS، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012/2013، ص83.

⁴ طارق حماد عبد العال، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها-حالات عملية محلولة، الدار الجامعية، مصر، 2002 ص441 .

▪ من خلال ما ذكر أعلاه واستنتاجا من التعاريف السابقة يمكننا القول أن القوائم المالية المدمجة هي: "عبارة على قوائم شاملة لمجموعة من الشركات تنشط اقتصاديا، تجمع كل قوائمها على مستوى شركة واحدة لها حق السيطرة وكأنها قوائم لشركة واحدة".

1-2- مفاهيم أساسية متعلقة بالقوائم المالية المدمجة (المجمعة)

❖ التجميع المحاسبي: يقصد به تجميع لحسابات سنوية لعدة شركات تختلف من حيث الشخصية المعنوية لكنها ترتبط فيما بينها إقتصاديا و ماليا بهدف الوصول إلى إعطاء صورة صادقة وكاملة للحالة المالية للمجمع كما يهدف إلى إعطاء المعلومات التي تساهم في إظهار الحقيقة المالية والإقتصادية وتوضيحها للوحدة المكونة من طرف الشركة الأم و الشركات الأخرى التابعة التي هي تحت رقابتها، و التي هي كذلك مستقلة عنها".¹

❖ تجميع الحسابات: تقنية محاسبية ذات وجهة نظر مالية، تقوم بتقديم الوضعية المالية و نتائج مجمع الشركات المتكون من الشركة الأم والشركات التابعة لها مما تسهل من عملية التسيير داخل هذا المدمج من خلال تحديد الروابط التي تجمعهم و نشرها في شكل معلوماتي موحد يمتاز بالمصداقية الكافية، وهذا ما يسمح بتشخيص حالة كل شركة .

❖ الرقابة (Le contrôle): هي القدرة على التحكم في السياسات المالية و التشغيلية لكيان ما للحصول على منافع من أنشطتها.

❖ المجموعة (Le groupe): هي الشركة الأم و كل الشركات التابعة لها.

❖ الشركة الأم (La société mère): هي الشركات التي يكون لديها شركة تابعة أو أكثر.²

❖ الشركة التابعة (Filiale): هي الشركة التي تراقبها شركة أخرى تسمى الشركة الأم.

❖ حقوق الأقلية (Les intérêts minoritaires): هي ذلك الجزء من الأرباح و الخسائر من صافي أصول الشركة التابعة و التي تعزى لحقوق الملكية التي لا تمتلكها الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق إحدى الشركات التابعة لها.

❖ القوائم المالية المستقلة (Etats financiers individuels): هي تلك القوائم التي يتم عرضها بواسطة الشركة الأم أو أي مستثمر في شركة شقيقة أو شريك في شركة تخضع لسيطرة مشتركة والتي يتم فيها معالجة الاستثمارات على أساس الحصة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج الأعمال و صافي أصول الشركات المستثمر فيها.³

❖ التأثير الفعال (Influence notable): هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية و التشغيلية للشركة المستثمر فيها دون أن تصل إلى درجة الرقابة (السيطرة) أو الرقابة المشتركة.

¹ خالد زعباط، مرجع سابق ، ص8.

² وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، 2001، ص 323.

³ أمين السيد أحمد لطفى، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2002 ، ص40.

❖ الشركة المشتركة (Co entreprise) : هو ترتيب تعاقدى بين طرفين أو أكثر لمباشرة نشاط اقتصادي خاضع للرقابة مشتركة.

❖ السيطرة (Le contrôle commun) : هي المشاركة بموجب اتفاق تعاقدى لمراقبة نشاط اقتصادي و توجد الرقابة المشتركة فقط عندما تتطلب قرارات التشغيل و القرارات المالية الإستراتيجية المرتبطة بالنشاط الموافقة بالإجماع من الشركاء (الأطراف الذين يشاركون في الرقابة).¹

❖ صاحب الحصاة (Co-entrepreneur) : هو طرف في الشركة المشتركة ولديه سيطرة مشتركة فيها.

❖ حقوق التصويت : تقيم السلطة بنسبة حقوق التصويت المملوكة، و ليس بعدد الأسهم المملوكة في تاريخ إقفال الحسابات المدمجة فالأساس هو أن الحق في التصويت صفة أساسية للسهم، فهناك أسهم عادية لها الحق في التصويت، وأسهم ممتازة لها الأولوية في الأرباح، وليس لها الحق في التصويت و أسهم ذات حق مزدوج في التصويت بمقتضى نص تأسيسي أو بقرار من الجمعية العامة غير العادية، كما يجب عدم إهمال شهادات الحق في التصويت الناتجة عن اقتسام السهم و التي تمثل حقوقا مالية أخرى.²

1-3- أنواع القوائم المالية المدمجة: تتمثل في :³

❖ الميزانية المالية المدمجة: تتضمن جميع أصول وخصوم وحقوق ملكية المجموعة مع الأخذ في الحسبان العلاقات المتبادلة بين شركات المجموعة.

❖ جدول حسابات النتائج المدمجة: يتم من خلاله مقارنة إيرادات شركات المجموعة مع تكاليف الحصول على هذه الإيرادات والوصول إلى الصافي في المجموعة.

❖ قائمة التدفقات النقدية المدمجة: توضح صافي التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية لشركات المجموعة.

❖ جدول تغير الأموال الخاصة.

❖ ملحق: بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للقائمة المركز المالي

و لحساب النتائج.

2- الفروض الأساسية والخصوصيات النوعية للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية:

إن المعلومة المتضمنة في مخرجات عمليات التوحيد القوائم المالية تصنف بنفس الفروض الأساسية المنصوص عليها وفق معايير المحاسبة الدولية كما تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح المالي عن وضعية الشركة وهي تمكن كافة مستخدميها من إتخاذ القرارات المناسبة .

¹ محمد أبو نصار، جمعة فلاح حميدات، معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي: الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص426.

² عبد الفتاح أبو المكارم وصفي، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، 2002، مصر، ص68 .

³ خالد زعباط، مرجع سابق، ص 13.

2-1- الفروض الأساسية: يتم إعداد البيانات المالية على أساس فرضيتين هما:¹

أساس الإستحقاق: تحضر القوائم المالية اعتماداً على صفقات وأحداث تمت فعلاً، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، أي التسجيل في الدفاتر المحاسبية في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.

❖ الاستمرارية: إن إعداد القوائم المالية عادة ما يتم بإفترض أن نشاط الشركة مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل وإلا ينبغي أن يتم إعداد القوائم المالية بشكل مختلف إذا كانت هناك نية في تصفية الشركة أو التقليل من حجم النشاط بشكل عام .

2-2- الخصوصيات النوعية: الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وهي: 2

❖ القابلية للفهم: تتطلب هذه الخاصية أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية واضحة ودقيقة وغير معقدة، أي قابلية الفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم.

❖ الملائمة: المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

❖ المصدقية: تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ليثق فيها مستخدموها، و تكون المعلومات صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

➤ التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى.

➤ الحيادة: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز.

➤ الحيطة والحذر: أي تحلي بالحذر عند انجاز القوائم المالية.

➤ تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني: إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها و مضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

الإكتمال: لتكون موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة (إستعمال القيمة العادلة).

❖ قابلية المقارنة: حيث يفترض وجود معلومات حول اختيار الطرق المطبقة وديمومتها، كما يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

¹ حسنين مصطفى، تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات ، مصر، 2013 ، ص 40 .

² محمد مطر، موسى السويطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ، ص 340 .

2-3- متطلبات القوائم المالية: يعد من الضرورة توفر عنصرين أساسيين في القوائم المالية من أجل

أن تكون مفيدة هما:¹

✓ أن تعرض بطريقة علمية سليمة وأن تربط البنود والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم، مع القواعد العلمية.

✓ أن تتضمن المعلومات المهمة والتي بدونها تعد التقارير المالية غير معبرة، عن حقيقتها ولا يمكن الاستفادة منها.

ولتحقيق هذا الغرض لابد من الأخذ في الاعتبار المقومات الأساسية التي تقوم عليها عملية إعداد وعرض وتقديم القوائم المالية، والتي حددت في الآتي:²

❖ **تحديد مستخدمي القوائم المالية:** إن القوائم المالية الجيدة هي التي توفر معلومات أكثر فائدة وصلاحية في مجال ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة القوائم المالية والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة بها بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذ القرار أي قدرتهم على تحليلها ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم، بحيث أن هؤلاء المستخدمين قد لا تتفق مصالحهم في عرض التقارير المالية لأن وجهات نظرهم إليها مختلفة.

فمستخدمي القوائم المالية متعددين في وجهات النظر ومختلفين في نوعية القرارات التي يتخذونها، بالتالي يجب أن يكون المستخدمين على مستوى كامل من الفهم والإدراك للمعلومات التي يملكونها، فقد تكون القوائم المالية ملائمة وذات مصداقية لهؤلاء المستخدمين ولكنهم لا يفهمون محتواها وبالتالي فإنها ليست لها فائدة بنسبة لهم و من هنا نجد أنه يجب تحديد هؤلاء المستخدمين وتحديد مستوى الفهم والإدراك ، لتتمكن إدارة الشركة من توفير قوائم مالية تحتوي معلومات محاسبية ملائمة لهم وذات مصداقية في اتخاذ القرارات.

❖ **تحديد الأغراض التي تستخدم فيها القوائم المالية:** من أجل تحديد الأغراض التي تستخدم فيها القوائم المالية يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه بخاصية الملائمة، أي بمعنى أن تكون القوائم المالية مرتبطة ارتباط وثيقا من حيث قدراتها الإيضاحية ودرجة التأثير في الهدف الذي يتم من أجله إعدادها ، بحيث لا بد أن يتم إعدادها على أساس ملاءمتها لحاجة المستخدمين.

❖ **تحديد طبيعة ونوع القوائم المالية:** إن عملية تحديد طبيعة القوائم المالية يتوقف على مدى توفر مجموعة من الخصائص للحكم على صحتها وملاءمتها وكفاءتها في تمكين المستخدمين المختلفين من فهمها واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات بصورة صحيحة.

❖ **تحديد أساليب وطرق إعداد وعرض القوائم المالية:** يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية على أسس وأساليب وطرق يسهل فهمها وترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تركز على مجموعة من الأمور

¹ سليم إبراهيم الحسينية، نظام المعلومات الإدارية، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 49.

² محمد عطية مطر وآخرون، المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي والتحليل، دار الحنين للنشر، الأردن، 2008، ص 78.

الجهوية وفقا لطبيعة المعلومات ودرجة الأهمية النسبية وبما يتناسب مع معايير وقواعد المحاسبة المالية والدولية المقبولة قبولاً عاماً.

❖ **تحديد توقيت عرض ونشر القوائم المالية:** أكدت متطلبات مهنة العمل المحاسبي ومعظم التشريعات المالية على وجوب عرض ونشر القوائم المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وذلك لأن قيمة القوائم المالية وفائدتها تتوقف على صحتها، والتوقيت المناسب لإصدارها وتقديمها للمستخدمين.

3- مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين كالعلاء والحكومات ووكالاتهم والجمهور ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات ويمكن تقسيمهم إلى:

3-1- الأطراف الداخلية: تتمثل في:¹

❖ **إدارة الشركة:** ونعني بإدارة الشركة المستويات المختلفة من الإدارة من مجلس الإدارة والمدراء و رؤساء الأقسام وكل منها يهتم حسب المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه إلا أن جميعهم يسعون من أجل تحقيق أهداف الشركة عن طريق مايلي:

➤ تقييم الأداء في مختلف الأقسام ومدى كفاءة تلك الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة.

➤ مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.

➤ القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع والإنتاج والمفاضلة بين البدائل المتاحة.

❖ **الموظفون وعمال الشركة:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على دفع مكافأاتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3-2- الأطراف الخارجية: وهي كثيرة و متعددة ومن بينها² :

❖ **المستثمرون:** بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبليين حيث يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والعائد المتوقع كما يسعى كل منهم في التعرف على الأرباح التي تحققها الشركة حالياً أو مستقبلاً ويسعون أيضاً في التعرف على قدرة الشركة النقدية للاستمرارية في دفع الأرباح مستحقها كما أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع أو تقييم قدرة الشركة على توزيع أرباح الأسهم.

❖ **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعد على تحديد فيما إذا كانت قروضهم و الفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص 14.

² موسى بودهان، مرجع سابق، ص 60.

❖ **الموردون والدائنون الآخرون:** هم الذين يقدمون خدماتهم وبضائعهم للشركة على أمل أن يتم تسديدهم في نفس السنة على الأغلب لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات، ويهتم الدائنون على الأغلب بالشركة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار الشركة كعميل رئيسي لهم.

❖ **الجهات والمؤسسات الحكومية** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الشركة كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

❖ **الجمهور:** تؤثر الشركات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم الشركات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء الشركة وتنوع أنشطتها.

❖ **المصارف وشركات التأمين:** هذا النوع له ارتباطات وعلاقات تجارية أو مالية مع الشركة.

المطلب الثاني: إجراءات إعداد القوائم المالية المدمجة

إن مهمة إعداد القوائم المالية المدمجة تقع على عاتق محاسب الشركة القابضة (الأم) والذي يقوم بتحضيرها من واقع القوائم المالية الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة لها، بناء على قواعد محاسبية وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المطلب.

1- القواعد المحاسبية لإعداد القوائم المالية المدمجة في الجزائر

في منتصف السبعينات من القرن الماضي، و في إطار تغيير القوانين والتشريعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية من جهة، ومن أجل إيجاد مرجعية محاسبية تتماشى مع النهج الاقتصادي الاشتراكي آنذاك من جهة أخرى، تم إصدار تشريع خاص بالعمل المحاسبي و هو الأمر 35/75، وكان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال، لكن بعد مرور أكثر من 30 سنة من العمل به، ونظرا لتغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، ويفضل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بالقرن الماضي، أصبح هذا القانون لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، وتم استبداله بتشريع جديد متضمن في القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 والخاص بالنظام المحاسبي المالي.¹

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية: IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2002، ص31.

1-1- طريقة التكامل الشامل

سمح النظام المحاسبي المالي بإستعمال طريقة التكامل الشامل و المستمدة من معايير المحاسبة الدولية IAS27 وكذا IFRS10.

❖ مفهوم طريقة التكامل الشامل:

طريقة التكامل الشامل تطبق على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم رقابة مطلقة، مما يسمح لهذه الأخيرة الإستحواذ على كل الملكية من الناحية المالية، ونتيجة مجموعة الشركات وكأنها تمثل كيانا واحدا. وتهدف هذه الطريقة إلى تجميع حسابات الميزانية وحسابات النتائج في حسابات الشركة المدمجة (الشركة الأم)، فهي بذلك تمثل جميع الشركات التي لها شخصيات معنوية في شخصيات إقتصادية مدمجة. وحسب المادة (02) من الجريدة الرسمية رقم 87 سنة 1999، "تعتمد طريقة التكامل الشامل على الإحلال الكلي لحسابات سندات المساهمة للشركة القابضة، محل حسابات الميزانية ونتائج الشركات المدمجة المعنوية لإعداد ميزانية واحدة، وجدول حسابات نتائج واحد".¹

❖ مبدأ طريقة التكامل الشامل:

في حالة ما إذا كانت الشركة الأم تطبق رقابة مطلقة على شركات أخرى تابعة، تلجأ في هذه الحالة إلى تطبيق أسلوب التكامل الشامل الذي يعتمد على تجميع عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج للشركات التابعة، ويتم ذلك وفق المرور بخطوات منهجية وجدول حسابات نتائج مجمع. ويمكن حصر الخطوات التي تعتمد عليها طريقة التكامل الشامل في النقاط التالية:²

➤ **الجمع:** هي أول خطوة تتم ضمن هذه الطريقة وفيها يتم وضع حسابات الشركة المدمجة وحسابات الشركات المندمجة، فهذه الخطوة تعد أساسية وبسيطة في حد ذاتها تجعل فيها الحسابات التي هي قيد التجميع حسابات واحدة.

وعليه في إطار التكامل الشامل يتم الجمع بنسبة 100 % بالنسبة لكل من عناصر الميزانية (الأصول والخصوم)، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وهذا يخص كل الشركات التي تنتمي إلى محيط التجميع.

➤ **الإقصاء:** و هي الخطوة الثانية التي تلي عملية الجمع، بحيث يتم فيها إقصاء الحسابات الداخلية المتبادلة مثل تلك المتعلقة بالإهتلاكات، المخالفات، والحسابات الأخرى كالديون والحقوق الأخرى، و التكاليف بالإضافة إلى النتيجة الداخلية للمجمع، خاصة الأرباح.

➤ **التسجيل:** تسجيل الضرائب المؤجلة المتعلقة بالنتائج الداخلية التي تم إقصاؤها.

¹ منير سلامي ، مرجع سابق، ص 90.

² محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 325.

➤ توزيع الأموال الخاصة والنتيجة المدمجة: و فيها يتم الفصل أو التجزئة بين الأموال الخاصة للشركة المدمجة والشركات المندمجة، بمعنى تحديد فوائد المجمع (فوائد الأغلبية) وفوائد الشركات التابعة أو ما يعرف بحقوق الأقلية، وتحديد فرق التجميع الأولي.

➤ تحديد الإحتياطات المدمجة والنتائج المدمجة.

➤ إعداد القوائم المالية المدمجة: وذلك عن طريق إعداد الميزانية المدمجة وجدول حسابات النتائج المدمج والقوائم الأخرى كجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال.

بعد تحديد الميزانية المدمجة وجدول حسابات النتائج المدمج وتحديد الإحتياطات المدمجة والنتيجة المدمجة تتم بعدها عملية التسجيل المحاسبي في جدول اليومية.

1-2- طريقة المعادلة

هذا الأسلوب يتعلق بالفروع التي يمارس عليها تأثير أو نفوذ فعال (sociétés associées).¹

❖ مفهوم طريقة المعادلة:

طريقة المعادلة أو الوضع في التكافؤ، تطبق على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم تأثيرا ملحوظا فهي تقوم على إعادة تقييم سندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم والتي تظهر في ميزانيتها والتي هي عبارة عن سندات مساهمة للشركات الفرع والتي لا بد أن تكون مقيمة بالقيمة الحقيقية وذلك باستبدال قيمتها الشرائية بقيمة الحصة التي تكافئ الحالة الصافية لهذا الفرع.²

ويطبق هذا الأسلوب على الشركات التي يمارس عليها نوعا من السيطرة وهذه الأخيرة تعرف من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر في السياسة المالية والتسيير والإستراتيجية.

كما أنه من خلال هذا الأسلوب يمكن تحديد نسبة الرقابة أو بالأحرى المجال الذي تؤول إليه الشركات التي تخضع لتأثير ملحوظ، سيما أن هذا الأسلوب المتمثل في طريقة المعادلة يتحدد في حالة ما إذا كانت نسبة الرقابة لا تتعدى 20 % من حقوق التصويت.

❖ مبدأ طريقة المعادلة:

إن طريقة المعادلة ما هي إلا عملية استبدال القيمة المحاسبية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم مع ما تكافؤها في الوضعية الصافية للشركة التي تخضع للتجميع، ومن خلال هذا الأسلوب يتم إحلال القيمة المحاسبية الصافية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم محل رأس المال الخاص مضافا إليه نتيجة الدورة، و يمكن الإشارة إلى ما يلي: 3

➤ بالنسبة إلى الميزانية المدمجة: يجب إظهار سندات المساهمة المكافئة للأصل التي تم استبدالها بالأموال الخاصة المضاف إليها نتيجة الدورة المحددة حسب قواعد التجميع.

¹ شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 36.

² منير سلامي، مرجع سابق، ص 15.

³ حسنين مصطفى، مرجع سابق، ص 50.

- بالنسبة إلى جدول حسابات النتائج المدمج : يجب إعادة إظهار حصة الأموال المكافئة لتلك السندات.
➤ إهمال كل ما هو متعلق بالشركة الفرع فيما يخص أصول الفرع وديونه.

2- القواعد المحاسبية لإعداد القوائم المالية المدمجة حسب معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي

2-1- حسب معايير المحاسبة الدولية IAS

❖ المعالجة المحاسبية بحسب المعيار رقم 27 والمتعلق بالكتشفات المالية المدمجة والمستقلة

حدد هذا المعيار إجراءات الإدماج لإعداد الكشوف المالية المدمجة والمنفصلة للشركة الأم والشركات التابعة لها، بجمع بنود الأصول والخصوم والأعباء والنواتج و استبعاد أرصدة حسابات الاستثمارات في الشركات التابعة والعمليات المتبادلة للمجموعة، كما نص على ضرورة استخدام سياسات محاسبية موحدة و القيام بإجراءات تسوية في حالة اختلاف السياسات أو اختلاف تواريخ إعداد القوائم المالية، ويجب إدماج نتائج أعمال الشركات التابعة بالبيانات المالية المدمجة ابتداء من تاريخ الحيازة، واستبعادها عند تاريخ بيعها ويعتبر الفارق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة المتنازل عنها كريح أو خسارة للشركة الأم و يدرج في قائمة حسابات النتائج المدمجة، بالإضافة إلى ذلك ووفقا لمتطلبات المعيار يتم ما يلي:¹

عرض الحصة غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية) على مستوى الميزانية المدمجة في بند مستقل ضمن رؤوس الأموال، أما على مستوى قائمة حسابات النتائج المدمجة فيتعين تحديد نصيب حقوق الأقلية في صافي دخل الشركات التابعة التي سيتم إدماجها في القوائم المدمجة وإظهاره بشكل منفصل، حيث تحسب قيمة الحصة الغير مسيطر عليها وفق العلاقة التالية:²

الحقوق غير المسيطر عليها = نسبة الأسهم غير المسيطر عليها × القيمة العادلة لصافي الأصول

(الأصول - الالتزامات)

❖ بحسب المعيار رقم 28 والمتعلق بالاستثمارات في الشركات الشريكة

يفترض هذا المعيار نسبة 20 % كحد أدنى أو أكثر للاستحواذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة أي أنه إذا كان المستثمر يمتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة 20 % أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فيفترض أن له نفوذا مؤثرا بها إلا إذا ثبت عدم وجود هذا التأثير وبالعكس فإذا كان المستثمر يمتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أقل من نسبة 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها فيفترض أن ليس له نفوذا مؤثرا بها إلا إذا ثبت وجود العكس، ولا يمنع تملك مستثمر آخر على نسبة كبيرة من الشركة المستثمر فيها أن يكون لمستثمر نفوذ ملحوظ.³

¹ OBRET ROBERT, *Pratique Des Normes IAS/IFRS*, Edition Dunod, France, 2004 , p 123.

² .غانم شطاط، مرجع سابق ، ص193.

³ جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2010، ص390.

- يمثل مستوى 20 % إفتراض يمكن تأكيده أو نفيه من خلال الملاحظات في الواقع، وفي العادة يمكن التحقق من وجود نفوذ ملحوظ للمستثمر بطريقة أو أكثر مما يلي: ¹
- ✓ التمثيل في مجلس الإدارة أو أي جهة إدارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها.
- ✓ المشاركة في عملية وضع السياسات بما في ذلك قرارات توزيع الأرباح أو التوزيعات الأخرى.
- ✓ وجود معاملات هامة بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.
- يجب المحاسبة على الاستثمار في الشركات المشاركة بالكشوفات المالية المدمجة باستخدام طريقة المعادلة (mise en équivalence)، إلا إذا كان شراء تلك الاستثمارات والاحتفاظ بها قد يتم بنية التخلص منها في المستقبل القريب، و في هذه الحالة يجب استخدام طريقة التكلفة .
- تستخدم طريقة التكلفة عن المحاسبة في شركات مشاركة إذا كانت تلك الشركة تمارس نشاطها في ظل قيود مشددة و مستمرة بحيث تعيق بشكل واضح قدرتها على تحويل أموال للمستثمر.
- يمكن القول أن كثيرا من الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتطبيق طريقة المعادلة تشبه إجراءات إعداد الكشوف المالية المدمجة الموضحة بالمعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون (27).

❖ بحسب المعيار رقم 31 والمتعلق بالمصالح في الشركات المشتركة:

- يطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن الحقوق في الشركات المشتركة والإفصاح عن الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الكشوفات المالية الخاصة بالمشاركين والمستثمرين بغض النظر عن الهياكل والأشكال التي بموجبها تمت أنشطة الشركة المشتركة، وتتصف هذه الشركات المشتركة بالخصائص التالية: ²
- اثنان أو أكثر من القائمين على الشركة يرتبطان بموجب ترتيب تعاقدي.
 - ينشأ عن الترتيب التعاقدى رقابة مشتركة.
 - وجود الترتيب التعاقدى هو ما يميز الحقوق الخاضعة للرقابة المشتركة و المتعلقة بهذا المعيار.
 - كما ينشئ رقابة مشتركة والتي تؤكد على ألا يكون لأحد القائمين على الشركة بمفرده رقابة منفردة على النشاط.

حيث يتم التجميع بحسب هذا المعيار عن طريق التجميع الجزئي أو عن طريق المعادلة. إن معالجة الأصول الخاضعة للرقابة المشتركة تعكس الجوهر والواقع الاقتصادي للشركة المشتركة وليس الشكل القانوني فحسب، وقد تقتصر السجلات المحاسبية للشركة المشتركة ذاتها على المصروفات المشتركة التي تتحملها عامة الأطراف المشاركة حسب حصة كل منهم المتفق عليها، ويمكن ألا يعد كشوفات مالية للشركة المشتركة، رغم أنه يمكن للقائمين بالشركة من إعداد كشوفات المحاسبة الإدارية حتى يتمكنوا من تقييم

¹ منير سلامي ، مرجع سابق ، ص102.

² جمعة حميدات، مرجع سابق، ص105.

أداء الشركة، وهو بذلك لا يتطلب أية تسويات أو إجراءات تجميع أخرى عندما يعرض صاحب الحصة قوائمه المالية المدمجة.¹

2-2- حسب المعايير الدولية للإقرار المالي (IFRS)

❖ **بحسب IFRS10** : حيث تصف الفقرة (B86) من IFRS 10 إجراءات التجميع كما يلي:2

➤ الجمع بين عناصر الأصول والخصوم ورأس المال والإيرادات والأعباء وتدفقات الخزينة للشركة الأم والفروع.

➤ استبعاد الأسهم غير المسددة للشركة الأم في كل شركة تابعة والذي يمثل الجزء للشركة الأم في رأس مال كل شركة.

➤ استبعاد العمليات ما بين شركات المجمع.

❖ حسب المعيار (IFRS11) الترتيبات المشتركة

ميز المعيار المحاسبي الدولي للشراكات (IFRS11) ما بين الأطراف ذات سيطرة ترتيبية مشتركة و بين الأطراف المساهمة لكن ليس لديها سيطرة مشتركة.

➤ **العمليات المشاركة** : يتم التسجيل المحاسبي عند العمليات المشتركة عن طريق العلاقة مع المساهمين في العملية المشتركة لكل من:³

✓ الأصول متضمنة الحصة المحاز عليها بالتشارك.

✓ الخصوم متضمنة الحصة المستحقة بالتشارك.

✓ مداخيل المبيعات من العمليات المشاركة.

✓ الحصة من إيرادات العمليات المشتركة .

✓ المصاريف بما فيها المصاريف المستحقة التي تمت بصفة مشاركة.

3- أهم الإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية المدمجة و سيرورة عملية التجميع:

3-1- أهم الإجراءات لإعداد القوائم المالية المدمجة

❖ أن تقوم كل شركة من شركات المندمجة بإعداد قائمتها المستقلة (بأصولها والتزاماتها) بتاريخ التملك.

❖ تفريغ بيانات القوائم المالية للشركتين في نموذج يستخدم لهذه الغاية يطلق عليه ورقة عمل التي تتخذ

الشكل التالي:⁴

¹ خالد زعباط، مرجع سابق، ص 17.

² خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص100.

³ ELISABETH THUELIN,Analyse financière : groupes et ifrs, édition .Economica,paris 2014,p108.

⁴ طلال الكسار، مرجع سابق، ص205.

❖ الشكل رقم (01) : ورقة العمل.

المبالغ المدمجة	التسويات والإستبعادات		المبالغ		البيان
	دائن	مدين	الشركة مندمجة	الشركة الأم	

المصدر: طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص 205.

حيث يتم من خلال ورقة العمل working paper وتسمى أيضا الورقة التمهيديّة توحيد القوائم المالية، هذه الورقة تتألف من ستة خانات، فالخانة الأولى تتضمن البيان أو بنود القوائم المالية والخانة الثانية والثالثة تتضمن مبالغ بنود القوائم المالية للشركتين، أما الخانة الرابعة والخامسة تمثل التسويات وتتكون من طرفان طرف مدين وطرف دائن، والخانة السادسة تمثل المبالغ المدمجة.

❖ إستبعاد الحسابات المزدوجة (الحسابات المتقابلة) من القوائم المالية للمجموعة، بمعنى يتم إستبعاد بند الإستثمارات في الشركة التابعة من جانب أصول الشركة القابضة مقابل حقوق المساهمين من قائمة المركز المالي للشركة التابعة أما كيفية إستبعاد الحسابات المتقابلة فيتم بواسطة قيود تسوية.

❖ تسوية وإظهار الفروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة بحيث تظهر تلك الأصول والتزامات في القوائم المالية المدمجة بقيمتها العادلة.¹

❖ إذا وجد اختلاف بين القيم الدفترية والقيم العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة ووجدت شهرة موجبة أو سالبة فلا بد من إظهار الفروق في عمود التسويات في ورقة العمل، أي تعديل قيم الأصول والتزامات بالفروق لتظهر في عمود الأرقام المدمجة بالقيم العادلة، وبما يفيد ما يظهر في عمود الأرقام المدمجة لكل من الشركة القابضة والقيمة العادلة لنفس البند لدى الشركة التابعة، أما الشهرة الموجبة فتظهر قيمتها بالطرف المدين من عمود التسويات ليتم الإفصاح عنها في الأرقام المدمجة ببند مستقل، أما الشهرة السالبة فيتم الإعتراف بها كدخل في بيان الدخل المدمجة في الفترة التي حدثت فيها عملية التملك.

❖ إذا لم تمتلك الشركة القابضة كامل صافي أصول الشركة التابعة فهذا يعني أن هناك فئتين تشتركان في إمتلاك الشركة التابعة هما: الشركة القابضة و أقلية المساهمين وبالتالي لا بد من إظهار حقوق الأقلية.

❖ ثم نقوم بجمع العناصر المتشابهة من أصول و التزامات الشركتين المندمجتين.

3-2- سيرورة عملية التجميع

تهدف عملية التجميع المحاسبي إلى عرض الصورة الصادقة والوفية للوضعية المالية ونتائج الشركات المكونة للمجمع، وكأنها لشركة اقتصادية واحدة.²

وباعتبار أن شركات نطاق التوحيد يمكن أن تتباين إما في شكلها القانوني أو في قطاع نشاطها أو في النظام

¹ خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 23.

² MOHAND BENAIBOUCHE cid, *comptabilite des societes*, office des publications universitaires, ben-aknoun, ALGER, 2013, p79.

المحاسبي المطبق (المرجعية المحاسبية) فإن ذلك يستلزم إعادة معالجة قوائمها المالية. عملية إعادة المعالجة للقوائم المالية لكل شركة، وإعداد القوائم المالية المدمجة يجب أن يبنى على الأسس العامة والقواعد المحددة لإعداد القوائم المالية المبينة في الإطار المفاهيمي والمعياري الدولي الأول (الخصائص النوعية للمعلومات، الفرضيات والمبادئ المحاسبية، الخ).

❖ وتتلخص سيرورة عملية التجميع في المراحل التالية:¹

- تقديم الميزانيات وحسابات النتائج.
- تجانس المعطيات (Homogénéisation) .
- المعالجات (RETRAITEMENTS) .
- استبعاد العمليات الداخلية للمجمع (Elimination) .
- معالجة فارق الإدماج الأولي.
- إستبعاد سندات المساهمة.
- تحديد حقوق الأقلية والأغلبية.
- إعداد الوثائق المدمجة.

المطلب الثالث: الإطار التشريعي للقوائم المالية المدمجة والشركات الملزمة بعرضها

1- الإطار التشريعي:

لقد ألزم المشرع الجزائري الشركات التي تعد القوائم المالية المدمجة إتباع الإطار المرجعي للنظام المالي المحاسبي، وهذا ما جاء به القرار الوزاري المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 الصادر بالجريدة الرسمية العدد 19 المؤرخة بـ 25 مارس 2008، الفصل الثالث المتضمن الكيفيات الخاصة بالتقييم والمحاسبة، وتتمثل في:²

1-1- الحسابات المدمجة:

تم تناولها في المواد 132-1 إلى 132-6 بحيث تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة شركات كما لو تعلق بكيان وحيد، هذا الأخير يعد و ينشر كل سنة القوائم المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الشركات. كما يكون إعداد ونشر القوائم المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج الذي يعرف بالكيان المدمج (أو الشركة الأم) أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته، و يعفي من إعدادها إذا كان يحوزها بصورة شبه كلية كيان آخر وإذا حصل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية، والحيازة شبه الكلية تعني الشركة المهيمنة تحوز على الأقل على 90 % من حقوق التصويت.

¹ منير سلامي ، مرجع سابق ،ص154 .

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الموافق لـ 23 رجب عام 1429، ص15.

1-2- إدماج الفروع:

تطُرقت المواد من 7-132 الى 12-132 الى طريقة التكامل الشامل لدمج شركات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدمجة التي تأخذ في الحسبان، مصالح الغير (مصالح ذو الأقلية) ويورد ذكر هذه المصالح ذات الأقلية تحت عنوان خاص في رؤوس الأموال الخاصة وفي النتائج الصافية للمجموع المدمج. كما بينت كيفية تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية إلى العملة الوطنية، وأعطت تعريفا للكيان المشارك باعتباره كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا، وهو ليس بكيان الفرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة، والنفوذ الملحوظ يفترض وجوده في الحالات الآتية:

- ✓ الحيازة المباشرة وغير المباشرة لـ 20 % أو أكثر من حقوق التصويت .
 - ✓ التمثيل في الأجهزة المسيرة.
 - ✓ المشاركة في عمليات إعداد السياسات الإستراتيجية.
 - ✓ المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي او تبادل الإطارات والمسيرين.
- كما تناولت كيفية إدراج المساهمات في الشركات المشاركة، ضمن إطار إعداد الحسابات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.

1-3- الحسابات المركبة:

التي تطرق لها في المواد من 19-132 الى غاية المادة 21-132 حيث بينها على أنها الشركات التي تشكل مجموعة إقتصادية خاضعة لنفس المركز الإستراتيجي للإتحاد القرارات واقعة أو غير واقعة في الإقليم الوطني دون أن تكون بينها روابط قانونية" بالسيطرة " تقوم بإعداد وتقويم حسابات، تسمى على سبيل الوجوب "حسابات مركبة " كما لو تعلق الأمر بكيان واحد.

كما يخضع إعداد وتقديم حسابات مركبة للقواعد المنصوص عليها في مجال الحسابات المدمجة مع مراعاة الأحكام الناجمة عن خصوصية الحسابات المركبة المرتبطة بعدم وجود روابط مساهمة في رأس المال.

2- الشركات الملزمة بعرضها والمستبعدة من إعدادها

سعت الجزائر إلى التوافق مع معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي و بالتالي يمكن للشركات المتعددة الشخصيات من الإعتماد على النظام المحاسبي المالي .

2-1- الشركات الملزمة بعرض القوائم المالية المدمجة

تلزم المعايير المحاسبية الدولية كل شركة أم أو التي تملك مساهمات في شركات شقيقة (حليفة) أو في شكل مشاريع مشتركة بإعداد و عرض قوائم مالية مدمجة تضم الشركة الأم و الشركات التابعة طبقا لمفاهيم المعايير IAS 27 - IAS 28 - IAS 31 بإعداد وعرض القوائم مالية مدمجة تضم الشركة الأم والشركات التابعة والمساهمات.¹

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص55.

وتخضع عملية إعداد وعرض القوائم إلى نفس قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المحددة في المعيار IAS1 الخاص بعرض القوائم المالية.

فطبقا لنصوص القانون التجاري الجزائري، فالشركات القابضة التي تلجأ علينا للدخار و/أو المسعرة في البورصة هي الملزمة فقط بإعداد القوائم المالية المدمجة بينما النظام المحاسبي المالي يفرض على كل وحدة لها مقرها الاجتماعي أو نشاطها الرئيسي على التراب الجزائري والتي تراقب وحدة أو وحدات أخرى إعداد و نشر كل سنة القوائم المالية المدمجة لمجموع الوحدات (مع وجود الفرق بين مفهوم الرقابة بين النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري)، وتقع مسؤولية إعداد هذه القوائم على عاتق مجلس الإدارة أو المديرين للشركة المراقبة.¹

2-2- الشركات المستبعدة من نطاق القوائم المالية المدمجة

نلاحظ أن المعايير المحاسبية 31 - 27-28 IAS حاولت منع كل حالات عدم الإدماج المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المدمجة، ولذلك فالحالات التي تستبعد فيها الشركات من نطاق القوائم المالية مرتبطة بفقدان الرقابة أو الرقابة المشتركة أو النفوذ المؤثر.²

وعلى سبيل المثال يكون فقدان الرقابة عند خضوع الشركة الأم لسيطرة الحكومة أو المصفي القضائي أو الجهة الرقابية كما يمكن أن يكون بناء على اتفاق تعاقدي وتصبح الشركات عند فقدان الرقابة أو السيطرة المشتركة أو النفوذ المؤثر كاستثمارات خاضعة للمعيار (IAS 39) الأدوات المالية الإقرار والقياس، ما لم تكن معدة للبيع فهي تخضع للمعيار (IFRS 5) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة. كما يشير المعيار المحاسبي 27 إلى عدم إمكانية استبعاد شركة تابعة من نطاق القوائم المالية المدمجة بحجة اختلاف أنشطتها عن أنشطة الشركات الأخرى في المجموعة أما من حيث الممارسة في إعداد القوائم المالية المدمجة فإنها تبين أن الشركة الأم يمكن أن تستبعد من نطاق القوائم المالية المدمجة للوحدات التي ليست لها أهمية (ذات الحجم الصغير) عندما يكون استبعادها ليس له تأثير على القوائم المالية المدمجة. إن المعايير المحاسبية الدولية لم تحدد نسبة معينة على ضوءها يتم اتخاذ قرار الاستبعاد، و يبقى الأمر خاضعا لتقدير إدارة المدمج ومراقبي القوائم المالية.

كما يحدد النظام المحاسبي المالي حالتين يتم عندهما استبعاد الشركة من نطاق القوائم المالية المدمجة وهما:³

✓ إذا كانت الشركة التابعة تعمل في ظل قيود صارمة ودائمة بحيث يؤدي ذلك إلى ضعف القدرة على المراقبة أو النفوذ من قبل الشركة الأم.

¹ رئاسة الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة للحكومة، القانون التجاري، المواد 729-731، 2007، ص ص 220-221.

² MARCIER Stéphane, *la consolidation*, éditions des chambres de commerce et d'Industrie de wallonie SA, Belgique, 2005, p77.

³ مفيد عبد اللاوي، النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، مطبعة مزوار، الجزائر، 2008، ص 50.

✓ إذا كان اقتناء الشركة المراقبة قد تم فقط بغرض إعادة بيعها في المستقبل القريب.

وبالتأكيد فإن هذا الاستبعاد يستوجب إعطاء كل التبريرات والتوضيحات في ملحق القوائم المالية المدمجة.

2-3- الإعفاءات من عرض القوائم المالية المدمجة

بحسب المعايير 31-28-27- IAS فإن الشركة الأم أو صاحب الحصة في الشركات الخاضعة للسيطرة

المشتركة و المستثمرين قد لا يلزمون بإعداد وعرض القوائم المالية المدمجة في الحالات التالية:¹

❖ إذا كانت الشركة الأم هي نفسها شركة تابعة مملوكة كلياً أو جزئياً لكيان آخر و قد تم إبلاغ مالكيها

الآخرين، بمن فيهم من ليس لهم حق التصويت، بعدم قيام الشركة الأم بعرض قوائم مالية مدمجة ولم يعترضوا على ذلك.

❖ في حالة عدم تداول سندات الديون أو أسهم حقوق الملكية للشركة الأم في بورصة الأوراق المالية

المحلية أو الأجنبية.

❖ إذا لم تقم الشركة الأم بتقديم قوائمها المالية ولم تتخذ أي إجراءات لتقديم تلك القوائم لهيئة سوق المال

أو لأي جهة رقابية أخرى بهدف إصدار أي نوع من الأدوات المالية للاكتتاب العام.

❖ في حالة قيام الشركة القابضة الأساسية أو الشركة الأم الوسيطة بإصدار قوائم مالية مجمعة للاستخدام

العام تكون مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية.

كما يفترض النظام المحاسبي المالي وجود حالة واحدة تكون فيها الشركة الأم معفاة من إعداد القوائم

المالية المدمجة وهي كون الشركة الأم شركة تابعة أو مملوكة بصفة شبه كلية لشركة أخرى بشرط الحصول

على موافقة الأقلية على ذلك.²

والحيازة شبه الكلية تعني أن الشركة المهيمنة تحوز على الأقل 90 % من حقوق التصويت.

¹ DOMINIQUE Mesp le –Lassalle, **la consolidation des comptes**,3 me  dition, laurent du mesnil,paris 2013,p16.

² مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص56.

المبحث الثالث: القوائم المالية المدمجة كأداة لاتخاذ القرار المالي

تقدم القوائم المالية تقارير مالية متعددة (حسابات النتائج، الميزانية، التدفقات النقدية... الخ)، وتتميز بالمصداقية، الصحة، والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للشركة سعياً لاتخاذ القرارات الرشيدة. وذلك للمحافظة على استمرارها ونموها والابتعاد عن خطر الإفلاس.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد و لذلك فإن القرارات المالية في مجال الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتماداً على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته.

ولذلك لا بد للشركة من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية، حتى يتسنى لها اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ القرارات المالية المناسبة في وقتها.

المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

يتمثل جوهر عملية إتخاذ القرار في اختيار أحد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالشركة ويمكنها من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية.

1- مفهوم عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي سنتطرق لبعضها كالآتي:

1-1- تعريف عملية اتخاذ القرار:

- يعرف القرار على أنه: "البديل الأفضل المختار ضمن مجموعة من البدائل المتنافسة والقرار هو إجراء لإحداث التغيير لتحقيق قيمة مضافة سواء كانت مادية أم معنوية تعود على الشخص نفسه أو غيره."¹
- أما عملية اتخاذ القرار فهي: " عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية و الموارد المتاحة للشركة."²

▪ كما تعرف على أنها " عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة."³

حيث يعني لفظ عملية أن هناك سلسلة أو خطوات متتابعة أو عناصر والتي يمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة أو تحقيق هدف معين، بحيث تعتبر عملية اتخاذ القرارات بمثابة سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها

¹ صابر سيد تعلق، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص34.

² عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص13.

³ دليلة بركان، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2011، ص28.

بما يسهل اتخاذ قرار معين، وعلى الرغم من وجود مداخل مختلفة لاتخاذ القرارات فإن النمط العام يشتمل على ثلاث خطوات رئيسية وهي:¹

✓ التعرف على المشكلة.

✓ تحديد البدائل المتاحة لحل المشكلة.

✓ تقييم البدائل المتاحة لتحديد البديل الأفضل.

ويمكن أن يضاف إلى هذه القائمة أي عدد آخر من الخطوات التي قد يرى متخذ القرار أهميتها للوصول إلى قرار سليم من وجهة نظره، والعبرة ليست بعدد الخطوات التي تتضمنها عملية اتخاذ القرارات و إنما بمدى فعالية هذه الخطوات في الوصول إلى قرار سليم.

1-2- مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة، والتي يمكن توضيحها في الآتي²:

❖ **مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة:** من الأمور المهمة التي ينبغي على متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

❖ **مرحلة جمع البيانات والمعلومات:** إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، وتحديد أبعادها واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمسألة محل القرار، وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة لتحليلها تحليلًا دقيقًا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب.

❖ **مرحلة تحديد واختيار البدائل:** يعتبر تحديد البدائل الممكنة حل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال، وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدى ثم اختيار البديل المناسب.

¹ إسماعيل إبراهيم وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص ص 38-39.

² ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 114-115.

❖ **مرحلة تقييم البدائل:** حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة، يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل المناسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعاً من حيث قدرتها على تحقيق الهدف.¹

❖ **مرحلة اتخاذ القرار:** يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب انجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، و يجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه.²

2- أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها

2-1- أهمية عملية اتخاذ القرارات: يمكن توضيح أهمية اتخاذ القرارات في النقاط التالية:³

✓ اتخاذ القرارات عملية مستمرة، حيث يمارس الإنسان العادي اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمن قراراته هناك السهلة والبسيطة وهناك الحاسمة والمصيرية، ولا يختلف الأمر عن الشركة فهي مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والأفراد وغيرها.

✓ اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله، وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله ومن يقوم به ؟ ومتى يتم القيام به ؟

✓ اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف الشركة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل، وكلها القرارات الخاصة بإدارة رأس المال و استخداماته.

✓ اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

2-2- **العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار:** هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية إتخاذ القرار منها:⁴

❖ **تأثير البيئة الخارجية:** باعتبار أن الشركة كنظام مفتوح فإنها تؤثر وتتأثر بمحيطها الخارجي ومن العوامل البيئية الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين، والتشريعات والتطورات التقنية والعادات الاجتماعية.

¹ إسماعيل مناصري، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004، ص13.

² ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص115.

³ أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم والإبتكار، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص34

⁴ إلياس بن سبع، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: بحوث عمليات وتسيير مؤسسات قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالفايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص87-88.

❖ **تأثير البيئة الداخلية:** يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في الشركة من حيث حجم الشركة و مدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم و البيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ، وهذا ما يتطلب من الإدارة أن تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجع فيه القدرة على الابتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة، ومن العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار، تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي و طرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

❖ **تأثير متخذ القرار:** تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي المجازفة و الحذر و التسرع و التهور.

كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار و ما اكتسبه من خبرات و مهارات و ما يملك من ميول تؤثر في اتخاذ القرار، كما أن متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها وعاداتها.

❖ **تأثير ظروف القرار:** ويقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل و الظروف المحيطة بالمشكلة و المؤثرة عليها، و مدى شمولية البيانات و دقة المعلومات المتوفرة، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة من المخاطرة، لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعاً لذلك البديل المناسب.¹

❖ **تأثير أهمية القرار:** إن اتخاذ قرار حل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها، حتى يمكنه الوصول إلى الحل الجذري لها، وكلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضرورة جمع الحقائق و المعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها. وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية:²

➤ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.

➤ تأثير القرار من حيث الكلفة والعائد.

➤ الوقت اللازم لاتخاذ.

3- مفهوم القرارات المالية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات، وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل الشركة، كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة، لأنها تعنى بالوضع المالية للشركة، فماذا نقصد بالقرارات المالية وما هي خصائصها ؟

¹ سليم إبراهيم الحسينية، نظام المعلومات الإدارية، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 62.

² حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 1997، ص 30.

3-1- تعريف القرارات المالية

- تعرف القرارات المالية أنها هي "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للشركة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل (المدير) المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية".
- كما يعرف القرار المالي على أنه هو "كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك أصول (طبيعية مالية)، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة الشركة وتشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح".¹

3-2- خصائص القرارات المالية:²

- ✓ إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للشركة إذ أن نجاح أو فشل الشركة متوقف على تلك القرارات.
- ✓ إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- ✓ القرارات المالية قرارات ملزمة للشركة في اغلب الحالات، الأمر لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

المطلب الثاني: كيفية اتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات التحليل المالي

من الطبيعي أن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للشركة وحركة الموارد المالية فيها، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.

1- مفهوم التحليل المالي

1-1- تعريف التحليل المالي:

- يمكن تعريف التحليل المالي على "أنه تشخيص للوضع المالي للشركة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة والبحث عن أسبابها ومعالجتها وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً".³
- يقصد بالتحليل المالي أيضاً "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية (الميزانية العمومية قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات".⁴

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 207.

² علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 49.

³ زغيب مليكة، ميلود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 16.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 118.

■ كما يقصد به "على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على:¹

✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.

✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.

✓ المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.

✓ مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.

✓ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.

✓ إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

■ من خلال ما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على أنه:"عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء الشركة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلاً".

1-2- أهداف التحليل المالي: من بين أهداف التحليل المالي نذكر:²

✓ وضع تشخيص مالي عام للشركة إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف الشركة في دورة

أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية.

✓ بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي، والتوازنات المالية الداخلية بين

الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للشركة.

✓ بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديرية الفرعية فيما يخص

الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.

✓ يستخدم كأداة لمراقبة التسيير.

➤ يعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية فالنتائج المتوصل إليها، كأساس للتقديرات

المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، حيث أن التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في الشركة.

2- أنواع القرارات المالية:

للقرارات المالية أنواع عدة تتخذ بحسب نشاط الشركة وحجمها وكذلك الظروف المحيطة بها، إلا أن جميع

هذه القرارات تتعلق بتحديد حجم الأموال المتاحة لدى الشركة وكيفية توظيفها، وفيما يلي توضيح لهذه القرارات:

¹ بدر الدين سوسة ، توحيد القوائم المالية وتدقيقها، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص: محاسبة ومراجعة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2011/2012، ص49.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص16.

2-1- قرار الاستثمار

لعل من أهم وأخطر القرارات هي قرارات الاستثمار، لارتباطها بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، أما أهميته فتكمن في استغلال الموارد و المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة.

❖ تعريف القرار الاستثماري

يعرف القرار الاستثماري على أنه " هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية و بمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية و لكنها غير مؤكدة الحدوث.¹ ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.²

❖ خصائص القرار الاستثماري: ينطوي القرار الاستثماري على عدة خصائص نذكر منها:³

- قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.
- إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من الظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد وتغيير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي.
- نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعيد وتستمر لفترة طويلة، حيث أن هذه الحقيقة تعني أن متخذ القرار يفقد الكثير من مرونته.

❖ المقومات الأساسية لقرار الاستثمار: يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية وهي:⁴

- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: بما أن الأموال المستثمرة ضخمة فإنه يجب اختيار العديد من البدائل ويستحسن أن لا يقل عددها عن ثلاثة، وهذا ليكتسب متخذ القرار مرونة تجعله يتخذ قرارا صائبا.
- مبدأ الملائمة: أي يجب أن يتوافق القرار الاستثماري المختار مع الإمكانيات المالية الموجودة لدى الشركة.

➤ مبدأ الخبرة والكفاءة: حتى ينجح القرار لابد أن تتوفر لدى المستثمر المؤهلات اللازمة والخبرة الكافية وإلا يجب الاستعانة والاعتماد على مختصين ومستشارين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

❖ مبدأ تنويع المخاطر الاستثمارية: من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية ما يؤدي إلى تخفيض الخطر حيث أن الخسارة في أداة معينة يعوضها الربح في أداة أخرى .

¹ محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص214.

² أمين السيد أحمد لطفي، تقييم الشركة باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص21.

³ محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سابق، ص9.

⁴ سمية لزغم ، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص: مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2012، ص35.

- ❖ **طرق تقييم الاستثمارات:** تقوم طرق تقييم القرارات الاستثمارية على أساس المفاضلة بين التدفقات النقدية الخارجة من الشركة وبين التدفقات النقدية المتوقعة منه باستعمال واحدة أو أكثر من الطرق التالية:¹
 - طريقة فترة الاسترداد: وهي المدة الزمنية اللازمة لاسترجاع رأسمال الشركة.
 - طريقة صافي القيمة الحالية: وتبين تغير التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار بالوحدات النقدية الحالية.

- طريقة معدل العائد الداخلي: وهو معدل الاستحداث الذي تتعده عنده القيمة الصافية، بمعنى العتبة.
- طريقة مؤشر الربحية: وهو عبارة عن النسبة بين القيمة الحالية و تكلفة الاستثمار.

2-2- قرار التمويل

يعد هذا النوع من القرارات أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية، و عادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى استخدام استراتيجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها الشركة سواء على المدى القريب أو البعيد .

❖ **تعريف قرار التمويل:** تعددت التعاريف حول مفهوم قرار التمويل و من بينها :

- يعرف قرار التمويل على أنه" القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمارات، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة".²
- هو" القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للشركة لتمويل استثماراتها".³

▪ أو هو "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات الشركة المالية".⁴

❖ **أنواع قرار التمويل:** ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات وهي:⁵

- اختيار الهيكل المالي: أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.
- سياسة توزيع الأرباح: أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة أو بين توزيع الأرباح على المساهمين.

¹ محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 480.

² مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، مرجع سابق، ص22.

³ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص 24.

⁴ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص77.

⁵ سمية لزغم، مرجع سابق، ص44.

➤ الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين) أو الاستدانة المالية.

وتسعى الشركة من خلال اتخاذ هذا القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة الشركة .

❖ **مصادر التمويل:** تتوفر للشركة العديد من البدائل في مصادر التمويل، وهذا ما يجعل اتخاذ قرار

التمويل من أصعب القرارات وسنتطرق لمصادر التمويل فيما يلي:¹

➤ **التمويل الذاتي:** هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال الشركة وبذلك تتفادى

هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في الشركة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل الشركة.

ويتحدد مفهوم التمويل الذاتي من خلال منظورين مباشر وغير مباشر:²

✓ **المنظور المباشر:** من خلال هذا المنظور يمثل التمويل الذاتي حاصل الفرق بين التدفقات المقبوضة

والتدفقات المدفوعة، أي أنه يأخذ في الاعتبار التدفقات الفعلية دون الوهمية (الاهتلاكات، المؤونات).

✓ **المنظور غير المباشر:** يظهر التمويل الذاتي هنا كتدفق نقدي فعلي تحققه الشركة.

➤ **الرفع في رأس المال:** هو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية

التي يختلف حجمها باختلاف الشكل القانوني للشركة ومن وسائل الرفع في رأس المال:³

✓ الرفع في رأس المال نقدا و/ أو عينا.

✓ الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات.

✓ الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون.

➤ **اللجوء إلى الاستدانة:** تعتبر الاستدانة من أهم مصادر التمويل في الشركة إذ يتم اللجوء إليها من أجل

تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن الشركة من تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

■ يمكن تعريف الاستدانة بأنها " الديون المالية التي تجمع كل من الديون قصيرة، متوسطة، وطويلة

الأجل المقدمة من طرف مؤسسات مقرضة".⁴

وتتعدد تصنيفات الاستدانة وأنواعها باختلاف المصادر وطبيعة القروض وأجال الاستحقاق وأهمها:⁵

✓ الدعوة العامة للدخار.

✓ الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين.

¹ محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص96.

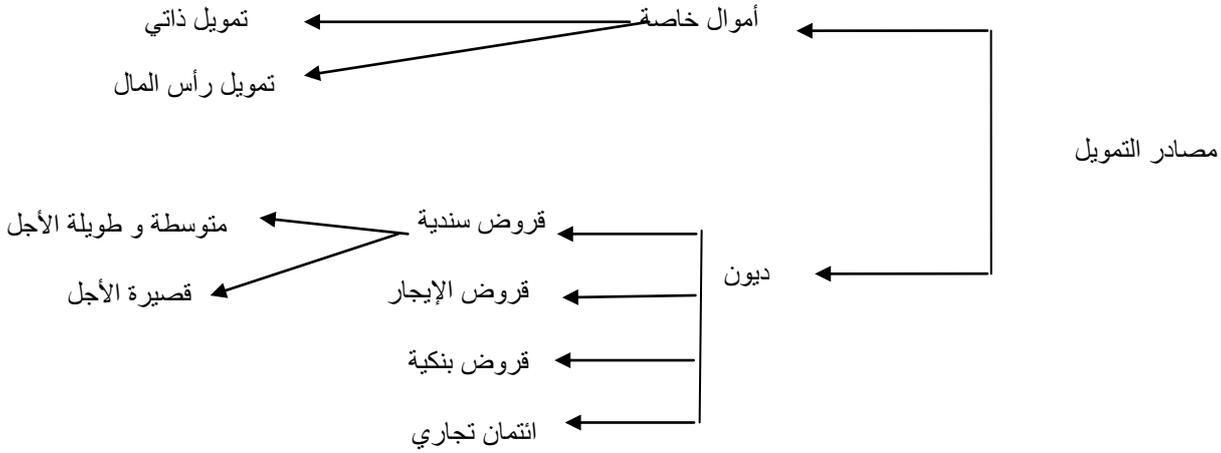
² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2011، ص259.

³ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص263.

⁴ سمية لزغم، مرجع سابق، ص51.

⁵ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص266.

الشكل رقم (02): مصادر التمويل



المصدر: ملكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 193.

❖ العوامل المؤثرة في قرار التمويل: من بين العوامل المؤثرة في قرار التمويل نذكر:¹

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
- عنصر الملاءمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال.
- وضع السيولة النقدية في الشركة لدى اتخاذ القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجاً قد تضطر الشركة لتجاوز عامل التكلفة و البحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل.
- القيود التي يفرضها المقرض على الشركة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى.

2-3- قرار توزيع الأرباح

يصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوع ثالث من القرارات المالية هي قرارات توزيع الأرباح و يعد من أبرز القرارات التي يتخذها المسير المالي ويعطيه أهمية خاصة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين و بين احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها.

❖ تعريف سياسة توزيع الأرباح: يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها:

- "مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في الشركة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم".²

¹ نور الهدى حنوننة، مرجع سابق، ص 22.

² محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 416.

■ هي: "مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح".¹

❖ محددات طبيعة سياسة توزيع الأرباح

كثيرا ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح في الشركة، تعد قرارا استثماريا أم قرارا تمواليا، و لماذا ؟
فمن الملاحظ أن سياسة توزيع الأرباح في الشركة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر الهين فهي تحمل في مضمونها مشكلة مزدوجة ومعقدة، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة الشركة كأموال مستثمرة.

❖ سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري:

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرارا استثماريا إذا ما إعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، وفي مثل هذا الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمارات المتاحة للشركة، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لمجابهتها.

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على الشركة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في الشركة.²

❖ سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي:

قد تلجأ الشركة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح ، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، و في مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية، خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في الشركة، وهذا يعد بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لابد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة المالك)

إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:³
توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) - الأموال المطلوبة للاستثمار
وهذه العلاقة السابقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في الشركة، ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه الشركة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار وذلك مع ملاحظة

¹ سمية لزغم ، مرجع سابق، ص38.

² محمد صالح الحناوين، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص418.

³ محمد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، أوت 2010، ص85.

أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة أصلاً للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع.¹

3- دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار:

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالباً ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات لتشخيص الوضع المالي للشركة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي. فهناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن الشركة ونذكر من أهمها:

3-1- رأس المال العامل:

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للشركة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل الشركة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.²

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:³

➤ **رأس المال العامل الخاص**: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل أو مدى اكتفاء الشركة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة.

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - الديون طويلة الأجل.

➤ **رأس المال العامل الأجنبي**: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في الشركة، والمتمثلة في إجمالي الديون وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على الشركات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والشركات المالية المانحة للقروض، بنشاط الشركة، وأصبح ملاذاً لها في الحصول على القروض طويلة و متوسطة وقصيرة الأجل، وملجأً لتدارك العجز في الخزينة .

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

¹ عبد الغفار حنفي، "الإدارة المالية" مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص 55-56.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 59.

³ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص 38-39.

➤ **رأس المال العامل الإجمالي:** يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وان اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض الشركات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) و حقوق (قيم قابلة للتحقيق و جاهزة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها.

وبحسب بالعلاقة التالية: **رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة.**

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة.

❖ الحالات المتعلقة برأس المال العامل¹:

➤ **رأس المال العامل < 0 :** هذه الوضعية تبين أن هناك فائض في الأصول المتداولة إذا ما تمّ مقارنتها بالديون قصيرة الأجل، و يعادل في نفس الوقت زيادة الأموال الدائمة عن الأصول الثابتة، السيولة أكبر من الالتزامات وهي الحالة المفضلة للشركة لأنها تجعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة التزاماتها في أي وقت.

➤ **رأس المال العامل > 0 :** أي في هذه الحالة الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل، الشركة في هذه الحالة تجد نفسها في وضعية حرجة، إذ أنها تجعل هذه الأخيرة غير قادرة على مواجهة التزاماتها في المدى القصير.

➤ **رأس المال العامل = 0:** أي الأصول لمتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل وهذه الحالة تبين التسيير

الفعال والرشيد، إذ أن الشركة قامت بتمويل كل أصولها المتداولة بديون قصيرة الأجل لكن لا يمنع وقوع الشركة في بعض الصعوبات نتيجة حدوث احتمالات في دورة الاستغلال.

3-2- احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للشركة توازنها المالي الضروري، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:²

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل

خارج الاستغلال.

¹ مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998، ص 20

² مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، مرجع سابق، ص 52.

❖ الحالات المتعلقة بإحتياجات رأس المال العامل:¹

- عندما تكون إحتياجات رأس المال العامل < 0 : تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفيات المصرفية إحتياجات الدورة الممثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.
- عندما تكون إحتياجات رأس المال لعامل > 0 : الشركة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل إحتياجات التمويل الدورية.
- عندما تكون إحتياجات رأس المال العامل $= 0$: أي عندما تكون الدورة تغطي كل إحتياجات التمويل الدورية، وهنا يتحقق توازن الدورة.

3-3- الخزينة:

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها الشركة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتمكن الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة.²

تحسب الخزينة بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

❖ الحالات المتعلقة بالخزينة:

- الخزينة < 0 : في هذه الحالة الخزينة تعبر عن فائض موضوع و مجمد، و لذا يجب على الشركة أن تقوم بمعالجة ديونها وتعظيم قيم الاستغلال و تحديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل عملية التسديد.
- الخزينة > 0 :: تكون الخزينة سالبة لأنَّ الشركة تقتدر إلى الأموال لتمويل عملياتها الاستغلالية فتلجأ إلى الاقتراض القصير الأجل، و إذا ما دام الحال على هذا المنوال فإنَّ الشركة ستواجه خطر مستمر بسبب زيادة الأعباء، وقد تتوقف عن الدفع، لذا عليها أن تعمل على تحصيل حقوقها أو التنازل عن بعض الاستثمارات.

➤ الخزينة $= 0$: هنا التوازن الأدنى للشركة، والخزينة المثلى هي التي تحقق التسيير العادي للشركة

ولا توقعها في مشكلة المردودية و الخطر ولا تمس ربحية الشركة.

4- دور النسب المالية في اتخاذ القرار:

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في

¹ مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير ، مرجع سابق، ص 53.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 85.

الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.¹

حيث تعرف النسب المالية على أنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.²

و سنكتفي بالنسب الأكثر استعمالاً وشيوعاً في تحليل المراكز المالية.

4-1- نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة أقل من واحد فإن رأس المال العامل يكون سالبا، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون الشركة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاق الخصوم وسيولة الخصوم، تحسب نسبة التمويل الدائم كما يلي:³

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \right)$$

وتكون حالات نسبة التمويل الدائم كما يلي:

➤ نسبة التمويل الدائم = 1 : يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح الشركة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

➤ نسبة التمويل الدائم < 1 : يعني هذا وجود رأس المال العامل الصافي موجب باعتبار الأموال الدائمة أكبر من الأصول الغير الجارية كي تكون النسبة موجبة، و هذه النسبة تساعد الشركة لتجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق الشركة وهي عادة إذا كانت النسبة أكبر من الواحد، و ليس بشكل كبير في صالح الشركة و الوضعية الحسنة.

➤ نسبة التمويل الدائم > 1 : هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير الجارية أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تُموّل الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

¹ حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق، ص 175.

² بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار الطابعة لنشر والتوزيع، 1999، ص 110.

³ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص 45-46.

❖ **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية الشركة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{الأصول الثابتة})$$

➤ إذا كانت = 1: فهذا يعني أن قيمة الأصول الثابتة تساوي قيمة الأموال الخاصة، وهذا يعني أن رأس المال الخاص منعدم.

➤ إذا كانت < 1: يعني أن الشركة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية الشركة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للشركة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل الشركة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل الشركة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إلا بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات تثقل كاهلها، وتحسب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:²

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الديون})$$

يفضل المليون أن لا تتخفف هذه النسبة عن 0.5، وتستخدم من قبل المتعاملين الاقتصاديين المليون للشركة كالبناك، حيث تعطي فكرة على مدى اعتماد التمويل الداخلي.

❖ **نسبة التمويل الخارجي:** وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات الشركة بأموال خارجية، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول})$$

4-2- نسب السيولة:

تشير السيولة إلى قدرة الشركة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي:³

❖ **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) و السرعة التحول إلى سيولة (كالتقييم القابلة للتحقق)

¹ بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص 115.

² حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق، ص 180.

³ عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 423.

والسائلة (القيم الجاهزة)، الديون قصيرة الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للشركة هامشا للحركة والمناورة.¹

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل)

➤ إذا كانت < من 1 :معناه أن الشركة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

➤ إذا كانت > 1 : الشركة في وضعية حرجة و عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

❖ **نسبة السيولة المختصرة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في الشركات ذات المخزون بطيء الدوران، وتساغ هذه النسبة كما يلي:²

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة) ÷ الخصوم المتداولة

في أغلب الأحيان هذه النسبة لا تتجاوز الواحد، ويستحسن أن يكون مجال هذه النسبة بين 0.5 و 0.3 أي تكون الديون قصيرة الأجل ضعف القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة.

❖ **نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):** توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى الشركة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون وعليه، فهي تبين للشركة هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:³

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية (القيم الجاهزة) ÷ الديون قصيرة الأجل.

4-3- نسب المردودية: تعبر هذه النسب على قدرة مسيري الشركة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية و كفاءة للحصول على العائد، ومن أهم هذه النسب ما يلي:⁴

❖ **المردودية المالية :**

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة ، و تحسب

بالعلاقة التالية: **النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة**

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا تجد الشركة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 47.

² سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، مصر، 2009، ص 295.

³ مليكة زغيب، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 38.

⁴ خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار همومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 49.

❖ **المردودية الاقتصادية** : تعبر هذه النسبة عن كفاءة الشركة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح و تحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية + (مصاريف مالية ÷ مجموع الخصوم).

❖ **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)**: تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق الشركة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، و تحسب بالعلاقة التالية:¹

النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب.

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة الشركة بذاتها فقط، بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب الشركات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب الشركات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

المطلب الثالث: مساهمة ودور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية:

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن شركة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذا الشركة، من المستثمرين والموردين كذا المديرين والمصالح الحكومية، وغيرها وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات ، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها الشركات باختلاف توجهات الشركة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهوم المستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم، كما أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة.

1- أهمية وأهداف القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار

إن المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، إلا أن القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل لعدة أسباب.

1-1- أهمية القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار

❖ **أهمية قائمة المركز المالي المدمجة:**

تتبع أهمية قائمة المركز المالي المدمجة من مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:²

➤ حساب معدلات العائد.

➤ تقييم هيكل رأس المال في الشركة.

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سابق، ص 167.

² خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 89.

➤ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في الشركة، حيث تعتبر الميزانية المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة الشركة والتي بدورها تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على المرونة المالية ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها الشركة وتقدير التدفقات النقدية له في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى السيولة ومرونة الشركة المالية.

❖ أهمية قائمة الدخل المدمجة :¹

- إن قائمة الدخل المدمجة تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهي التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تكمن في مايلي :
- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لمداخل الشركة في المستقبل.
 - تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام الشركة لمبالغ نقدية.
 - تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.
 - تمكين المالكين من تعرف نتائج استثماراتهم.
 - تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع الشركة وضمان أموالهم.
 - تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف الشركات.

❖ أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية المدمجة :

تتبع أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية المدمجة من ربطها لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة، لذلك فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات.

❖ أهمية قائمة التدفقات النقدية المدمجة:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية المدمجة من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من قائمة الدخل وقائمة الميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة ، بصورة مختزلة جداً إذ أن تلك القوائم تعد على أساس الاستحقاق ولكن لا تعرض أي من القوائم السابقة - منفردة أو مجتمعة - الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة المالية وللوفاء بهذه يتم إعداد قائمة مالية جديدة هي قائمة التدفقات النقدية المدمجة والتي تكمن أهميتها فيما يلي:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

➤ توفير معلومات سهلة الفهم تساعد المستثمرين والدائنين على التنبؤ للتدفقات النقدية للشركة حيث يبحث المستثمرون والدائنون على المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية، لأن التوقعات عن التدفقات النقدية تؤثر في قدرة الشركة على سداد الفوائد والتوزيعات والتي تؤثر على الأسعار السوقية لأسهم الشركة وسنداتها.²

¹ محمد عطية مطر وآخرون، المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي والتحليل، دار الحنين للنشر، الأردن، 2011، ص 74.

² خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 95.

1-2- الهدف من إعداد القوائم المالية المدمجة

❖ الهدف من إعداد قائمة المركز المالي المدمجة: ¹

➤ تهدف قائمة المركز المالي المدمجة إلى بيان وتصوير المركز الاقتصادي أو المالي للشركة في لحظة معينة.

➤ توفر البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه الشركة.

➤ تحديد ممتلكات الشركة (الأصول)، و ما عليها من حقوق أو التزامات سواء لأصحابها (حقوق الملكية) أو للآخرين (الخصوم).

➤ بيان مصادر أموال الشركة وأوجه استخدامها وما طرأ على كل منها من تغيرات خلال فترة مالية معينة.

❖ الهدف من إعداد قائمة الدخل المدمجة: ²

إن الهدف من إعداد قائمة الدخل المدمجة هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح أو خسارة، فهي إذاً تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح الشركة خلال فترة معينة، أي مدى استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعليه يمكننا القول أن قائمة الدخل تهدف إلى:

➤ تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.

➤ تقييم كفاءة إدارة الشركة وفعاليتها.

➤ تقييم مدى قدرة الشركة على الاقتراض من المصارف، والمستثمرين.

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل ، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .

وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال الشركة على الفترات الزمنية ذات العلاقة، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة الشركة منها :

➤ حساب التشغيل للمشاريع الصناعية.

➤ حساب المتاجرة للمشاريع التجارية.

➤ حساب الأرباح والخسائر.

❖ الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية المدمجة :

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادر عام 1983 المعروفة التابعة للمعهد الأمريكي TRUEBLOOD COMMITTEE ، على أن " من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة

¹ سعد صادق بحيري، مرجع سابق، ص195.

² وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الاوراق المالية بدولة

الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، الكويت، 2014، ص32 .

للمحاسبين القانونيين للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية ونسبية عدم التأكد، لذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى:¹

- تقييم قدرة الشركة على توليد النقدية في المستقبل.
- تقييم قدرة الشركة على سداد الديون ومدى توفير السيولة اللازمة لذلك.
- تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للشركة.
- تقييم الجوانب النقدية وغير النقدية لعمليات الاستثمار والتمويل وقدرة الشركة على التحكم في توقيت التدفقات ومدى ملاءمتها مع الظروف والمتغيرات.
- تعزيز القدرة على عقد المقارنات مع أداء الشركات المماثلة حيث إن القائمة تستبعد أثر استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات.
- تستخدم كأساس لتقييم دقة التخطيط المالي لأداء الشركة من حيث مقارنة التقديرات بالواقع الفعلي وتقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية، وتقييم آثار التغيرات في الأسعار.

❖ الهدف من إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية:²

تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي كذا قياس نتيجة عمليات الشركة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها الشركة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها الشركة خلال فترة زمنية معينة .

وإذا تحقق للشركة دخول أخرى عدى المبيعات، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدى المصاريف العادية، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات الشركة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات.

❖ الأهداف العامة للقوائم المالية:

تهدف إلى تقديم عرض منظم ومهيكل للمركز المالي والأداء المالي للشركة، وهدفها الأساسي توفير معلومات عن الوضع والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة، والتي تكون مفيدة للمستخدمين لاتخاذ القرارات المالية.³

كما تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم 04 الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB « accounting principles board » المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين « acconnting the american institue of certified public » مايلي:⁴

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 76.

² خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 60.

³ نواف كنعان، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 ، ص 73 .

⁴ محمد زرقون، مرجع سابق، ص 90.

➤ تقديم معلومات موثوق فيها تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالشركة لتحقيق:

✓ القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف لهذا الشركة.

✓ بيان مصادر التمويل والاستثمارات للشركة.

✓ تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.

✓ القدرة على إجراء مقارنات زمانية بين الشركات والقدرة على التنبؤ للمستقبل.

➤ تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد الشركة الناتجة عن الأرباح المتحققة من

الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين.

➤ تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للشركة.

➤ الإفصاح عن أية معلومات أخرى مفيدة وملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

➤ كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك

وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

➤ توفير بيانات ومعلومات عن مدى التزام الشركة بالمبادئ المحاسبية المقبولة.

2- مساهمة ودور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية

2-1- دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات:

تعد القوائم المالية مادة أي قرار، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان في اتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوافر في القوائم المالية، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها، ومن الملاحظ أن نجاح القرارات خاصة المالية وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات، كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار.¹

إذ تعتبر عملية اتخاذ القرارات عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين، فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد أساساً على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم أن درجة جودة القوائم المالية المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل وهذا الأمر يتطلب من الإدارة ضرورة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات خاصة المحتواة في القوائم المالية فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، وفي حقيقة الأمر إن اتخاذ القرارات و القوائم المالية موضوعان مرتبطان.²

¹ وائل إبراهيم الراشد، مرجع سابق، ص 58.

² سليمان سفيان، مرجع سابق، ص 94.

كما يمكن إبراز دور القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية:¹

❖ **أداة اتصال:** يكمن دور القوائم المالية في هذا المجال في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل

المعلومات المحاسبية عن نشاط الشركة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

➤ وسيلة لربط علاقات بين الشركة والموردين، العملاء والبنوك... الخ.

➤ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للشركة.

❖ **وسيلة في تقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال

الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

➤ المركز المالي للشركة.

➤ مدى التقدم في تحقيق أهداف الشركة.

➤ كيفية استخدام موارد الشركة.

❖ **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:** تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة

في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

➤ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

➤ تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالشركة مثل الموردين، العملاء و البنوك

في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

2-2- مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية

❖ **مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار الاستثماري:**

لقد ظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات هذه المعلومات لا يمكن

توفيرها إلا من خلال القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي.

ويتعاطم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية، من خلال توصيل

المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت، وذلك

في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في الشركات الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر

في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في الشركة، يتوجب إعداد هذه القوائم

على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار

إذ أن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على قرار

الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة

والموضوعية.

¹ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص 420.

وأصبحت قضية الحصول على المعلومات وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين، ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية.¹

❖ مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية:

تتولى كل شركة في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية الشركة المالية والنتائج التي حققتها خلال تلك الفترة والتدفقات النقدية التي دخلت والتي خرجت فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة الشركة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح، التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، و لا ننسى احتياجات المسيرين أيضا من أجل إتخاذ القرارات و أفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها الشركة.²

❖ مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح:

تلعب القوائم المالية المدمجة دورا هاما في قياس وتقييم أداء وظيفة التسويق، ونشاط البيع وخاصة فيما يتعلق بمعايير المبيعات والربحية، وأنه لا يمكن القيام بأي قياس أو تقييم لوظيفة التسويق ونشاط البيع بدون المعلومات المحاسبية، كما أن المحاسبة بصفقتها نظام البيانات والمعلومات الرئيسي في الشركة فإن هذا يتطلب القيام بتطوير وتحليل وإعداد المعلومات اللازمة لقياس أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع حتى وان كان ذلك بمعايير أو مقاييس غير مالية، وخارج إطار المعلومات المحاسبية التقليدية، ونظرا لأهمية وظيفة التسويق ونشاط البيع يتم استعراض دور القوائم المالية في تقييم قرارات توزيع الأرباح.

¹ نواف كنعان، مرجع سابق، ص 79.

² سليمان سفيان، وليد الشرع، مرجع سابق، ص 64.

خلاصة

لقد خالصنا أن عملية إعداد القوائم المالية المدمجة تعد عملية جوهرية، وهذا راجع لكونها تقوم بإقصاء كل العمليات المتبادلة ما بين شركات المجمع، كما تعتبر القوائم المالية المدمجة المتمثلة في الميزانية الموحدة، قائمة حسابات النتائج المدمجة، قائمة تدفقات الخزينة الموحدة والملاحق، من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة المجمع وبالتدقيق فيما سيحققه من نتائج.

وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرار المالي، كون أن القوائم المالية تقدم معلومات مالية متعددة والتي تعبر عن الوضعية المالية للمجمع من أجل اتخاذ قرارات رشيدة، كما تحضي القوائم المالية المدمجة بأهمية بالغة باعتبارها عنصر مهم في اتخاذ القرار المالي الذي يعد جوهر عمل الإدارة المالية، كما يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر الشركات من أهم مستخدمي القوائم المالية وهذا لحاجة متخذ القرار للمعلومات المتضمنة فيها، بحيث تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة لمتخذي القرارات المالية من أجل إتخاذ قرار سليم، ذلك بإعتبارها المفتاح للوصول إلى النتائج التي تعكس مدى تحقيق الشركات لأهدافها المسطرة.

وبعد الدراسة النظرية للقوائم المالية المدمجة وإتخاذ القرار المالي، سنحاول تجسيد ذلك من خلال دراسة ميدانية بالمجمع الصناعي بباهم الجزائر الكائن بولاية بسكرة، من أجل توضيح دور القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات المالية، من خلال تحليل تلك القوائم، أين سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

حيث يتناول المبحث الأول تقديم عام للمجمع الصناعي بباهم الجزائر - GIBA - ، وهذا بهدف التعرف على المجمع، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى تقديم وعرض القوائم المالية للمجمع وأخيرا المبحث الثالث الذي تضمن توضيح مساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي.

المبحث الأول : تقديم عام للمجمع الصناعي بباهم الجزائر -GIBA-

بعد دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة متمثلة في مرحلة اقتصاد السوق، والذي يعتبر من أهم ميكانيزماته هو استقلالية الشركات بذلك الحد من تدخل الدولة، هته الأخيرة قامت بتشجيع ما يعرف بمجمع الشركات بإتخاذ عدة تدابير من شأنها تسهيل عملية إنشاء المجمعات منها تقديم عدة إمتيازات جبائية، وقد جاء خيارنا على مجمع الصناعي بباهم الجزائر كونه يقوم بإعداد وتقديم القوائم المالية المدمجة.

المطلب الأول: التعريف بالمجمع

1- موقع وتاريخ إنشاء المجمع:

أسس المجمع الصناعي بباهم الجزائر في سنة 2015، وجاء كحاجة ملحة أمام زيادة عدد شركات المساهمين وتنوعها ونموها بشكل كبير من جهة، وتحقيقاً للأهداف المسطرة من قبل المساهمين منذ سنة 2004 من جهة أخرى، حيث يعتبر المجمع من أنواع المجمعات التي تأسس من الأسفل إلى الأعلى، وهو بدوره أول مجمع يؤسس قانونياً على مستوى ولاية بسكرة، حيث يركز نشاط المجمع على الإنتاج ويتكون من الشركات التالية:

➤ الشركة القابضة جيبا (GIBA).

➤ الشركات التابعة:

✓ شركة قذيلة للمياه المعدنية.

✓ شركة بباهم للآجر.

✓ شركة يرانيس للآجر.

✓ شركة إنتاج الإسمنت للبناء.

بالإضافة إلى شركتين في طور الإنجاز شركة الإنتاج الصحراوي للبلاستيك وشركة بباهم لمواد البناء.

2- أهداف المجمع : يرمي أساساً إلى تحقيق هدف مزدوج:

- تعزيز موقعه في السوق الوطنية.

- الدخول إلى السوق العالمية

المطلب الثاني: الشركات المكونة للمجمع

1- الشركة القابضة جيبا

1-1- موقع وتاريخ إنشاء الشركة

الشركة ذات الأسهم جيبا أسست سنة 2015، مقرها الإجتماعي كائن بمنطقة النشاطات ولاية بسكرة، ذات رأس مال 1.923.074.280 دج، هي الشركة الأم للمجمع، مهمتها الرقابة (التوجيه) للشركات التابعة، كما تمتلك أكثر من 90% من رأس مال كل شركة تابعة.

1-2- أهداف الشركة:

- ✓ تنويع منتوجات المجمع.
- ✓ السيطرة على شركات أخرى و إدخالها في محيط المجمع.
- ✓ وضع إستراتيجيات لتطوير الشركات التابعة.
- ✓ توسيع نشاطات المجمع.

1-3- أهمية الشركة:

- ✓ المساهمة في تطور الإقتصاد الوطني.
- ✓ التقليل من نسبة البطالة.
- ✓ توفير منتوجات ذات جودة ونوعية للمجتمع.
- ✓ التعريف بمنتوجات جديدة تلبي رغبات الزبائن.

2- شركة قديلة للمياه المعدنية

1-2- موقع وتاريخ إنشاء الشركة:

الشركة ذات الأسهم قديلة للمياه المعدنية حاز عليها المساهمين في إطار الخوصصة الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة و ذلك سنة 2004، مقرها الإجتماعي كائن بالطريق الوطني 87 بلدية قديلة دائرة جمورة ولاية بسكرة، ذات رأس مال 228.314.000 دج متخصصة في تعبئة المياه المعدنية، كما تعتبر أهم الشركات التابعة للمجمع وذلك من خلال السمعة الطيبة التي حصل عليها منتوجها، كما تحصلت على شهادة ISO 9001 سنة 2017 حيث تعتبر دعم معنوي قوي للشركة للمزيد من التطور، كما تمتلك الشركة الأم 98 % من رأس مالها.

2-2- أهداف الشركة

- ✓ توفير منتوجات ذات جودة ونوعية تفيد صحة المستهلك.
- ✓ الإستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج.
- ✓ خوض أسواق جديدة.
- ✓ التخفيض من نسبة البطالة في المنطقة.
- ✓ الإستمرارية من خلال مواصلة تحقيق الأرباح.
- ✓ توسيع نشاط المؤسسة.

2-3- أهمية الشركة :

❖ الأهمية الإقتصادية:

- ✓ المساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام للبلاد.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

✓ تحقيق التطور الإقتصادي.

✓ توفير مناصب شغل.

❖ الأهمية الإجتماعية:

✓ تكوين علاقات صداقة مع الزبائن من خلال تشغيل أعوان بيع أكفاء و ذوي مبادئ.

✓ إشباع وتلبية حاجات المجتمع بكل ما يتوافق و رغباتهم.

✓ إنشاء علاقات إجتماعية بين العمال و ذلك بجعلهم أسرة واحدة.

2-4- منتجات الشركة:

✓ عبوة مياه 0.33 ل.

✓ عبوة مياه 0.5 ل.

✓ عبوة مياه 1 ل.

✓ عبوة مياه 1.5 ل.

✓ عبوة مياه 2 ل.

3- شركة الإسمنت الجاهز

3-1- موقع وتاريخ إنشاء الشركة:

الشركة ذات الأسهم الإسمنت للبناء أسست سنة 2015، مهمتها الأساسية توفير الإسمنت الجاهز لشركات المجمع التي هي في قيد الإنجاز ثم البيع لخارج المجمع، مقرها الإجتماعي كائن بدار عروس بلدية برانيس ولاية بسكرة، ذات رأس مال إجتماعي 1.200.000 دج، كما تمتلك الشركة الأم 96 % من رأس مالها.

3-2- أهداف الشركة:

✓ تزويد مختلف شركات المجمع بالإسمنت الجاهز.

3-3- منتجات الشركة:

✓ الإسمنت من نوع CRS .

✓ الإسمنت من نوع CPG .

4- شركة باباهم للآجر الأحمر

4-1- موقع وتاريخ إنشاء الشركة:

هي شركة عائلية مؤسدة من طرف ستة(06) إخوة، أنشئت سنة 1994 مقرها الإجتماعي كائن ببلدية برانيس دائرة جمورة ولاية بسكرة، ذات رأس مال 897.228.000 دج متخصصة في إنتاج الآجر بكل أنواعه.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

كما أنها تتكون من وحدتين هما، وحدة برانيس الكائن مقرها ببلدية برانيس، ووحدة مصطفى بن براهيم الكائن مقرها ببلدية سفيظ ولاية سيدي بلعباس، كما تمتلك الشركة الأم 94 % من رأس مالها.

4-2- أهداف الشركة:

- ✓ تحقيق الإكتفاء الذاتي من الأجر الأحمر
- ✓ البحث عن منافذ جديدة لتصريف المنتجات
- ✓ الزيادة في رأس مال الشركة برفع نسبة المبيعات

4-3- أهمية الشركة:

➤ الأهمية الإقتصادية:

✓ توفير مناصب الشغل

✓ تحقيق التطور الإقتصادي

➤ الأهمية الإجتماعية

✓ إشباع وتلبية حاجيات العملاء بما يتوافق ورغباتهم، لتكوين علاقة وثيقة معهم

✓ تقوية العلاقة والأواصل الإجتماعية ذلك بمعاملة العمال كأ أسرة واحدة بمازرتهم ومشاركتهم أثناء الحزن

والفرح.

4-4- منتجات الشركة:

✓ أجر 15×20×30.

✓ أجر 20×20×30.

✓ أجر معبأ.

✓ أجر نصف معبأ.

✓ جداول بلاط كبيرة.

✓ جداول بلاط صغيرة.

5- شركة برانيس للأجر الأحمر

5-1- موقع وتاريخ إنشاء الشركة:

هي شركة عائلية مؤسسة من طرف نفس الأخوة الستة المؤسسين لشركة باباهم للأجر، أنشئت سنة 2011 مقرها الإجتماعي كائن بالمنطقة المسماة دار عروس بلدية برانيس دائرة جمورة ولاية بسكرة، ذات رأس مال 900.000.000 دج متخصصة في إنتاج الأجر بكل أنواعه، كما تمتلك الشركة الأم 94 % من رأس مالها. أما عن أهداف وأهمية الشركة فهي نفسها التي تخص شركة باباهم للأجر الأحمر.

5-2- منتجات الشركة:

✓ أجر 15×20×30.

✓ أجر 20×20×30.

✓ أجر معبأ.

✓ أجر نصف معبأ.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع:

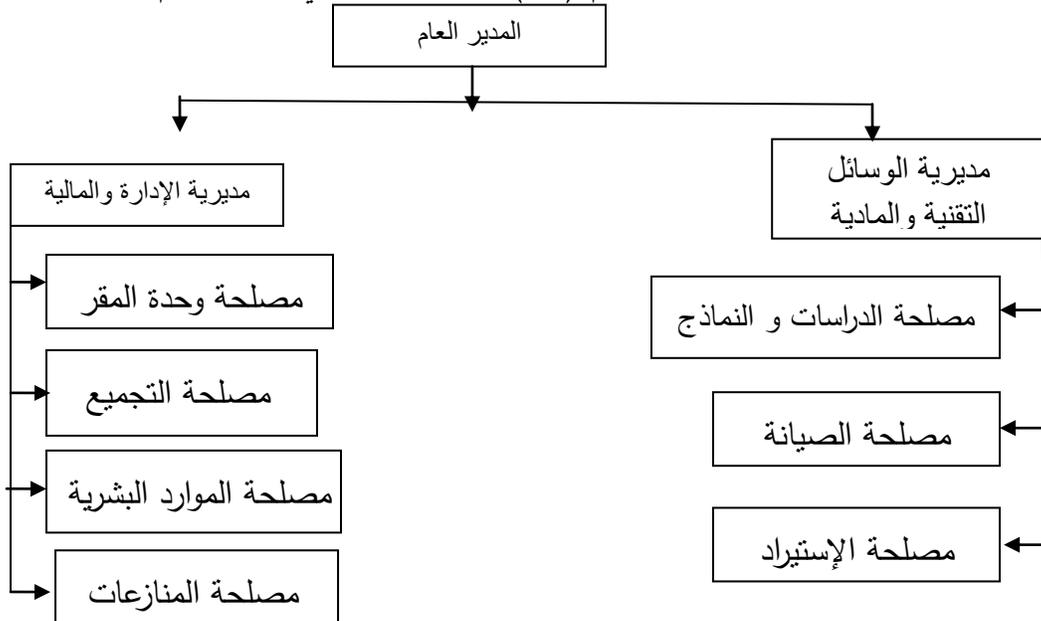
هو "عبارة عن المسار أو الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي السائد في الشركة ويوضح مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية والتي تقوم بمختلف الأعمال والأنشطة لتحقيق أهداف الشركة". ومن هذا التعريف نستنتج أن "الهيكل التنظيمي هو عبارة عن رسم بياني يوضح كيفية توزيع المهام عن طريق تحديد الوظائف الإشرافية والتنفيذية داخل الشركة وتحديد خطوط السلطة من خلال العلاقات القائمة بين الرؤساء والمرؤوسين".

حيث يعتبر الهيكل التنظيمي للمجمع بمثابة المنظم له والمحدد للمسؤوليات كما يبين مختلف العلاقات بين الوظائف الموجودة في المجمع، مما يساعد في عملية الرقابة ويتكون من المصالح التالية :

1- الهيكل التنظيمي للشركة الأم

1-1- شكل الهيكل التنظيمي:

شكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للشركة الام



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

1-2- تحليل الهيكل التنظيمي:

❖ المدير العام: يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

❖ مديرة الإدارة والمالية: تتكون مديرة الإدارة والمالية من المصالح التالية:

➤ مصلحة وحدة المقر: تسهر على تسيير مقر الشركة وتوفير كل المستلزمات، كما تقوم بمسك محاسبة الشركة الأم و كذا الأجور.

➤ مصلحة التجميع: من أهم مهامها إعداد القوائم المالية المجمعة وتقديم صورة صادقة للمجمع، توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ مختلف القرارات على مستوى المجمع.

➤ مصلحة الموارد البشرية: تقوم بتتبع رأس المال البشري وتطويره وذلك بالقيام بعمليات التكوين الداخلية والخارجية لكافة الموارد البشرية في المجمع.

➤ مصلحة المنازعات: تهتم بتسيير مختلف المنازعات على مستوى جميع الشركات التابعة.

❖ مديرة الوسائل التقنية والمادية: تتكون من المصالح التالية:

➤ مصلحة الدراسات والنماذج: تقوم بإعداد مخطط الصيانة لجميع الشركات التابعة والسهر على تطبيقه.

➤ مصلحة الصيانة: تقوم بمتابعة أعمال الصيانة الإصلاحية والتدخل عند وجود أعطاب كبيرة.

➤ مصلحة الإستيراد: تسهر على متابعة عمليات إستيراد التثبيات من خارج الوطن والقيام بجميع الإجراءات

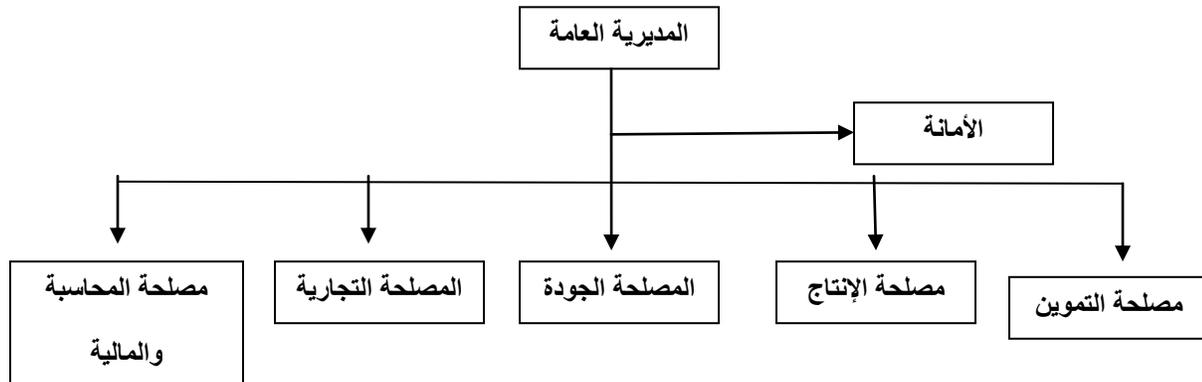
اللازمة.

2- الهيكل التنظيمي للشركات التابعة

2-1- الهيكل التنظيمي لشركة قديلة:

❖ شكل الهيكل التنظيمي لشركة قديلة:

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لشركة قديلة



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

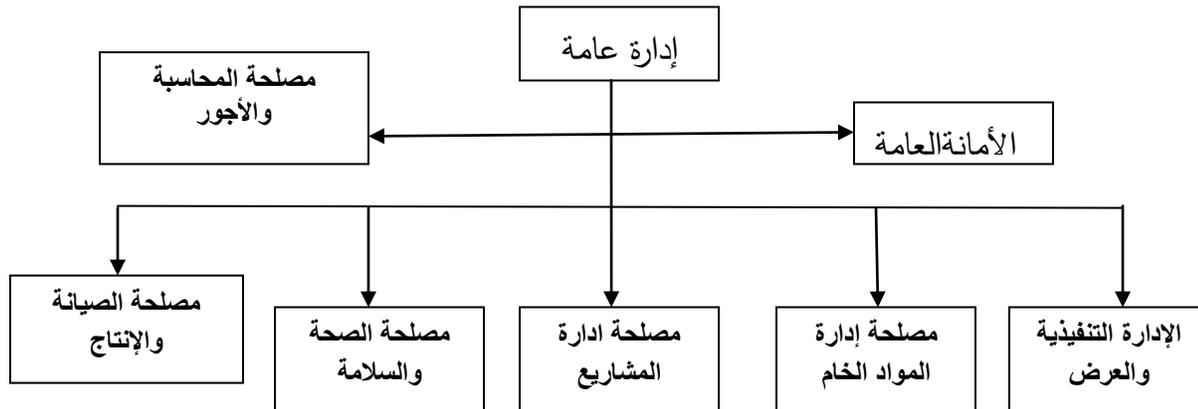
❖ تحليل الهيكل التنظيمي:

- **المديرية العامة:** تقوم بالتنسيق والتنشيط اللازم بين مختلف المصالح وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة وكذا رفع للشركة القابضة التقارير حول النشاط اليومي.
- **مصلحة المالية و المحاسبة:** يتمثل أهم دور للمصلحة في إعداد القوائم المالية السنوية تعكس صورة صادقة عن الكيان، وذلك بالتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات ذات الأثر المالي على الشركة، وكذا توفير كل المعلومات المالية اللازم لإتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.
- **المصلحة التجارية:** القيام بالبحث عن أسواق جديدة والمحافظة على تلك المكتسبة.
- **مصلحة الإنتاج:** تعتبر أهم مصالح المؤسسة حيث تقوم بتوفير المنتجات النهائية وكذا من بين مهامها أعمال الصيانة للمحافظة على حالة الآلات الصناعية للمؤسسة.
- **مصلحة التموين:** إمداد المؤسسة بكل المتطلبات النشاط من مواد أولية، قطع غيار، تثبيطات، التجهيزات.
- **مصلحة الجودة:** السهر على توفير منتجات ذات نوعية وجودة عالية ولها أهمية عالية كون أن المنتجات غذائية.

2-2- الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت الجاهز:

❖ شكل الهيكل التنظيمي

شكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت الجاهز.



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

❖ تحليل الهيكل التنظيمي

- **إدارة عامة (إدارة الإسمنت):** وهي تسهر على إدارة وتسيير شؤون الوحدة كما تعتبر همزة وصل بين مختلف المصالح، حيث تعلم العمال في حالة وجود قوانين وتغييرات خاصة بأوقات العمل، كما تملك اتفاقية جماعية تحتوي على الإضافية والعمل في العطل السنوية، الغياب، العطلة مدفوعة الأجر، الحوافز الاجتماعية... الخ. ويندرج تحتها:

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

➤ **الأمانة العامة:** مكلفة بتسيير شؤون الأمانة العامة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد واستقبال الزبائن والزوار واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المصالح.

➤ **مصلحة المحاسبة والأجور:** إعداد الكشوف المالية السنوية للشركة، وتوفير المعلومات المالية اللازمة لإعداد الأجور، كما تقوم هذه الدائرة بمتابعة وتسجيل العمليات المالية والمحاسبة، وهذا من أجل المراقبة الداخلية لتسهيل تحدي النتيجة من ربح أو خسارة من أجل معرفة مركزها المالي ومكانتها الاقتصادية لضمان السير الحسن للمؤسسة.

➤ **مصلحة الصيانة والإنتاج:** تقوم بإنتاج الإسمنت الجاهز وكذا القيام بمختلف عمليات الصيانة الضرورية.

➤ **مصلحة الصحة والسلامة:** ومن مهامه السهر على حماية ممتلكات الشركة وتوفير الأمن الدائم من خلال المراقبة المستمرة وكذا مراقبة أمن الأفراد من خلال متخصصين في الوقاية والأمن الصناعي.

➤ **مصلحة ادارة المشاريع:** يمكن تلخيص مهامها فيما يلي: الرقابة على المخزون والشراء والجودة، تحديد الطاقة الإنتاجية لكل وحدة، تحديد الكميات الواجب إنتاجها.

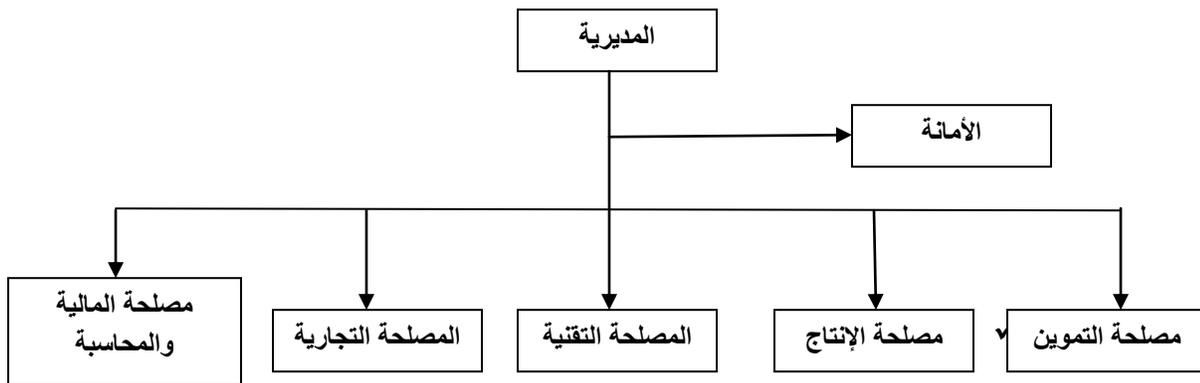
➤ **مصلحة إدارة المواد الخام:** تشرف على السير الحسن للإنتاج من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج كما تقوم هذه المصلحة باستقبال المادة الأولية وإدخالها للإنتاج.

➤ **الإدارة التنفيذية والعرض:** وتضم التموين، تسيير المخزون، وتتمثل مهامها في توفير المنتج لشركات المجمع، ثم بيع المنتجات لضمان الدورة الاقتصادية.

2-3- الهيكل التنظيمي لشركة باباهم للأجر:

❖ شكل الهيكل التنظيمي

شكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لشركة باباهم للأجر



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

❖ تحليل الهيكل التنظيمي

➤ **مصلحة المالية والمحاسبة:** تقوم بتحديد الوضعية المالية للشركة في نهاية السنة، كذلك تقوم بتنفيذ كل العمليات المحاسبية الخاصة بالبيع والشراء، وتقوم أيضا بتحديد سعر التكلفة لكل منتج وكذلك محاسبة المخزونات فيما يخص الجزء المادي .

➤ **المصلحة التجارية:** تتعلق مهامها خصوصا في إعداد برامج للبيع والتوزيع حسب الطلبات مع القيام بجميع المراحل المتعلقة بهذه العملية.

➤ **المصلحة التقنية:** تقوم بالتدخل لإصلاح أي عطب في آلات الإنتاج وتبديل قطع الغيار، كذا مراقبة السير الحسن للآلات مع إعداد برامج دورة للصيانة.

➤ **مصلحة الإنتاج:** تعتبر بمثابة المحرك الرئيس للمؤسسة، وفيها يتم تحضير المواد الأولية وخلط وصقل المنتج النهائي.

➤ **مصلحة التموين:** تعد من أهم المصالح، حيث تقوم بشراء وتخزين المواد الأولية، وقطع الغيار ومختلف الماكينات والعتاد، كما تهتم بالبحث عن مموين من أجل خفض سعر المواد الأولية.

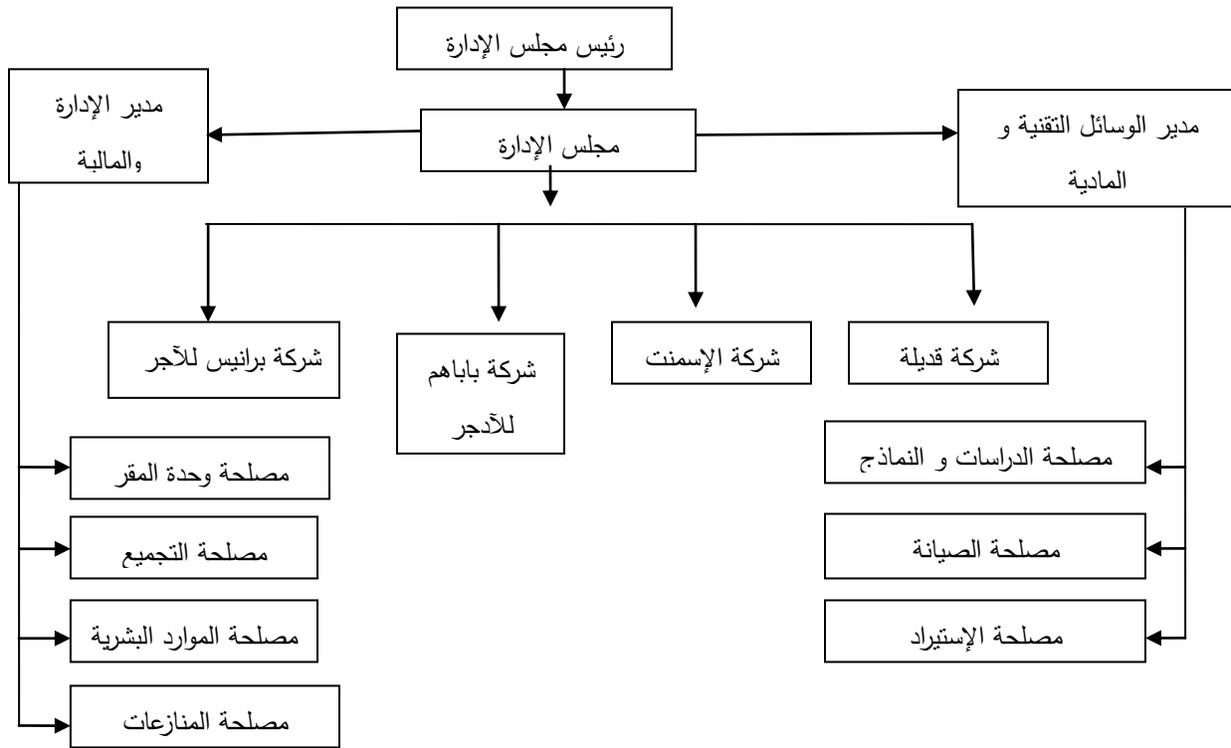
2-4- الهيكل التنظيمي لشركة برانيس للآجر:

بالنسبة للهيكل التنظيمي لشركة برانيس للآجر هو نفسه الهيكل التنظيمي لشركة باباهم للآجر.

3- الهيكل التنظيمي للمجمع

3-1- شكل الهيكل التنظيمي: و يظهر على الشكل التالي:

شكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للمجمع



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

3-2- تحليل الهيكل التنظيمي

❖ مجلس الإدارة:

يختار أعضاء مجلس الإدارة من الجمعية العامة بطريقة الانتخاب، لمدة أقصاها 06 سنوات ويجوز للجمعية العامة عزلهم في أي وقت، ولا يكون إجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل وتتخذ القرارات فيه بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم ينص القانون الأساسي بأغلبية أكثر ويرجح صوت رئيس الجلسة عند تعادل الأصوات ما لم ينص على ذلك في القانون الأساسي .

❖ رئيس مجلس الإدارة:

➤ تعيينه: ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا، ورئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة وممثلها لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية، ويكون التعيين في منصب رئيس مجلس الإدارة لمدة لا تجاوز مدة عضويته بالمجلس وهو قابل لإعادة انتخابه.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

إذا كان مجلس الإدارة -كجهاز جماعي- هو الذي يتصدى لإدارة الشركة من حيث رسم خطوطها الرئيسية، فإنه من حيث طبيعة تكوينه، لا يستطيع ممارسة هذه الإدارة بصفة يومية، ولذلك يعهد بهذه المهمة إلى أحد أعضاء المجلس، والذي يتم انتخابه كرئيس، فيتولى تسيير دفة الأمور في الشركة بصفة يومية ويمثلها أمام الغير. كما يكون رئيس مجلس الإدارة هو "العضو" الذي يتولى قيادة الشركة و"اليد" التي تجسد أعمالها في الواقع القانوني والواقع المادي، ويستمد سلطاته من القانون، يملك التحرك في أي اتجاه يتفق وغرض الشركة ويحقق مصالحها وأهدافها التي ينشرها مجموع المساهمين.

➤ **مسؤولياته:** لرئيس مجلس الإدارة عدة مسؤوليات هي:

- ✓ يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب، إضافة إلى رئاسة المجلس خلال الاجتماعات، وتقديم كل ما يلزم لسير عمل المجلس.
- ✓ التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- ✓ تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بما فيه مصلحة الشركة.
- ✓ كفالة التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، وهي مهمة فعالة في سبيل حسن اتخاذ القرارات، وقد جاءت بها قواعد حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: تقديم وعرض القوائم المالية المدمجة للمجمع

لكي يستفيد المجمع من قوائمه المالية يجب عليه إعدادها على أسس وقواعد علمية، من ثم دراستها وتحليلها، من أجل إعطاء معلومات حول الوضعية المالية، لمساعدته في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة .

المطلب الأول: الشروط الواجبة لإعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع

كما تطرقنا في الجانب النظري أنه لإعداد القوائم المالية المدمجة يتوجب توفر مجموعة من الشروط، حيث أن المجمع محل الدراسة تتوفر فيه الشروط التالية :

1- حسب النظام المحاسبي المالي

حسب نص المادتين 31 و34 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 تعد الشركات قوائم مالية مدمجة إذا توفر الشرطين التاليين:

- ✓ المجمع مقره الرئيسي موجود الإقليم الوطني.
- ✓ الشركات التابعة تشكل مجموعة إقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار.

وهذين الشرطين محققين بالمجمع

2- حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- ✓ الشركات الأعضاء بالمجمع تتخذ شكل شركة أسهم.
- ✓ رأسمال الشركة التابعة ممتلك مباشرة (وليس عن طريق شركات أخرى) على الأقل بنسبة 90 % من طرف الشركة الأم .

- ✓ رأسمال الشركة الأم ليس مملوكا مباشرة ب من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم .
- ✓ موضوع نشاط الشركة الرئيسي ليس له صلة بمجال الاستغلال في النقل أو التحويل أو تسويق المحروقات والمنتجات المشتقة منها.

المطلب الثاني: مراحل وتقنية إعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع

إن لكل عمل تقنياته ومراحله، وللحصول على قوائم مالية مدمجة صادقة ومعبرة، وجب إتباع مراحل وتقنيات خاصة.

1- تقنية التجميع المتبعة من قبل المجمع

يتبع المجمع تقنية التجميع المباشرة (**consolidation direct**) التي تتمثل في قيام الشركة الأم بتجميع كل الشركات الداخلة في محيط التجميع، وذلك قصد تحديد حصة المجمع في الأموال الخاصة وحصة كل شركة في الإحتياجات ونتيجة المجمع حيث يتم إتباع الخطوات التالية:

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

- ✓ تحديد نسب فوائد المجمع.
- ✓ جمع حسابات الشركات الخاضعة للتجميع.
- ✓ توزيع الأموال الخاصة، وإقضاء سندات الأسهم، للشركات المجمعة.
- ✓ تحويل إحتياطات ونتيجة الشركة الأم إلى إحتياطات ونتيجة المجمع.
- ✓ مع الإشارة إلى أن تقنية التجميع المباشر هي التقنية الأكثر إستعمالاً، وذلك نظراً لسهولة تطبيقها على أرض الواقع .

2- مراحل اعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع

2-1- إجراءات التسوية ما بين شركات المجمع :

تقام هذه المرحلة مباشرة على مستوى كل شركة تابعة، وهذه الأخيرة تقوم بإرسالها إلى المصلحة المختصة وذلك بعد القيام بمجانسة كل الحسابات المعنية بها ككل، حيث تتم هذه المرحلة ابتداءً من N+1/03/15 إلى غاية N+1/04/01 وتمثل هذه المدة على مستوى مجمع الأيام الأخيرة من أعمال نهاية الدورة وتكون حسابات الحقوق والديون والأعباء والإيرادات مغلقة، وتتم إجراءات التسوية وفق المراحل التالية:

✓ تبدأ هذه المرحلة بإرسال تعليمة من طرف مدير المحاسبة والمالية للمجمع تتعلق بإجراءات التسوية ما بين فروع المجمع.

✓ تقوم مصلحة المحاسبة للشركة التابعة بإرسال لمصلحة المحاسبة للشركة الأم حالة تقارب تتعلق بالحقوق والديون والأعباء والنواتج وذلك لطلب تأكيد صحة الارصدة.

✓ تقوم الشركة الأم بالإجابة عن هذا الطلب في أجل يتم تحديده من طرف مدير المحاسبة والمالية لتأكيد الأرصدة واكتشاف الأخطاء.

✓ تقوم الشركة التابعة بدراسة حالات التقارب، وتحديد الأخطاء.

✓ بعد التأكد من حالات التقارب يعقد إجتماع ما بين محاسبي فروع المجمع تحت إشراف مدير المحاسبة والمالية لمعالجة الأخطاء وتسويتها، وفي الأخير الإمضاء على المقاربات ما بين الطرفين.

❖ تتمثل أهم الوثائق المستعملة في عملية التسوية في:

➤ جدول الحقوق ما بين فروع المجمع: حيث يبين المبلغ المفصل للحقوق ما بين كل فرعين من المجمع من

خلال مجموع الفواتير تسوية الحقوق ما بين فروع المجمع.

➤ جدول الديون ما بين فروع المجمع: حيث يبين المبلغ المفصل للديون ما بين كل فرعين من المجمع من

خلال مجموع الفواتير .

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

➤ جدول العمليات أو الخدمات المستقبلية ما بين فروع المجمع: حيث يبين المبلغ المفصل للأعباء خلال دورة محاسبية والتي تمثل الخدمات المقدمة من فرع إلى فرع آخر من المجمع. ويمثل هذا الجدول بالنسبة للفرع المستلم للخدمة تفصيل للأعباء .

➤ جدول العمليات أو الخدمات المقدمة ما بين فروع المجمع: حيث يبين المبلغ المفصل للإيرادات خلال دورة محاسبية والتي تمثل الخدمات المقدمة من فرع إلى فرع آخر من المجمع ويمثل هذا الجدول بالنسبة للفرع المقدم للخدمة تفصيل للإيرادات.

➤ جدول الحقوق الأخرى ما بين فروع المجمع: حيث يبين المبلغ المفصل للحقوق الأقل أو الأكثر أو يساوي ثلاث سنوات ومؤونة الخسارة في القيمة المسجلة لهذه الحقوق الأكثر من ثلاث سنوات، كما يبين هذا الجدول مبلغ الإقتطاع الضمان والإيرادات غير المفوترة ما بين الفرع من المجمع والفروع الأخرى من خلال المبالغ الإجمالية.

2-2- مرحلة تجانس المعطيات:

تعد مرحلة التجانس أولى الخطوات التي ينبغي مراعاتها فلا إعطاء صورة حقيقية وواضحة للقوائم المالية المدمجة، يجب تحقيق شرط التجانس وهذا لتسهيل عملية التقييم، وترجمة البيانات المالية، فالتجانس هنا يقصد به إيجاد نوع من الترابط والتطابق للبيانات المالية المتدفقة قبل مباشرة عملية التجميع، باعتبار الترابط يعد من بين المبادئ الجوهرية لتجميع الحسابات، فالتجانس شرط أساسي يجب تحقيقه، بحيث يسمح بمجانسة الأساليب وطرق التقييم، ومطابقتها مما يجعل البيانات المالية تعبر عن صورة واضحة ودقيقة للمجمع.

الهدف من هذه المرحلة هو جعل كل القوائم المالية للشركات نطاق التجميع متوافقة مع السياسات المحاسبية للمجمع، وبالتالي قابلة للتوحيد، كما يجب أن يجب أن يكون للقوائم المالية الفردية لمؤسسات نطاق التجميع والقوائم المالية المجمعة لها نفس تاريخ الإقفال، وفي حالة وجود اختلاف بين تاريخ إقفال قوائم الشركة الأم وقوائم الشركة التابعة، فإن هذه الأخيرة تعد قوائم مالية إضافية خاصة لإعداد القوائم المالية المجمعة بنفس تاريخ إقفال هذه الأخيرة.

2-3- مقارنة الحسابات البيئية والعمليات المتبادلة:

عملية المقارنة للحسابات البيئية يتم إدراجها على المستوى الداخلي للمجمع، وبصفة مباشرة من قبل الشركات التابعة، فمن منطلق الوصول إلى تقديم صورة صادقة عن الوضعية الإقتصادية والمالية للمجمع، لا بد من إتباع الإجراءات المتعلقة بالمقارنة، بإعتبارها مرحلة حساسة من مراحل إعداد القوائم المالية المدمجة، فهي تقام مباشرة على مستوى كل شركة تابعة، وهذه الأخيرة تقوم بإرسالها إلى المصلحة المختصة وذلك بعد القيام بمجانسة كل الحسابات المعنية بها وبالمجمع ككل.

❖ أهداف مقارنة الحسابات البيئية والعمليات المتبادلة

تهدف عملية مقارنة الحسابات البيئية إلى إلغاء الحسابات المتعلقة بالحقوق والديون والمبيعات وأداء الخدمات الداخلية من حسابات التجميع، كما تهدف إلى تحقيق شرط التجانس بين الحسابات التي تسمح بإجراء التقييم وتقدير القيم الحقيقية للعمليات البيئية ثم إقصاءها من القوائم المالية المدمجة وهذا بدون تداخل أو تعارض في تسيير عملية الفترة والتحصيل.

❖ إجراءات المقارنة:

في إطار عملية المقارنة للقوائم المالية المدمجة، تلتزم الشركات المدينة والدائنة للمجمع بإتباع إجراءات المقارنة على الأقل كل ثلاثي من سنة الإستغلال، وذلك فيما يخص الحسابات المتعلقة بالحقوق والعمليات المتبادلة كما أن المدراء الماليين للشركات المعنية يقومون بمطابقة وجمع الحسابات البيئية لكل فرع محل التجميع ويمكن تلخيص الإجراءات المتعلقة بالمقارنة في النقاط التالية :

➤ طلب تأكيد الأرصدة: في هذه الحالة تقوم الشركة التي لها حقوق أو ديون تجاه شركات أخرى تنتمي إلى محيط التجميع بإرسال "طلب تأكيد لأرصدة" وهذا في الأجال المحددة من قبل المجمع مع ضرورة إرفاقها بما يلي:

- ✓ وثيقة المقارنة لأرصدة الحقوق والديون المتبادلة.
- ✓ وثيقة المقارنة للتكاليف والإيرادات البيئية.

➤ الإجابة على طلب تأكيد الأرصدة: الشركة التابعة المدينة مقيدة بفترة زمنية محددة لمراجعة حساباتها وتقدر هذه المدة بعشرة أيام بغرض المعاينة وإعادة إرسال وثيقة مقارنة الأرصدة، مع إرفاقها بكشف يبين فيه التباين والإختلاف الحاصل وفي هذه المرحلة يمكن أن نميز بين نقطتين أساسيتين هما :

- ✓ ترحيل الأرصدة : يعاد تسجيل الأرصدة التي كانت مسجلة في وثيقة المقارنة وفقا للحسابات المشتركة والتي تخص الديون والنفقات، وفي نفس تاريخ تسجيلها في الشركة الدائنة.

- ✓ مقارنة الأرصدة: إن مصلحة المحاسبة للشركة المدينة تقوم بإعداد وثائق المقارنة المتعلقة بالأرصدة.

➤ دراسة الرد على طلب التأكيد: إن مصلحة المحاسبة للشركة الدائنة تستغل الإجابات على طلب تأكيد الأرصدة وتدرسها من أجل تقدير الإختلافات الحاصلة إن وجدت وتحديدها، بالإضافة إلى أنها تبين الشركات المدينة التي لم ترد على طلب التأكيد، ومن ثم تقوم بإنشاء ملف تفصيلي للإختلافات ويكون مبررا أيضا، ويتم معالجته لاحقا في جلسة تقام تحت إشراف المصلحة المختصة بالمقارنة للوصول إلى تحقيق الإنسجام للمطابقة بين جميع الأطراف .

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

✓ التنسيق ومعالجة وتسوية الإختلافات: يعنى ممثلو مصلحة المحاسبة لشركات المجمع والتي تكون أرصدها موضوع عدم إنسجام، بإجتماع يكون عادة في شهر مارس من السنة الجارية من أجل تنسيق الأعمال والمقاربة لكل الحسابات البيئية.

3- طريقة التجميع المعتمدة من قبل المجمع:

بحسب المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 156 08 الصادر بتاريخ 2008/05/26 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والذي ينص على أنه من أجل إدماج حسابات المجموعة فإن هناك طريقتين للتجميع بحسب مستوى التبعية للمؤسسة الأم وتتمثل الطريقتين في: التكامل الشامل - طريقة المعادلة أما بالنسبة للمجمع الصناعي بياهم الجزائر GIBA فإنه يستعمل طريقة التكامل الشامل.

يتم التكامل الشامل في المجمع محل الدراسة ما بين المؤسسة الأم والشركات التابعة لها وذلك وفق الخطوات التالية :

3-1-إدماج الميزانيتين : يتم الإدماج الشامل لميزانيات الشركات التابعة عبر أربع مراحل هي:

✓ تجميع العناصر الرئيسية لميزانيتي: وتتم هذه المرحلة بإستخدام أصول وخصوم المؤسستين.
✓ إستبعاد العمليات المتبادلة: يتم إستبعاد العمليات المتبادلة ما بين الشركة الأم والشركات التابعة لها بعد التأكد من تماثلها من الطرفين.

✓ توزيع رأس المال المتراكم ما بين حصة الشركة الأم والمساهمين الآخرين في الشركات التابعة: أي توزيع رأس المال والإحتياطات والنتيجة ما بين الشركة الأم وحقوق الأقلية.

✓ الإستبعاد من الأصول المدمجة مساهمات المؤسسة الأم في الشركات التابعة: يتم إستبعاد أسهم الشركات التابعة والمحاز عليها من طرف الشركة الأم بقيمة الحيازة وذلك بطرحها من ميزانية الشركة الأم ومن حصة رؤوس الأموال الخاصة بالشركات التابعة التي تعود إلى المؤسسة الأم، حيث يمثل الفائض ما بين رأس المال وقيمة حيازة الأسهم فائض في القيمة (فارق في التجميع).

3-2- إدماج جدول حسابات النتائج: ويتم هو الآخر عبر أربعة مراحل هي:

✓ تجميع العناصر الرئيسية لجدول حسابات النتائج.
✓ إستبعاد الأعباء والإيرادات المتبادلة ما بين الشركات الموكنة للمجمع بعد التأكد من المطابقة.
✓ توزيع النتيجة المجمعة وذلك بإضافة لنتيجة الشركة الأم حصتها من نتيجة الشركات التابعة.
✓ إبراز حقوق الأقلية وحصة المساهمين الآخرين في الشركة الأم.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

المطلب الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية المدمجة للمجمع

حيث الخاصة به ومن بين هذه القوائم نجد الميزانية الآلية المدمجة، جدول حسابات النتائج المدمج بالإضافة إلى جدول سيولة الخزينة، كذا جدول تغير الأموال الخاصة. سنحاول من خلال هذا المطلب عرض القوائم المالية المدمجة الخاصة بالمجمع من أجل محاولة دراسة الوضعية.

1- عرض وتحليل الميزانية المالية المدمجة

1-1- عرض الميزانية المالية المدمجة:

❖ جانب الأصول:

الجدول رقم(01): جانب الأصول لسنتي 2015 - 2016

الأصول	ملاحظة	السنة 2016			سنة 2015
		المبلغ الاجمالي	و الامتلاكات المخصصات	المبالغ الصافية	المبالغ الصافية
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء					
تثبيات معنوية		5281920	5220169	61751	76821
تثبيات عينية					
أراضي		171316202		171316202	171316202
مباني		1986794542	1231355921	755438621	588109091
تثبيات عينية أخرى		6037832980	3898118287	2139714693	1346936774
تثبيات جاري إنجازها					43044696
مجموع الأصول غير الجارية		8201225644	5134694377	3066531267	2149483584
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		1239316634		1239316634	1711172600
الزبائن		46645549		46645549	34897693
المدينون الآخرون		67968210		67968210	362087061
الضرائب وماشابهها		127165706		127165706	150853190

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

734484440	1323848078		1323848078		الخزينة
2993494984	2804944177		2804944177		مجموع الأصول جارية
5142978568	5871475444	5134694377	6906169821		المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (01).

❖ جانب الخصوم:

الجدول رقم (02): جانب الخصوم لسنتي 2015 - 2016

2015	2016	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
1923074280	1923074280		رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
94121889	94121889		علاوات وإحتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
1436810661	1419859609		نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع) 1
			رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
91711318	90629272		حصة ذوي الأقلية 1
3545718148	3527684050		مجموع رؤوس الأموال 1
			الخصوم غير الجارية
985130669	1277734738		قروض و ديون مالية
985130669	1277734738		مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

372142324	864752704		مودون و حسابات ملحقة
68654814	74476384		ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
171332613	126827568		ديون أخرى غير جارية
			خزينة سلبية
612129751	1066056656		مجموع الخصوم الجارية 3
5142978568	5871475444		المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم(02).

1-2- تحليل الميزانية المالية المدمجة:

❖ جانب الأصول:

➤ **الأصول غير الجارية** : نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير الجارية خلال سنة 2016 حيث قدرت هذه الزيادة ب 917047683 دج و هذه الزيادة راجعة لزيادة في قيمة الأراضي ب 167329530 دج و كذلك شملت هذه الزيادة التثبيتات العينية الأخرى بقيمة 792777919 دج هذا ما أدى إلى الزيادة في الأصول غير الجارية .

➤ **قيم الاستغلال**: نلاحظ إنخفاض في المخزونات من سنة 2015 مع 2016 بقيمة 471855966 هذا راجع إلى انخفاض في المنتوجات.

➤ **قيم الجاهزة**: نلاحظ زيادة في القيم الجاهزة سنة 2015 مقارنة مع 2016 بقيمة 589363638 دج وهذا ما يعبر على أن المجمع لديه فائض في السيولة ويؤدي هذا الفائض إلى زيادة في مبيعات المجمع.

➤ **الأصول الجارية**: نلاحظ وجود إنخفاض في الأصول الجارية خلال سنتة 2016 مقارنة مع سنة وسنة 2015 حيث قدرت ب 188550807 دج وهذا الإنخفاض ناتج عن نقص في قيمة المدينون الاخرون ب 294118851 دج كذا قيمة الضرائب وما شابهها ب 23687484 دج هذا ما أدى إلى إنخفاض في الأصول الجارية كما سجل زيادة في قيمة الزبائن ب 11747856 دج وهذا ما يدل على توسع المجمع في نشاطه، بالرغم من هذه الزيادة في قيمة الزبائن لكنها لم تؤثر على إنخفاض قيمة إجمالي الأصول الجارية.

❖ جانب الخصوم

➤ **الأموال الخاصة**: نلاحظ إنخفاض في الأموال الخاصة سنة 2016 مقارنة مع 2016 بقيمة 18034098 دج، هذا راجع لإنخفاض قيمة النتيجة الصافية ب 16951052 دج.

➤ **الخصوم غير الجارية**: نلاحظ زيادة في الخصوم الغير الجارية سنة 2016 مقارنة مع 2015 بقيمة 292604069 دج، وهذا نتيجة زيادة قيمة قروض وديون مالية بقيمة 292604069 دج، حيث يبين ذلك أن المجمع يعتمد على الديون الطويلة في تمويل أصوله الثابتة.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

➤ **الخصوم الجارية:** نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية للسنة المالية لسنة 2016 مقارنة مع 2015 قدرت بقيمة 453926905 دج، وسبب هذه الزيادة هو زيادة قيمة موردين والحسابات الملحقة بقيمة 492610380 دج كذا زيادة قيمة الضرائب بـ 5821570 دج، كما سجل انخفاض في قيمة الديون الأخرى بقيمة 44505045 دج. كما يمكن أن نستنتج من الجدولين السابقين أن المجمع محل الدراسة قد ارتفع مجمل أصوله خلال سنة 2016 ، وهذا ناتج عن ارتفاع في قيمة الأصول غير جارية، كذا القيم الجاهزة ، مع وجود إنخفاض في قيمة الأصول الجارية أما جانب الخصوم فنلاحظ الارتفاع هو ناتج عن زيادة في الخصوم غير جارية، كذا الخصوم الجارية، مع انخفاض في الأموال الخاصة بسبب انخفاض النتيجة.

2- عرض وتحليل جدول حسابات النتائج المدمجة:

وهو عبارة عن جدول يعرض الأعباء والمنتجات المنجزة من قبل المجمع، خلال سنوات الداسة ويعكس هذا الجدول كل الإيرادات والعوائد، وكذلك نفقات المجمع وأرباحه وخسائره، وفيما يلي عرض وتحليل لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنتي 2015 و2016.

2-1- عرض جدول حسابات النتائج المدمجة:

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج لسنتي 2015 - 2016

البيان	ملاحظة	سنة 2016	سنة 2015
المبيعات والمنتجات الملحقة		6213921049	5591702564
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		-9834866	8640218
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية (1)		6204086183	5600342783
المشتريات المستهلكة		3545114298	2952401415
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		155485785	86282559
استهلاك السنة المالية (2)		3700600083	3038683974
القيمة المضافة للاستغلال (3)=(1-2)		2503486100	2561658809
أعباء المستخدمين		262433996	222819249
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		41811588	41213758
الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)		2199240516	2297625802

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

17710235	19603801		المنتجات العملياتية الأخرى
96560621	94688767		الأعباء العملياتية الأخرى
500120211	428915250		المخصصات للاهلاكات والمؤونات
			استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات
1718655205	1695240300		النتيجة العملياتية (5)
3921779	11889354		المنتجات المالية
29723741	32682449		الأعباء المالية
25801962	20793095		النتيجة المالية (6)
1692853243	1674447205		النتيجة العادية قبل الضرائب 7=(5+6)
164331264	163959324		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرا) حول النتائج العادية
5621974797	6235579338		مجموع منتجات الأنشطة العادية
4093452818	4725091457		مجموع أعباء الأنشطة العادية
1528521979	1510487881		النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
			العناصر العادية - المنتجات
			العناصر الغير العادية - الأعباء
			النتيجة العادية (9)
1528521979	1510487881		النتيجة الصافية للسنة المالية (10)
			الحصة في النتيجة الصافية لمؤسسات طريقة المعادلة
1528521979	1510487881		النتيجة الصافية للمجمع
91711318	90629272		حصة الأقلية
1436810661	1419859609		حصة المجمع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (03).

2-2- تحليل جدول حسابات النتائج المدمجة:

❖ تحليل رقم الأعمال:

نلاحظ أن المجمع من خلال رقم الأعمال المحقق انه في تزايد سريع خلال فترة الدراسة حيث قدرت هذه الزيادة بقيمة 622218485 دج يعود هذا إلى ارتفاع الإنتاج أو زيادة عمليات البيع من طرف المجمع.

❖ تحليل القيمة المضافة للاستغلال:

حيث تمثل القيمة المضافة للاستغلال القيمة الإضافية التي يقدمها المجمع من خلال نشاطه الاستغلالي، كما يمكن أن تعبر عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها، ومنه يمكن أن نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة للاستغلال انخفضت خلال فترة الدراسة أي في سنة 2016 بقيمة 58172709 دج ويعود ذلك إلى الزيادة في رقم الأعمال ونقص في قيمة المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

❖ تحليل الفائض الإجمالي عن الاستغلال:

ويعبر لنا الفائض الإجمالي عن الاستغلال على الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمجمع حيث نلاحظ من جدول حسابات النتائج بأن هناك انخفاض خلال فترة الدراسة بقيمة 98385286 دج ، ناتج عن انخفاض في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة، حيث يرجع الانخفاض المسجل خلال فترة الدراسة إلى انخفاض في القيمة المضافة ، ما يدل على أن الفائض الإجمالي للاستغلال يتبع القيمة المضافة.

❖ تحليل النتيجة العمالية:

تعبر النتيجة العمالية (الاستغلال) عن الفرق بين منتجات الاستغلال ومصاريف الاستغلال، كما تعبر عن الناتج الذي يحققه المجمع خلال دورة استغلاله، حيث نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن النتيجة العمالية انخفضت خلال فترة الدراسة بقيمة 23414905 دج وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة الفائض الإجمالي عن الاستغلال، بسبب ارتفاع نفقات المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية.

❖ تحليل النتيجة المالية:

كما هو مبين في الجدول أن قيمة النتيجة المالية لسنة 2016 أفضل من سنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة قيمة المنتوجات المالية، لكنها سالبة خلال فترة الدراسة.

❖ تحليل النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

تمثل النتيجة الصافية للأنشطة العادية حاصل جمع كل من النتيجة العمالية والنتيجة المالية (النتيجة العادية قبل الضريبة) مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية مضافا إليها النتيجة غير عادية حيث نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية تكون مساوية للنتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المجمع يعتمد على نشاطه العادي.

ومنه نستنتج من خلال جدول حسابات النتائج أن المجمع حقق نتيجة صافية للسنة المالية موجبة مع انخفاض في قيمتها سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 ويعود ذلك إلى انخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

3- عرض وتحليل جدول سيولة الخزينة المدمجة

تعتبر قائمة تدفقات الخزينة صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المجمع من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المجمع في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي، كما يطلق عليها قائمة التدفقات النقدية، حيث تقوم هذه القائمة بتوضيح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الإستثمارية والتشغيلية كذا الأنشطة التمويلية وفيما يلي عرض وتحليل لجدول تدفقات الخزينة.

3-1- عرض جدول سيولة الخزينة المدمجة :

الجدول رقم (04): سيولة الخزينة لسنة 2016 - الطريقة المباشرة-

البيان	ملاحظة	2016
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال		
تحصيلات المقبوضة من الزبائن		7 250138741,83
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		4 805333100,53
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		39968808,21
الضرائب على النتائج المدفوعة		153375841,00
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)		2 251460992,09
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية		1 116875,14
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)		2252577867,23
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية		349513851,56
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية		950000,00
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية		21728000,00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية		16903449,33
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية		11889354,77
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)		-341499047,46
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

		التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
464569523,64		حخص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
82555,20		التحصيلات المتأتية من القروض
807964960,43		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-1272451928,87		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
638626890,90		تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
734484440,59		الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1 323848078,11		الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
589363637,52		تغير الخزينة خلال الفترة
-921124245,45		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (04).

3-2- تحليل جدول سيولة الخزينة المدمجة:

يتشكل جدول تدفقات الخزينة من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض هي:

أ: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال.

ب: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار.

ج: تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل.

د: التغير في الخزينة.

حيث تظهر لنا من خلال الجدول علاقات أساسية هي $د = أ + ب + ج$.

لكي يتمكن المجمع من التوظيف الكامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليه المحافظة على مستوى سيولة تقارب

الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما

يلي: $أ + ب + ج = 0$ ، بحيث يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل

"ج" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "ب" بواسطة خزينة الاستغلال "أ" وعليه يجب دراسة الرصيد أ- ب.

عليه فإن صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال - صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار

يساوي: $2252577867 - 341499047.5 = 1911078820$ دج هذا يعني أن المجمع قادر على تمويل

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

إستثماراته بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المجمع عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنه قادر على سداد ديونه.

4- عرض وتحليل جدول تغير الأموال الخاصة المدمجة

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة حلقة وصل بين قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج، حيث يقوم بتبيان التغيرات التي تؤثر على الأموال الخاصة من بداية الدورة إلى نهايتها، وفي ما يلي عرض وتحليل لجدول تغير الأموال الخاصة خلال سنة 2016.

4-1- عرض جدول تغير الأموال الخاصة المدمجة

الجدول رقم 05: تغير الأموال الخاصة لسنة 2016.

ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطيات و النتيجة
رصيد في 31 ديسمبر 2014	1923074280				1657310249,51
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال					-1051000000
صافي نتيجة السنة المالية					1528521989,45
رصيد في 31 ديسمبر 2015	1923074280				2134 832229,96
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج					

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

-712188359,59					الحصص المدفوعة
					زيادة رأس المال
1510487882,97					صافي نتيجة السنة المالية
2 933 131753,34				1923074280	رصيد في 31 ديسمبر 2016

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (05).

4-2- تحليل جدول تغير الأموال الخاصة المدمجة

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال المجمع لم يتغير، هذا يدل على عدم قيام المجمع بطرح أسهم للبيع. كما نلاحظ أن قيمة الحصص المدفوعة لسنة 2015 أكبر من سنة 2016 ، وهذا الإنخفاض يعود لإنخفاض قيمة النتيجة الصافية للمجمع، حيث كانت النتيجة في سنة 2015 تساوي 1528521989,45 دج لتصبح في سنة 2016 تساوي 1510487882,97 دج.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي

إن القوائم المالية المدمجة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمجمع، كما أنها تساعد المدير المالي في تقييم الأداء من خلال تزويده بمعلومات لاتخاذ القرارات المالية، كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المجمع وحول هيكل المالي له، بحيث سيتم خلال هذا المبحث التطرق إلى استخدام القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرار المالي باستعمال التحليل المالي لها عن طريق الأدوات المالية والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: إتخاذ القرار المالي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي

سنحاول خلال هذا المطلب دراسة وضعية المجمع الصناعي بياهم الجزائر GIBA من خلال مؤشرات التوازن المالي، المتمثلة في رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال كذا الخزينة.

1- عرض الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (06): الميزانية المختصرة لسنتي 2015-2016.

سنة 2015		سنة 2016		السنوات البيان
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
				الأصول
41,79%	2149483584	52,22%	3066531267	الأصول غير الجارية
33,27%	1711172600	21,10%	1239316634	قيم الاستغلال
10,65%	547837944	4,13%	241779465	قيم قابلة للتحقق
14,29%	734484440	22,55%	1323848078	قيم الجاهزة
100 %	5142978568	100 %	5871475444	مجموع الأصول
				الخصوم
68,95	3545718148	60,08	3527684050	أموال الخاصة
19,15	985130669	21,76	1277734738	الخصوم غير الجارية
11,90	612129751	18,16	1066056656	الخصوم الجارية
100 %	5142978568	100 %	5871475444	مجموع الخصوم

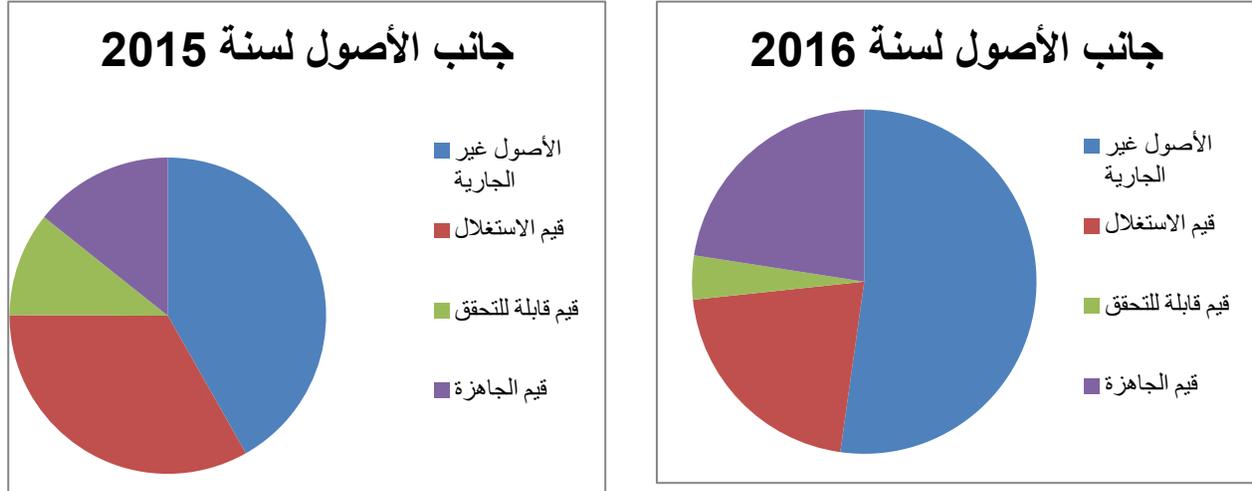
المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (01) و(02).

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

1-2- التمثيل البياني للميزانية المختصرة:

❖ جانب الأصول

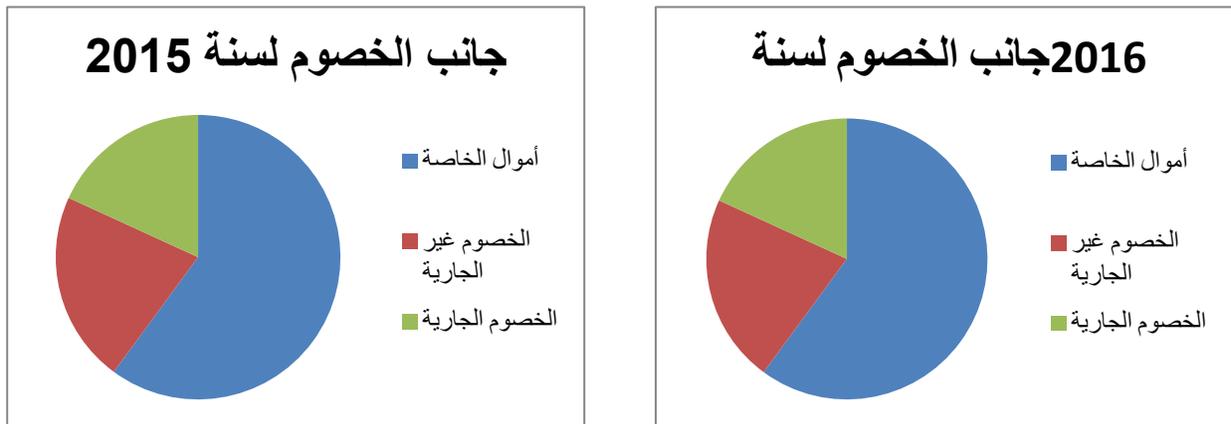
شكل رقم (08): تمثيل بياني لجانب الأصول لسنتي 2015-2016



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم (06)

❖ جانب الخصوم

شكل رقم (09): تمثيل بياني لجانب الخصوم لسنتي 2015-2016



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم (06)

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

1-3- التعليل على للميزانية المختصرة:

من خلال الميزانية المختصرة للمجمع لسنتي 2015 و 2016 ، كذا التمثيل البياني لها يمكننا القول ما يلي:

❖ **جانب الأصول:** نلاحظ زيادة الأصول غير جارية في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كذا زيادة القيم الجاهزة، مع إنخفاض في قيمة كل من القيم القابلة للتحقيق و قيم الإستغلال.

كما نلاحظ أن في سنة 2016 قيمة الأصول غير جارية تمثل أكثر من نصف المجموع العام للأصول.

❖ **جانب الخصوم:** نلاحظ إنخفاض خفيف في قيمة الأموال الخاصة في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، كذا وجود زيادات قليلة في قيمة كل من الخصوم الجارية و الخصوم غير جارية.

كما نلاحظ أن في سنة 2016 قيمة الأموال الخاصة تمثل أكثر من نصف المجموع العام للخصوم، وتمثل ثلاثة أضعاف تقريبا من قيمة الخصوم الجارية، كما أنها يمكنها تغطية الأصول غير جارية..

2- حساب رؤوس الأموال العاملة

2-1- حساب رأس المال العامل الصافي:

❖ **من أعلى الميزانية:** رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.

جدول رقم 07: حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية.

سنة 2015	سنة 2016	البيان
4530848817	4805418788	الأموال الدائمة
2149483584	3066531267	الأصول الثابتة
2381365233	1738887521	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (06)

❖ **من أسفل الميزانية:** رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية-الخصوم الجارية.

جدول رقم 08: حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

سنة 2015	سنة 2016	البيان
2993494984	2804944177	الأصول الجارية
612129751	1066056656	الخصوم الجارية
2381365233	1738887521	رأس المال العامل الصافي

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (06)

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

❖ التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن المجمع حقق رأس مال عامل صافي موجب خلال الفترة المدروسة مع وجود انخفاض في سنة 2016 هذا الانخفاض لا يشكل أي خطورة على المجمع لأن قيمة رأس المال العامل الصافي (الدائم) جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المجمع يمتلك هامش أمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرته على تغطية أصوله الثابتة انطلاقاً من أمواله الدائمة قدرته على تسديد جزء من ديونه القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال إستحقاقية الديون القصيرة الأجل، كما يرجع سبب إنخفاض قيمة رأس المال العامل الصافي من سنة 2015 إلى 2016 بمقدار 642477712 دج إلى حيازة تشبيطات جديدة (مباني وتشبيطات عينية أخرى)، كذا قيامه بتسديد الديون الأخرى.

في هذه الحالة نلاحظ أن احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المجمع لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت.

2-2- حساب رؤوس الأموال العاملة: حيث أنه يوجد ثلاثة أنواع أخرى من رأس المال:

الجدول رقم (09): حساب رؤوس الاموال العاملة لسنتي 2014-2015.

البيان	2016	2015
الأموال الخاصة(1)	3527684050	3545718148
الأصول الثابتة(2)	3066531267	2149483584
3- رأس المال العامل خاص=(1)-(2)	461152783	1396234564
الأصول المتداولة(4)	2804944177	2993494984
رأس المال العامل الإجمالي =(4)	2804944177	2993494984
ديون طويلة الأجل(5)	1277734738	985130669
ديون قصيرة الأجل(6)	1066056656	612129751
رأس المال العامل الأجنبي=(4)-(3) أو (5)+(6)=	2343791394	1597260420

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

❖ التعليق على النتائج: من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي:

➤ رأس المال العامل الخاص: من خلال الجدول نلاحظ أن المجمع حقق رأسمال عامل خاص موجب وبالتالي فالمجمع هنا قد استطاع تمويل أصوله الثابتة انطلاقاً من أمواله الخاصة و بالتالي لم يلجأ في هذه السنة للأموال

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

الخارجية لتغطية الأصول الثابتة، أما في 2016 فقد تراجعت قيمته بمقدار 935081781 دج لكن بقي موجب وبالتالي يمكن القول إن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية.

➤ **رأس المال العامل إجمالي:** نلاحظ من خلال الجدول تناقص في رأس المال العامل الإجمالي بمقدار 188550807 دج من سنة 2015 إلى 2016 ، ويعود ذلك إلى تغطية جميع الأصول المتداولة والتي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن المجمع خلال هذه الفترة يمتلك سيولة معتبرة ولكنها انخفضت في سنة 2016 بمقدار 16951052 دج ، كما إن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الإجمالي للمجمع خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المجمع لسيولة كافية.

➤ **رأس المال العامل الأجنبي:** نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي أقل من قيمة الأموال الخاصة هذا يعني أن المجمع له استقلال مالي، كما نلاحظ أن قيمته تزايدت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع لزيادة الديون خلال سنتي الدراسة حيث ارتفعت من سنة 2015 إلى 2016 بقيمة 746530974 دج مما يدل على المجمع إعتد على تمويل نشاطاته على الديون الطويلة و القصيرة الأجل بشكل واضح و لكنه إعتد بالأخص على الديون القصيرة الأجل التي تزايدت قيمتها بالمقارنة بسنة 2015 بمقدار 453926905 دج ، أكثر من الديون الطويلة الأجل التي تزايدت قيمتها هي الأخرى في سنة 2016 بـ 292604069 دج وهذا ما يعني أن المجمع لا يمكنه في المستقبل الحصول على قروض إضافية بسبب تزايد قيمة الديون لديه.

3- حساب احتياجات رأسمال العامل والخزينة

3-1: حساب احتياجات رأسمال العامل:

الجدول رقم (10): حساب احتياجات رأس المال العامل لسنتي 2014-2015.

البيان	2016	2015
الأصول الجارية-القيم الجاهزة=(1)	1481096099	2259010544
ديون قصيرة الأجل- سلفيات مصرفية=(2)	1066056656	612129751
احتياجات رأس المال العامل=(1)-(2)	415039443	1646880793

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

❖ التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن المجمع حقق احتياج رأس مال عامل موجب خلال سنتي الدراسة ما يعني أن الاحتياجات اكبر من الموارد التمويلية، حيث شهدت قيمة رأس المال العامل انخفاض في سنة 2016 وهذا راجع إلى نقص الاحتياجات وزيادة الموارد التمويلية لسنة 2016 بسبب زيادة قيمة القيم الجاهزة كذا زيادة الديون القصيرة

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

الأجل، كما نلاحظ من الجدول أن احتياجات رأس المال العامل موجبة في سنتي الدراسة، و بالتالي المجمع لا يحتاج في هذه الفترة إلى موارد أخرى.

3-2- حساب الخزينة:

الجدول رقم (11): حساب الخزينة لسنتي 2014-2015.

البيان	2016	2015
رأس المال العامل الصافي(1)	1738887521	2381365233
احتياجات رأسمال العامل(2)	415039443	1646880793
الخزينة (1 - 2)	1323848078	734484440

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدولين رقم (08) و(10).

❖ التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي تفوق الخصوم المتداولة.

كما نلاحظ زيادة قيمة الخزينة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 بـ 589363638 دج وهذا راجع إلى انخفاض قيمة احتياجات رأسمال العامل بـ 1231841350 دج مقارنة مع رأس المال العامل الصافي الذي إنخفض هو الآخر لكن بقيمة 642477712 دج، وترجع هذه الزيادة إلى تحقق شرطين هما رأس المال العامل موجب ويغطي احتياجات رأس المال الصافي، وتمكن المجمع من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة إستخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

إن احتفاظ المجمع بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المجمع من ميزة كسب مدينيه، لأن الشركات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، وأكتفى المجمع بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً.

المطلب الثاني: إتخاذ القرار المالي من خلال النسب المالية

تعتبر النسب المالية أهم مؤشرات لتقييم أداء المجمع، حيث أن تحليل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، تعطى صورة أكثر وضوح عن الوضعية المالية للمجمع، كما تمكن متخذ القرار من إتخاذ القرار المناسب بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال هذه النسب.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

1- نسب التمويل: يمكن توضيح مختلف نسب التمويل للمجمع محل الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): حساب نسب التمويل لسنتي 2015 و2016.

البيان	العلاقة	2016	2015
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	0.39	0.31
نسبة التمويل الدائمة	لأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	1.47	2.23
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	1.15	1.64
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون	1.50	2.21

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع

❖ **التعليق على النتائج:** من خلال جدول حساب نسب التمويل نلاحظ مايلي:

➤ **التمويل الخارجي:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المجمع على الديون في تمويل أصوله و تقدر هذه النسبة خلال الفترة المدروسة اقل من 0,5 وهذا يدل على أن المجمع لا يواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

➤ **نسبة التمويل الدائم:** تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، و من خلال هذا نجد أن المجمع حقق نسبة جيدة حيث كانت النسبة أكبر من الواحد، يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة وهذا راجع، لأن رأسمال العامل الدائم يغطي جميع الأصول الثابتة من الأموال الدائمة خلال الفترة، مما يدل أن المجمع متوازن ماليا.

➤ **نسبة التمويل الخاص:** توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة تفوق الواحد في سنتي الدراسة فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة تمول عن طريق الأموال الخاصة وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمجمع، كما يؤكد ذلك قدرة المجمع على تمويل أصوله.

➤ **نسبة الاستقلالية المالية:** يمكن القول أن النسب المحصل عليها كانت أكبر من 0,5 أي نتائج حسنة مما يدل على مؤشر ايجابي يعكس استقلالية المجمع كما يبين لنا أن المجمع يتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.

2- حساب نسب السيولة:

نقوم بحساب نسب السيولة للمجمع من أجل معرفة قدرة المجمع على الوفاء بالتزاماته، حيث سيتم التعرف

على نسب السيولة للمجمع موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

جدول رقم (13): حساب نسب السيولة لسنتي 2015 و2016.

البيان/السنوات	العلاقة	2016	2015
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل	2.63	4.89
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة-المخزونات) ÷ ديون قصيرة الأجل	1.46	2.09
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل	1.24	1.19

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

❖ **التعليق على النتائج:** من خلال الجدول المتعلق بحساب نسب السيولة يمكن أن نستنتج مايلي:

➤ **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال سنتي الدراسة كانت عالية وهذا يدل على أن المجمع في وضعية جيدة حيث تبين على أن للمجمع قدرة أكبر على السداد، أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مع تسجيل إنخفاض خلال سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة الديون القصيرة الأجل.

➤ **نسبة السيولة السريعة:** هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية أي حقوق المؤسسة على الغير، في حين تم استثناء المخزونات كونها العنصر الأبطئ في التحول من خلال الجدول نجد أن هذه النسبة مرتفعة ويرجع سبب ذلك إلى إرتفاع قيمة مدينوا الإستثمار ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المجمع إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينويه، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر بأن المجمع مبالغ في الإحتفاظ بحقوقه لدى الغير.

➤ **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد نسب السيولة الجاهزة الأكثر صرامة في قياس سيولة المجمع لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المجمع للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مديونته، حيث نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمجمع للسنتين 2015 و 2016 تقدر ما بين 1.19 و 1.24 وهي نسب جيدة وتدل على أن المجمع يتمتع بالسيولة الكافية ، كما إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني وجود فائض في النقديتات غير مستغل.

3- حساب نسب المردودية:

يمكن قياس ربحية المجمع ومدى كفاءة القرارات المتخذة من طرف المجمع من خلال مجموعة من نسب المردودية والتي يتم حسابها حسب العلاقات التالية:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة})$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{مجموع الأصول})$$

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

المردودية التجارية = (النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب)

والتي يمكن توضيحها بالجدول الموالي:

الجدول رقم (14): حساب معدلات المردودية لسنتي 2015 و 2016.

2015	2016	البيان/ النسب
1528521979	1510487881	النتيجة الصافية(1)
3545718148	3527684050	الأموال الخاصة(2)
0.43	0.42	المردودية المالية (1) ÷ (2)
5871475444	5142978568	مجموع الأصول(3)
0.26	0.29	المردودية الإقتصادية (1) ÷ (3)
5591702564	6213921049	رقم الأعمال خارج الضرائب(4)
0.27	0.24	المردودية التجارية (1) ÷ (4)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المجمع.

❖ **التعليق على النتائج:** من خلال الجدول المتعلق بحساب معدلات الربحية يمكن أن نستنتج مايلي:

➤ **المردودية المالية:** من خلال الجدول نرى انخفاض في المردودية المالية في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية ، عموما نلاحظ أن المردودية المالية في المجمع ضعيفة حيث قدرت بنسبة 0,42 أي كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0,42 دينار من النتيجة الصافية، ويرجع هذا التناقص إلى عدم كفاءة المجمع في استغلال الأموال الخاصة أي سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة بحيث أنه من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا يجد المجمع صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كان بحاجة إلى ذلك.

➤ **المردودية الإقتصادية:** نلاحظ أن المردودية الإقتصادية في المجمع ضعيفة حيث قدرت سنة 2016 بنسبة 0,29 أي كل 1 دينار من مجموع الأصول يولد 0,29 دينار من النتيجة الصافية، كما نلاحظ إنخفاض هذه النسبة في سنة 2016 وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بسوء استخدام الأصول الإقتصادية الموضوعة تحت تصرف المجمع خلال تلك السنة.

➤ **المردودية التجارية:** نلاحظ أن المردودية التجارية في المجمع ضعيفة حيث قدرت سنة 2016 بنسبة 0,24 أي كل 1 دينار من مجموع رقم الأعمال خارج الضريبة يولد 0,24 دينار من النتيجة الصافية كما نرى انخفاض في مردودية النشاط في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وهذا بسبب انخفاض الربح الإجمالي، كذا

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

زيادة رقم الأعمال، كما نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية موجبة من خلال 2015 و 2016 لكنها إنخفضت وهذا يدل على سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمجمع.

4- حساب نسب قائمة التدفقات النقدية :

كما يمكن تقييم السياسات المالية للمجمع من خلال قائمة التدفقات النقدية، عن طريق حساب مجموعة من النسب هي:

➤ **نسبة التوزيعات النقدية لأنشطة الإستغلال:** وتحسب حسب العلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستغلال ÷ حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها، ومن الجدول نجد أن:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = 2251460992.09 \div -464569523.64 = -4.84\%$$

هذا يعني أن المجمع غير قادر على تسديد 4.84% من توزيعات الأرباح من خلال تدفقاته من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي فهو بحاجة إلى مصادر لتمويل هذه التوزيعات.

➤ **نسبة التحصيلات المقبوضة:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التحصيلات المقبوضة = تحصيلات المقبوضة من الزبائن ÷ صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (أ).

من خلال الجدول رقم (04) نجد أن نسبة التحصيلات المقبوضة = $7250138742 \div 2252577867.23 = 3.21\%$ ، وتشير هذه النسبة إلى الأهمية النسبية للتحصيلات المقبوضة من الأنشطة التشغيلية وهي نوعا ما ضعيفة، أي أن التحصيلات المقبوضة من الزبائن ساهمت بـ 3.21% من صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال.

➤ **نسبة التوزيعات النقدية للمساهمين:** وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = $464569523,64 \div 2252577867,23 = 20.62\%$.

تعبر هذه النسبة على مدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية في مواجهة التزامات المجمع فيما يخص توزيع الأرباح على المساهمين، أي أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تساهم بنسبة 20.62% في التوزيعات النقدية على المساهمين.

المطلب الثالث: إتخاذ القرار المالي من خلال القوائم المالية المدمجة

ومن خلال ما سبق من كل تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية والنسب المالية وتحليل جدول حسابات النتائج نستخلص وضعية المجمع بصفة عامة:

1- دور الميزانية المدمجة في إتخاذ القرارات المالية

1-1- شرط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي داخل المجمع لا بد من تحقق الشروط التالية :

➤ يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، وهذا ما هو محقق بالمجمع محل الدراسة، حيث تتمكن المجمع من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المجمع اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

كما أن التغير في رأس المال العامل كان سالب ويعود هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات الثابتة مقارنة بالزيادة الضئيلة التي عرفتها الموارد الدائمة، كذا إنخفاض قيمة نتيجة السنة المالية، وهذا ما يعني أن المجمع تبنى سياسة التوسع خلال سنة 2016

➤ يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، وهذا محققه المجمع محل الدراسة حيث سجل إنخفاض في احتياجات رأس المال العامل من سنة 2015 إلى 2016، وذلك راجع إلى الانخفاض في سرعة دوران الموردين، لذا يجب على المجمع محاولة الرفع في مدة دوران الموردين والتخفيض في مدة التحصيل. يتضح لنا أن هناك تغير سلبي في احتياجات رأس المال العامل، وذلك لكون التغير في الموارد الدورية أكبر من الاستخدامات الدورية، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض سرعة دوران المخزونات وبالتالي يجب على المجمع تصريف هذا المخزون.

➤ الخزينة موجبة، وهو ما محقق بالمجمع محل الدراسة، حيث تتمكن المجمع من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات، كما نلاحظ أن قيمة الخزينة في سنة 2016 كانت أكبر من 2015 ذلك بسبب زيادة القيم المتاحة.

فهذا يدل على أن رأس المال العامل له قيمة مهمة مقارنة بإحتياجات رأس المال ، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لابد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

✓ تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.

✓ الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في السوق.

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المجمع في وضعية تسمح له ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال ولكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنه من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد يقع فيها.

1-2- بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي

➤ نلاحظ أن المجمع خلال سنة 2016 يعتمد في هيكله المالي على مصادر التمويل الداخلية والخارجية حيث يعتمد على أمواله الخاصة بشكل كبير وبالأخص رؤوس الموال الخاصة، حيث تمثل 60.08 % ، عكس خصومه غير الجارية التي تمثل 21.76% و الخصوم الجارية التي تمثل 18.16%، حيث حقق نسبة إستقلالية مالية موجبة في سنة 2016 بـ 1.50%، وهذا ما يدل على أن المجمع مستقل ماليا ويعتمد على التمويل الداخلي.

➤ حيث سجل قيام المجمع برفع خصومه الجارية سنة 2016 حيث أصبحت تمثل 18.16% أما أمواله الخاصة فقد إنخفضت فأصبحت تمثل 60.08%، حيث يرجع ذلك إلى منح العملاء فترات تحصيل طويلة وإعتمادها على الموردين لتمويل أصولها غير الجارية، كما نلاحظ أن الزيادة في الأصول الجارية والخصوم الجارية قابلها إنخفاض في الاموال الدائمة وهذا ما يدل على إكتفاء المجمع بأمواله الدائمة لتمويل أصوله الثابتة من دون الإستعانة بالموارد الخارجية.

➤ نلاحظ أن المجمع يعتمد على أصوله الجارية حيث في سنة 2015 بلغت نسبة 58.21% أما الأصول غير الجارية فبلغت 41.79 % من إجمالي الأصول، وهذا يدل على أن هناك توسع كبير في استثمار الأصول الجارية، أما في سنة 2016 فنلاحظ أن المجمع قام بالاستثمار في الأصول الثابتة مما أدى لرفع قيمة أصوله غير الجارية فأصبحت 52.22 % من إجمالي الأصول، إلا أنه قام بتخفيض أصوله المتداولة حيث ارتفعت نسبة العملاء وإنخفض مخزونه وهذا بسبب زيادة في القيمة المضافة نتيجة انخفاض أعباء المستخدمين والخدمات الخارجية، أما الأصول الجارية فتمثلت في 47.78 % من إجمالي الأصول مما يعني ذلك أن هناك تغيير في السياسة المنتهجة بالإعتماد على الأصول غير جارية عن طريق الزيادة في التثبيات العينية.

➤ نلاحظ أن المجمع حقق رأس مال عامل موجب في سنة 2015 وهذا يدل على أنه في وضعية عجز على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، أما خلال سنة 2016 فقد إنخفضت قيمته لكن بقيت موجبة وهذا راجع إلى النقص في الأموال الدائمة نتيجة:

✓ الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

✓ حيازة الأصول الثابتة: وتشمل الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية حيث تحسب بقيمة إجمالية.

➤ نلاحظ أن قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة يعني أن المجمع لم يبحث على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة المخزونات، كما نلاحظ أن قيمة إحتياجات رأس المال لسنة 2016 أقل من 2015 وهذا راجع إلى أن احتياجات الدورة لسنة 2016 أقل من احتياجات الدورة للسنة الماضية و يعود

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

ذلك إلى اتخاذ المجمع لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي يستطيع تسديد مستحقاته في الآجال المحددة.

➤ نلاحظ أن خزينة المجمع موجبة خلال فترة الدراسة هذا راجع لكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة، كما أن قيمتها إرتفعت في سنة 2016 ما يعني أن المجمع في وضعية تسمح له لي فقط بتمويل دورة الإستغلال ولكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من واجهة الحالات الإستثنائية التي قد يقع فيها.

ويمكن معالجة هذه الوضعية باتخاذ الإجراءات التالية:

➤ التأثير على رأس المال العامل: عن طريق:

- ✓ تخفيض الموارد الدائمة بحيث يمكن تسديد جزء من الديون الطويلة الأجل والمتوسطة
- ✓ العمل على رفع القيم الثابتة عن طريق شراء استثمارات إضافية وهو ما قام به المجمع محل الدراسة حيث قام بإقتناء تثبيبات عينية.

➤ التأثير على احتياجات رأس المال العامل: لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

- ✓ التخفيض من كمية المخزونات: وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل
- ✓ تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.
- ✓ التخفيض من الحقوق: تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لا بد على المجمع من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.
- ✓ الرفع من ديون الموردين: يجب على المجمع السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتها إلى سيولة.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة والتي تحصلنا عليها أن المجمع ، حقق توازن مالي أي أنه حقق توازن بين احتياجاته ومصادره التمويلية، والذي يمثل بقيمة 2.156.631.903 دج ، هذا ما أدى إلى جعله يملك هامش أمان، بحيث استطاع تمويل نشاطاته وتغطية كل الاحتياجات ، من خلال أمواله الدائمة ،ومن جهة أخرى أصوله الثابتة تمولها الأموال الخاصة بحيث تمثل أصول الثابتة قيمة 30066631267 دج أما الأموال الخاصة 35276840050 دج، وهذا ما مكن المجمع من الوصول إلى أهدافه، لتمتعه بسيولة معتبرة لكون الخزينة موجبة والمقدرة بـ 1323848078 دج

الفصل الثاني: استخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

1-3- بالنسبة لنسب المالية نلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت خلال فترة الدراسة ان المجمع له القدرة على سداد إلتزاماته وهذا راجع إلى أن الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة ، كما يمتاز المجمع باستقلالية المالية، كما أنه باستطاعته تمويل أصوله المتداولة بواسطة أمواله الخاصة ، كما يعاني من ضعف في التسيير وذلك لغياب كفاءة، وانخفاض في الأداء التشغيلي وهنا نجد بأن المجمع يعاني من عدم التوازن المالي لأن الأموال الدائمة اكبر من أصول الغير الجارية.

2- دور حسابات النتائج المدمجة في إتخاذ القرارات المالية

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المجمع لفترة محددة من الزمن حيث من خلال تحليل جدول حسابات النتائج نلاحظ أن المجمع يتوفر على القيمة المضافة للإستغلال والتي تعتبر فائدة للمجمع وهذا راجع إلى زيادة الموجود في إنتاجها و لديها إنخفاض في نفقات الضرائب لذا نقول أن المجمع قوي ذاتيا، وعليه قد يمكن أن تساعد هذه القائمة المجمع عن طريق:

- ✓ التنبؤ بشكل دقيق لدخل المجمع في المستقبل.
- ✓ التقييم الأفضل لإمكانية استلام المجمع لمبالغ نقدية.
- ✓ تساعد في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3- دور جدول سيولة الخزينة المدمجة في إتخاذ القرارات المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط ، هذا لأن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات حيث تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و بقية الجهات في تحديد مايلي:

- ✓ قابلية المجمع على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية.
- ✓ قابلية المجمع على مواجهة التزاماته الجارية.
- ✓ قابلية المجمع على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
- ✓ مدى حاجة المجمع للتمويل الخارجي.
- ✓ أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.
- ✓ أثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمجمع.

في الأخير يمكننا القول بأن القوائم المالية المدمجة تلعب دورا أساسيا في إتخاذ القرارات المالية للمجمع ولكي يستفيد المجمع من هذه القوائم يجب عليه دراستها وتحليلها، من أجل إعطاء معلومات حول وضعية المجمع

الفصل الثاني: إستخدام القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي داخل مجمع GIBA

لغرض اتخاذ القرارات المالية الصحيحة والتي من خلالها يتم سير عمله فالمجمع يلجأ إلى حساب المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم، وهذا لتقييم الوضع المالي من أجل اتخاذ القرارات الجيدة كما لاحظنا من خلال فترة التريص أن المجمع يعتمد على نتائج تحليل القوائم المالية المدمجة لاكتشاف نقاط القوة والضعف، هذا من خلال قيامه بالتحليل المالي لمعرفة الانحرافات الحاصلة من أجل تحسين وضعيته، حيث قام بتغيير قراراته المالية لتتناسب مع أهدافه، عليه نجد أن متخذو القرارات يجب عليهم الاعتماد على التحليل لاستطاعتهم اتخاذ القرار المناسب للمجمع، وتحسين مستواه وأدائه في المحيط الموجود فيه، وحسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة لهم.

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى المجمع الصناعي بباهم الجزائر، تبين أن القوائم المالية المدمجة للمجمع تساهم بشكل كبير في إتخاذ القرارات المالية، حيث توفر القوائم المالية المدمجة لمتخذي القرار المعلومات اللازمة، هذا بعد القيام بعملية تحليل تلك القوائم، من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، التي تمكننا من الوصول إلى حكم حول السيولة كذا الهيكل التمويلي داخل المجمع، كما أن تحليل جدول حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة يوفر لنا معلومات حول أداء المجمع وقدرته على توليد السيولة النقدية. بالتالي يمكن القول بأن القوائم المالية المدمجة تمثل صورة معبرة عن الوضعية المالية والاقتصادية للمجمع ونتائج أعماله خلال فترة زمنية معينة بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة، بالتالي تمكن من صناعة قرارات مالية مناسبة.

خاتمة

خاتمة

مع تطور الشركات ونموها وكبر حجمها أصبحت القرارات المتخذة تتحكم أكثر فأكثر في مستقبل هذه الشركات وتؤثر عليها بصفة عميقة وعادة غير قابلة للتراجع، وبما أن هذه القرارات تتخذ عادة بالاستناد إلى القوائم المالية بات من الضروري تقديم قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للمجمع، والتي يفترض أن تقدم معلومات صحيحة حول وضعية هذا المجمع.

حيث تعتبر القوائم المالية المدمجة تلك القوائم المالية للشركة القابضة وشركاتها التابعة والتي يتم عرضها وكأنها شركة واحدة، حيث يتم في هذه القوائم تجميع أصول والتزامات كل من الشركة القابضة والتابعة ومصاريفها وإيراداتها بما لا يتضمن ازدواجية فيهما، والشرط الأساسي لإعدادها وجود سيطرة مالية وإدارية على الشركات التابعة، كما أن السبب في إعداد القوائم المالية المدمجة يعود إلى أن القوائم المالية المعدة من كل شركة من شركات المجموعة لا تعبر بفعالية عن القوائم المالية للمجموعة ككل، كما تهدف تلك القوائم أساسا لخدمة المساهمين والمقرضين بتعريفهم على الربحية والمركز المالي للمجمع، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار إجراء إعداد القوائم المالية المدمجة كتطبيق لمبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

وللإمام بمختلف نقاط الموضوع قمنا بإسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية في المجمع الصناعي ببابهم الجزائر الكائن بمدينة بسكرة، والتي من خلالها توصلنا إلي أنه يوجد دور كبير تقوم به القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية.

اختبار صحة الفرضيات:

✓ تعتمد القوائم المالية المدمجة عند إعدادها على قواعد وأسس محاسبية دقيقة وكفاءات مكونة ومتخصصة ومنه فقد تم تأكيد صحة الفرضية الأولى، والمتمثلة في " إعداد وعرض القوائم المالية المدمجة يتم بناء على قواعد ومعايير متعارف عليها مسبقا" ، حيث يتم إعداد القوائم المالية المدمجة بالمجمع محل الدراسة بناء على أسلوب التكامل الشامل وفقا لما نص عليه النظام المحاسبي المالي وما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية، بذلك أصبحت القوائم المالية المدمجة تعبر أكثر عن الصورة الصادقة وتسهل عملية إجراء المقارنات كما أن طريقة عرض القوائم المالية المدمجة تسهل على متخذي القرار إتخاذ القرار؛ بحيث تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات التي على أساسها يتحدد مستقبل المجمع، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيدا كلما أدى هذا إلى الوصول للأهداف المراد تحقيقها، كما أن هذه القرارات متكاملة ويؤثر إحداها على الآخر، إذ أن قرار التمويل يحدد لنا حجم ونوع قرار الاستثمار الذي سنتخذه، وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج والأرباح التي يحققها.

✓ فيما يتعلق بالفرضية الثانية المتعلقة "بالقرارات المالية هي وسيلة لتسيير وتوجيه الموارد وتحقيق أهداف المجمع"، التي تحققت حيث تعتبر القرارات المالية جوهر عمل الإدارة المالية فهي تهتم بتدبير الأموال وأوجه صرفها

بغية تحقيق أهداف المجمع من حيث تعظيم قيمته، فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المجمع، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات.

✓ أما بخصوص الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "تساهم القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرار المالي حيث تساهم القوائم المالية المدمجة في اتخاذ قرار مالي من خلال تحليل المؤشرات المالية"، لقد تم تأكيد صحتها وذلك من خلال الدور الذي تلعبه القوائم المالية بالمجمع في اتخاذ القرارات المالية بالتنبؤ بالانحرافات المتعلقة بمؤشرات التوازن المالي، وبتوازن الهيكل المالي، وارتفاع الخطر المالي، حيث تم الكشف عن زيادة الديون وبالتالي الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد المالية، مما يعني ضرورة تعديل قرارات التمويل أو البحث عن قرار تمويلي بديل، وعليه يظهر تأثير القوائم المالية المدمجة على إتخاذ القرارات المالية في منح المجمع مرونة مالية، والتي يتم إتخاذها بعد تحليل علمي للمعطيات التي تقدمها تلك القوائم بناء على عدة معايير.

نتائج الدراسة

تم تقسيم النتائج المتحصل عليها إلى قسمين قسم خصص للنتائج المستوحات من الجانب النظري لهذه الدراسة، أما القسم الثاني فقد خصص لنتائج الدراسة الميدانية، وفيما يلي سنحاول تلخيص هذه النتائج في النقاط المختصرة كما يلي:

✓ النتائج النظرية:

- من خلال مراحل عملية إعداد القوائم المالية المدمجة يتم تجانس طرق التقييم وتناسق الحسابات السنوية للشركات المدمجة، وهذا ما يوفر لغة موحدة والتي تسمح بالحصول على معلومات ذات مصداقية، كما تمكن هذه العملية بتشخيص وضعية كل شركة، مما يسهل لها عملية التسيير والمراقبة.
- يتحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، لكن تعتبر القوائم المالية المدمجة أفضل مصدر للمعلومات، والسبب في ذلك أن هذه القوائم تعكس الصورة الصادقة للمجمع لأنها معدة وفق أسس ومبادئ سليمة يسمح لها من توليد معلومات ذات مصداقية وتكون معبرة عن الوضعية الحقيقية للمجمع.
- القوائم المالية المدمجة تقدم صورة كاملة للحسابات الدورية فيما يتعلق بالذمة، حيث توضع كل الذمة تحت تصرف وتسيير الشركة الأم، ويمكن أن تحتوي هذه الذمة على الأملاك الدائمة والمعدات والأصول المالية، كما توضح القوائم المالية المدمجة كل الحسابات الدائنة والديون الموجودة، سواء كانت تتعلق بالمتعاملين الخارجيين أو الشركات المنتمية إلى نطاق التجميع، حيث نجد في القوائم المالية الفردية الخاصة بالشركة الأم القروض أو الاقتراضات تجاه شركات المجمع، والتي يتم إقصائها من القوائم المالية المدمجة ولا تبقى إلا الحسابات الدائنة والديون الحقيقية تجاه المتعاملين الخارجيين فقط.

لهذا تعتبر القوائم المالية المدمجة أكثر وضوحا من القوائم المالية الفردية، حيث أنها تقدم لنا الوضعية الحقيقية للحالة المالية الخاصة بالمجمع، فهي تعتبر الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات مالية مناسبة وذات جودة لما تمتلكه من خصائص، كما أن الوظيفة والهدف النهائي للقوائم المالية المدمجة هو زيادة المعرفة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه القوائم، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات مالية هادفة في إطار موضوعي.

✓ نتائج الدراسة الميدانية :

من خلال الدراسة الميدانية للمجمع الصناعي بباهم الجزائر GIBA الكائن بمدينة بسكرة، تم التوصل إلى مايلي:

- للقوائم المالية المدمجة أهمية بالغة في المجمع، بحيث يظهر ذلك من خلال تخصيص مصلحة مستقلة بإسم مصلحة التجميع مهمتها إعداد القوائم المالية المدمجة، حيث تقوم هته المصلحة بجميع العمليات المتعلقة بالتجميع.

- عملية اتخاذ القرارات بالمجمع تعتمد بنسبة عالية على المعلومات التي توفرها القوائم المالية المدمجة.
- تقنية إعداد القوائم المالية المدمجة هي تقنية جديدة، إذ إلتمنا نقص في النصوص التشريعية ، حيث لا نجد شروحات كافية لكيفيات إعداد القوائم المالية المدمجة، عليه فإن الممارسة العملية هي وحدها التي تمكن من التحكم في تقنيات التجميع.

- تهدف عملية إعداد القوائم المالية المدمجة إلى إعطاء الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمجمع، حيث

يمكن حصر نقطتين أساسيتين تهدف إليها هذه العملية هما:

- تزويد المسيرين والمدراء بمعلومات تتعلق بالوزن الإقتصادي للمجمع، ومردودية الشركات المشكلة للمجمع.
- أهمية الأموال الخاصة التي هي تحت تصرف المجمع وسيورتها بما أن التجميع المحاسبي يركز على تشخيص وضعية كل شركة تجاه الشركة الأم، فهو يسمح كذلك بمعرفة مختلف الروابط التي تربط بين أعضاء المجمع من جهة، وتحقيق عملية التجانس للقوائم المالية المدمجة من جهة أخرى، وذلك من خلال توحيد المعلومات ورصدها في صورة موحدة تعكس وضعية المجمع.

الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من النتائج السالفة الذكر يمكن تقديم جملة من الاقتراحات الضرورية، تتمثل هذه الاقتراحات في النقاط

التالية:

- ضرورة استكمال مراجعة النصوص التشريعية بما يحقق التوافق ما بين النظام المحاسبي المالي والقانون التجاري والنظام الجبائي.
- يجب على المجمععات الاهتمام أكثر بالقوائم المالية المدمجة وإنشاء مصالح متخصصة بالتجميع على مستوى الشركات التابعة وتكوين محاسبين أكفاء، ورسكلة الإطارات من أجل الإلمام بمختلف المعارف.

- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني.
- تنظيم العديد من الملتقيات والمنتديات من أجل توضيح طرق إعداد القوائم المالية المدمجة.
- ضرورة توضيح مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالقوائم المالية المدمجة، وذلك ليتم تطبيقها من قبل المجمعات بشكل صحيح.
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا لمساهمة القوائم المالية المدمجة في إتخاذ القرارات المالية وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة سوف نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها مكملة لهذا البحث:
- ✓ دور القوائم المالية المدمجة في الإفصاح المالي والمحاسبي .
 - ✓ مدى تأثير النظام الجبائي على المجمعات الجزائرية.
 - ✓ القوائم المالية المدمجة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.
 - ✓ دور القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم تنافسية المجمعات.

قائمة المراجع

قائمة الكتب العربية

- 01- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008 .
- 02- أحمد ماهر، إتخاذ القرار بين العلم و الابتكار، الدار الجامعية، مصر، 2008 .
- 03- إسماعيل إبراهيم وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- 04- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- 05- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر 2002.
- 06- أمين السيد أحمد لطفي، تقييم الشركة باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 07- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال، دار الطابعة لنشر و التوزيع، 1999 .
- 08- جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين الأردن، 2010، ص390.
- 09- جمعة هوام ، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمفاهيم المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- 10- حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، 1997.
- 11- حسنين مصطفى، تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات ، مصر، 2013.
- 12- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 13- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة،الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2004.
- 14- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS- IAS، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 15- خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 16- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار همومة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2010 .
- 17- رفعت السيد العوضي، إسماعيل علي بسيوني، الإندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
- 18- زغيب مليكة، ميلود بوشنقىير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011.
- 19- سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، مصر، 2009.

- 20- سليم إبراهيم الحسينية، نظام المعلومات الإدارية، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2012.
- 21- سليمان سفيان، وليد الشرع، القوائم المالية، الدار العلمية للنشر، سوريا، 2010.
- 22- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، المكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر 2009.
- 23- صابر سيد تعلق، "نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية"، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 24- طارق حماد عبد العال، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها-حالات عملية محلولة، الدار الجامعية، مصر، 2002 .
- 25- طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة-بين النظرية والتطبيق-، دار اليازوري، الأردن، 2012 .
- 26- الطيب شارف خوجة، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول، جامعة عنابة، الجزائر، 2015.
- 27- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي [أسس، مفاهيم، تطبيقات]، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2006.
- 28- عبد الستار الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية [أطر نظرية وحالات علمية]، دار وائل للنشر الأردن، 2007.
- 29- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
- 30- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 31- عبد الغفار حنفي، "الإدارة المالية" مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- 32- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002 .
- 33- عبد الفتاح أبو المكارم وصفي، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديد، مصر 2004.
- 34- عبد الفتاح أبو المكارم وصفي، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، 2002، مصر.
- 35- علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، التحليل المالي "للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015 .
- 36- غانم شطا، المعايير المحاسبية الدولية، نوميديا للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
- 37- فوزي محمد سامي، الشركات التجارية الأحكام العامة و الخاصة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

- 38- كمال الدين مصطفى الدهراوي، عبدالله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لأحداث المعايير الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.
- 39- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
- 40- محمد أبو ناصر، حميدات جمعة ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية "الجوانب النظرية والعلمية" دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 40- محمد بوتين، المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 41- محمد صالح الحناوي و آخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 .
- 42- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية مصر، 2006، ص416.
- 43- محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995.
- 44- محمد عطية مطر وآخرون، المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي والتحليل، دار الحنين للنشر، الأردن 2008.
- 45- محمد عطية مطر وآخرون، المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي والتحليل، دار الحنين للنشر، الأردن 2011.
- 46- محمد مطر، موسى السويطي، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن 2008.
- 47- محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 48- محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، المحاسبة المتقدمة، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 49- مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998.
- 50- موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى، الجزائر، 2010.
- 51- ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
- 52- نواف كنعان، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 .
- 53- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، 2000 .
- 54- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، 2001 .

قائمة المجالات

- 01- دليلة بركان ، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2011 .
- 02- فاطمة بن يوب ، الاندماج كعلاج للاضطرابات المناخ المالي الدولي الحديث، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد العاشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2011.
- 03- محمد زرقون، أثر الائتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، أوت 2010.
- 04- وائل إبراهيم الراشد، أهمية المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الاوراق المالية بدولة الكويت، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثالث، العدد الأول، الكويت، 2014.

القوانين و المراسيم

- 01- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 96-27 ، مؤرخ في 09/12/1996، المتضمن القانون التجاري المادة 796، العدد 77، مؤرخة في 11/12/1996، الموافق لـ 30 رجب 1417 هـ.
- 02- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، مؤرخة في 25/03/2009 الموافق لـ 28 ربيع الأول عام 1429.
- 03- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-08، المؤرخ في 25/04/1993 المتضمن القانون التجاري، المادة 796، العدد 27، مؤرخة في 27/04/1993، الموافق لـ 05 ذي القعدة 1413 هـ.
- 04- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156، مؤرخ في 26 ماي 2008، متضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، مؤرخة في 28/05/2008 الموافق لـ 29 ذو الحجة 1432.
- 05- رئاسة الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة للحكومة، القانون التجاري، 2007، المواد 729-731 .
- 06- وزارة المالية للجمهورية الجزائرية ، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المنشأ بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 1997.
- 07- وزارة المالية للجمهورية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2017.

الرسائل الجامعية و الأطروحات

- 01- أحمد مقدمي ، النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات، حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة 2006/2005.
- 02- إسماعيل مناصري، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير ، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004 .
- 03- إلياس بن سبع، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، رسالة ماجستير، تخصص: بحوث عمليات وتسيير مؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان، الجزائر، 2010 .
- 04- أمال فريد أوماطة ، تقنية تجميع الحسابات: حالة الشركة القابضة سوناطراك، رسالة ماجستير، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002/2001.
- 05- بدر الدين سوسة ، توحيد القوائم المالية وتدقيقها، مذكرة ماجستير، تخصص: محاسبة ومراجعة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012/2011.
- 06- حسينة بركات، مجمع الشركات في القانون التجاري الجزائري و المقارن، رسالة ماجستير، تخصص: قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.
- 07- خالد زمومت، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص: محاسبة و تدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011 .
- 08- خالد زعباط ، أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير تخصص: محاسبة وجباية معمفة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2012.
- 09- سمية لزغم ، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير تخصص: مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
- 10- منير سلامي ، القوائم المالية المدمجة على ضوء المعايير الدولية IFRS ، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2013/2012.

- 11- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009 .
- 12- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

ملتقيات دولية

- 01- مسعود صديقي ، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود، ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي،الجزائر، جانفي 2010، ص8.

المواقع الالكترونية

- 01-OMPILATION des normes IAS/IFRS et des interprétations SIC/IFRIC, comprendre le nouveau monde de l'information financière IFCRS, p 65. Disponible en ligne l'adresse:<http://www.focusifrs.com/content/view/full/202,10/03/2018> .
- 02-http://www.afges.com/template/images/upload/files/Flashes_et_Newsletters/IFRS%20et%20consolidatio%20-%20janvier%202018.pdf.

المراجع باللغة الأجنبية

- 01- COLLECTION les codes RF, **Code IFRS Normes et interpretation**, 5 éme édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris ,2011.
- 02- DOMINIQUE Mesplé –Lassalle, **la consolidation des comptes**,3éme édition, laurent du mesnil,paris, 2013.
- 03- ELISABETH THUELIN,**Analyse financière : groupes et ifrs**, édition Economica,paris 2014.
- 04- MARCIER Stéphane ,**la consolidation**,éditions des chambres de commerce et d'industrie de wallonie SA,Belgique ,2005.
- 05- MOHAND BENAIBOUCHE cid, **comptabilite des societes**, office des publications universitaires,ben-aknoun, ALGER,2013,p79
- 06- OBRET ROBERT, **Pratique Des Normes IAS/IFRS**, Edition Dunod, France, 2004.

الملاحق

ملحق رقم 01: جانب الأصول

ش.ذ.أ. المجمع الصناعي باباهم الجزائر جيبا
شركة ذات رأسمال 1.923.074.280 ج.
المقر الاجتماعي: رقم 01 عمارات حلّيمي -بسكرة-

جانب الأصول

الأصول	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	الصافي 2016	الصافي 2015
اصول غيرجارية				
تثبيتات معنوية	5281920	5220169	61751	76821
أراضي	171316202		171316202	171316202
مباني	1986794542	1231355921	755438621	588109091
تثبيتات عينية أخرى	6037832980	3898118287	2139714693	1346936774
اهتلاكات التثبيتات عينية أخرى				
تثبيتات يجري إنجازها				43044696
القروض و الاصول المالية الاخرى غير الجارية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصل غير الجاري	8201225644	5134694377	3066531267	2149483584
أصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	1239316634		1239316634	1711172600
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة				
الزبائن	46645549		46645549	34897693
المدينون الاخرون	67968210		67968210	362087061
الضرائب وما شابهها	127165706		127165706	150853190
الاصول الاخرى الجارية				
اموال الخزينة	1323848078		1323848078	734484440
مجموع الأصول الجارية	2804944177		2804944177	2993494984
المجموع العام للأصول	6906169821	2454464863	5871475444	5142978568

ملحق رقم 02: جانب الخصوم

2015	2016	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
1923074280	1923074280	رأس مال تم اصداره
		رأس مال غير مستعان به
94121889	94121889	علاوات و احتياطات-احتياطات مدمجة(1)
		فوارق اعادة التقييم
		فارق المعادلة (1)
1436810661	1419859609	نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع (1))
		رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة(1)
91711318	90629272	حصة ذوي الأقلية (1)
3545718148	3527684050	المجموع 1
		الخصوم غير الجارية
985130669	1277734738	قروض و ديون مالية
		ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
		ديون اخرى غير جارية
		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
985130669	1277734738	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
		الخصوم الجارية
372142324	864752704	موردون و حسابات ملحقه
68654814	74476384	ضرائب
171332613	126827568	ديون أخرى
		خزينة سلبية
612129751	1066056656	مجموع الخصوم الجارية (3)
5142978568	5871475444	مجموع عام للخصوم

ملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج:

ش.ذ.أ المجمع الصناعي باباهم الجزائر جيبا

شركة ذات رأسمال 1.923.074.280 ج.

المقر الاجتماعي: رقم 01 عمارات حلبي -بسكرة-

جدول حسابات النتائج

2015	2016	تعيين الحسابات
5.591.702.564	6213921049	المبيعات و المنتوجات الملحقة
8.640.218	-9834866	تغيير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
		الانتاج المثبت
		إعانات الاستغلال
5600342783	6204086183	1- انتاج السنة المالية
2952401415	3545114298	المشتريات المستهلكة
86282559	155485785	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
3038683974	3700600083	2- استهلاك السنة المالية
2561658809	2503486100	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
222819249	262433996	أعباء المستخدمين
41213758	41811588	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
2297625802	2199240516	4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال
17710235	19603801	المنتجات العملياتية الأخرى
96560621	94.688767	الاعباء العملياتية الأخرى
500120211	428915250	المخصصات للاهلاك و المؤونات
		استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
1718655205	1695240300	5- النتيجة العملياتية
3921779	11889354	المنتوجات المالية
29723741	32682449	الأعباء المالية
25801962	20793095	6- النتيجة المالية

1692853243	1674447205	7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)
164331264	163959324	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية
5621974797	6235579338	مجموع منتجات الأنشطة العادية
4093452818	4725091457	مجموع اعباء الأنشطة العادية
1528521979	1.510.487881	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)
		العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)
		9- النتيجة غير العادية
1528521979	1510487881	10- النتيجة الصافية للسنة المالية
		11- الحصة في النتيجة الصافية لمؤسسات طريقة المعادلة
1528521979	1510487881	12- النتيجة الصافية للمجمع
91711318	90629272	13- حصة الأقلية
1436810661	1419859609	14- حصة المجمع

ملحق رقم 04: جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة

السنة المالية	ملاحظة	البيان
2016		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
7 250 138 741,83		تحصيلات المقبوضة من الزبائن
4 805 333 100,53		المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين
39 968 808,21		الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة
153 375 841,00		الضرائب على النتائج المدفوعة
2 251 460 992,09		تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)
1 116 875,14		تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
2 252 577 867,23		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
349 513 851,56		تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية
950 000,00		التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية
21 728 000,00		تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية
16 903 449,33		التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية
11 889 354,77		الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية
		الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-341 499 047,46		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
		تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
		التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم
464 569 523,64		حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
82 555,20		التحصيلات المتأتية من القروض
807 964 960,43		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-1272451928.87		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
638 626 890,90		تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
734 484 440,59		الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1 323 848 078,11		الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
589 363 637,52		تغير الخزينة خلال الفترة
-921 124 245,45		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

قائمة الملاحق

ملحق رقم 05: جدول التغيرات الأموال الخاصة

الاحتياطيات و النتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة
1657310249,51				1923074280	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
-1051000000,00					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال
1 528521989,45					صافي نتيجة السنة المالية
2134832229,96				1923074280	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
-712188359,59					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال
1 510487882,97					صافي نتيجة السنة المالية
2 933131753,34				1923074280	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

ملحق رقم 06: جداول عمليات التسوية ما بين فروع المجمع

جدول تسوية الحقوق ما بين فروع المجمع

ETAT DES CREANCES INTRA-GROUPE AVEC :.....

EXERCICE 2016

RELEVÉ DE FACTURES

N FACTURE	DATE	MONTANT	COMPTES			
			CHEZ GIBA		CHEZ.....	
TOTAL						

جدول تسوية الديون ما بين فروع المجمع

ETAT DES DETTES INTRA-GROUPE AVEC :.....

EXERCICE 2016

RELEVÉ DE FACTURES

N FACTURE	DATE	MONTANT	COMPTES			
			CHEZ GIBA		CHEZ.....	
TOTAL						

جدول تسوية العمليات المستلمة ما بين فروع المجمع

ETAT DES OPERATIONS RECUES INTRA-GROUPE AVEC :.....

EXERCICE 2016

RELEVÉ DE FACTURES

N FACTURE	DATE	MONTANT	COMPTES			
			CHEZ GIBA		CHEZ.....	
TOTAL						

جدول تسوية العمليات المقدمة ما بين فروع المجمع

ETAT DES OPERATIONS FOURNIES INTRA-GROUPE AVEC :.....

EXERCICE 2016

RELEVÉ DE FACTURES

N FACTURE	DATE	MONTANT	COMPTES			
			CHEZ GIBA		CHEZ.....	
TOTAL						

جدول تسوية الحقوق ما بين فروع المجمع

ETAT DES AUTRES CREANCES INTRA-GROUPE AVEC :.....

EXERCICE 2016

RELEVÉ DE FACTURES

OBSERVATION	TOTAL	PRODUCTION NON ENCORE FACTURÉE	RETENUE DE GARANTIE (03)	MONTANT PROVISIONNÉ	EXISTENCE DE PIÈCES JUSTIFICATIVES		CREANCES > 3 ANS (2)	CREANCES ≤ 3 ANS (1)	CLIENTS
	1+2+3+4				NON	OUI			